


۶۴۱۴

بازدید شد
۱۳۸۲

۹۵۱۳-ن

<p>کتابخانه مجلس شورای ملی</p>	
<p>مکمل الاسماء فی شرح الارشاد (شرح اربع الالهیات)</p>	<p>شماره ثبت کتاب</p>
<p>مؤلف: ابن حجر هیتمی (سید بزرگ الدین ابن حجر)</p>	<p>۸۵۹۵۱ ۱۲۴۰۲</p>
<p>موضوع: ...</p>	<p>تاریخ ثبت: ۹۸۰</p>

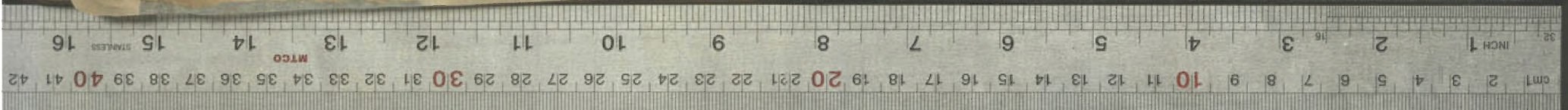
الرابع الثاني من الامداد في شرح الاسباب
 العلاقة المحقق ابن حجر المكي
 من كتب العبد الفقير المذنب من اجل الشراية
 لطف الله به وبوالديه واخيه في السلم
 ورحمة الله عليه وصلى الله على سيدنا محمد
 بن عبد الله

فاما في هذا الباب فذكر في بيان
 ما هو في هذا الباب من الامداد
 في شرح الاسباب
 العلاقة المحقق ابن حجر المكي
 من كتب العبد الفقير المذنب من اجل الشراية
 لطف الله به وبوالديه واخيه في السلم
 ورحمة الله عليه وصلى الله على سيدنا محمد
 بن عبد الله

٩٤٤
 ١٥٩٥

ال بالطريق الشرعي والعقد العبد الموعى الى غيبة
 المذنب راجع المعترف بالذنب والتقصير عن عبد الله
 المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب
 المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب
 المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب

المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب
 المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب
 المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب
 المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب
 المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب
 المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب المذنب



[illegible]

وَمُعْتَقِدٍ عَلِيٍّ

في الفاظ

ما نسب لغيره بالاشارة باق في جواب الناس عن المصنوعه والافاد وكذا الفاعل على الاوجه ثم نقل الاجابة ما يدل على
عدم حصولها فيكون **كذلك** كذا وكذا او هو كذا **كذلك** يعني كذا وكذا وذكر هذه منها الصراح
هو المنقول العين خلافا للمبني **او كذلك** كذا وكذا فاق اخذت في ملكك فانه كناية باحقها له داخل في ملكه
الشيء ويشترط صراحة ذلك العوض فان لم يوافقه كناية والا فلا وعلمنا اننا عن اجتهاد الصراح وكان سببه
ذلك ان ليس من صراح البيع الوضعية لان سبب صراحته ذكر العوض فان قلت فيه التبع عن عدم ذكره فلا
فيه البيع فانما صراح وضعه كذا بشرط ثبوتها في ذلك العوض معها كذا في ذكره ليس شرط الصراح بل للتميز
واعتراض السببي كونه كناية مع التبع بان لفظ لا يتبع بالعوض وشرط كناية الاشعار به وبغيره فلا يتبع
به مطلقا وبان لفظه وحده ما في كناية مع عدم اشعاره بذلك وحده وانما يتبع به وبغيره فكذا هذا
واعترضه غيره بقاؤه مكان متعديا في باب وهذا صريح في الهم وحيد فاعاد فيها ويجاب بان القاعده
اغلبية وبان هذا صريح في البابين باعتبار ان ليس من صفات القاعده والمحال انه متكرر بين البيع
والبيع ففي ذلك العوض او يثبت يكون فيها وفي غير ذلك يكون هيم ثم ظاهره ذكر اشتراط العوض في صراحته
انه لا فرق بين لغز فيها وانما خبرها عن اشتراط ملك هذا بالمتلا ويوجب بانها عند التاخر قبل البيع
البيع ايضا فانما حقيق لصاحبه وهو ذكر العوض او يثبت ولم يكلف بدورها بعد ذكره لان له السان في
مثل ذلك فضعيف عن صحتها عن وصفها الاصيل وهو الهم بخلاف ذلك التي اوتيه وهذا جميع ملك او اياهم
لكل او هو محال كالم الاسوي وعبره جانيا ساعا العطا فخلا فالان عبد السلام او وانك او استرنيك
او عموه ونك او عوضك او باذنتك او صامتك في الصفه او ناصك على ما جبهه الزكشي اختار من خبرنا ما هو
بما يحكم وفيه نظر اذ لا دليل في ذلك على انه صريح بعينه لا بعد ان يكون كناية او **كذلك** في ذلك ما لا يمكن لكل
كما تقدم وهو من باب ذاته ثم بعد انه لا بد من ذكر اللفظ ومعه كما تقتضيه عبارة حيث بدأ البيع فانما بعد التمر
فقال بعني هذا باللفظ كفي البائع بعنيك مثلا وان لم يذكر الثمن والواو وفارق الطبع فانه اذا لم يجد ذكر
المسبي يتعذر معاملة المثل كالم الاسوي عن جمع بانه يجمع مع في المهر فذا سكت عنه لم يكن الجواب
تختلف البيع ولو قال بعني هذا وكل على كذا او على ان تطيق كذا بخلاف بعنيك خط على الغنم فانه لا يحتاج
فيه لغير ذلك و**حصر** ما استرني الذي هو استدعاء جازع فاقام مقام الجواب لدلالة على الرضي بواشتر
او تشتري لغيرها في سببه انه المرعنه بخلافه فلا يتناول حتى جازع له بعده لبت وظاهره انه لا يتصرف
الخاص في بيعك او انكم ورضا في القابل لانه لا يغير قيمتها ويحل ذلك ليعال اكلف الفا وكوه ولو فرض
بالاجاب او القول من استقبل كقولك ليبيك او سبيك وانما تعين في الشهاده لفظا شهد لان القاس
على لفظها التخيرون في كل من لم يعلم ويبيع **مع** يقتضي البائع بعنيك المشتري الشرا وعكسها بان يقول
بيك **مع** او استرني هذا منك ان شئت او اس وقت او سبيك او اجبت على الاوجه لما وانما ثبت لفظ
والفرق بين الخبي والمخيه والامانة والرضي والمجه اصطلاح لبعض الاصوليين فلا ينظر اليه هنا لامع انما يتصل
او التلقين بعينها لانه مشتق من ضرورة العقد وانما لم يعلق بها بخلاف غيرها ومن مع هو لولا كان ملكا وقد

الذي اصماه كلام الشين وعزها خلا لما يوجهه كلامه كاصوله **او** **خاتم في ملك** بكيا او جعلته كى بكيا او مستكثرت
او اعطيكه او هوى او عنته معك بكيا لا حقا له البع وبقره خلا فالتنوع في الاخيرين انما من المصراع او باعك اسم
كانك اسم في الاكالة وقابض طلقك اسم او عتقك اسم او اسلكك اسم فاما مصراع بان اصبحت فيها قويه لاستقلالها
بالمصنوع بخلاف صيغتي البيع والاقالة او امرتك او تبكك اياه على الاوجه ولا يتخلل هذا جاعلة ما كان صريحا
في ما به المماضا ومن دعه اسم عليك في الاكالة او باركك اسم فيه او سلكك اسم عليه **كنا** فنقول اخذت وكتبت
الي اخذت وكرنت فيه الفين هنا كانه وان حركته وهبت عند نيتها كناية وليس منها ابتكك اياه بكنا **قال**
المجوع كان صرع في الابعة عمارا فلا يكون كناية في غيرها **قال** استخنا ونه نظر والا اشتلا ما عفاه بلفظ اليه
المصرع فيه بان مع ذكر العوض صرع في البيع انبني وجاب بان اتزان العوض بالهمز يقع انشراحا لمصنعا من
التبديل عمارا ويعرف في التبديل بعض بعض بخلاف الابعام فانه ليس لها معنى مستقر حتى يكون ذكر الفين صارفا
لها لخاصة صرع في الاستفعا لاني عليك العين كحقيقته في بعض الفتاوى اخفا من كلامه **نران** ثاق في الاستفعا غير
استقلال العين كانت كالاعاره والا كانت كالعناية فذلك قبل **الازدراد** على اللطاف فيه فعلم انها لا تضغ كناية
هنا لانها لا تعقل عليك العين ابتداء بوجه ومن جعل الكناية ايضا ما ناده يقول **كنت** اي كنهه على غير الملاح والاداء
من الماينين او احدها الغائب وكنا الحاضر على الواجهة قياسه ذنب لولا انه يرد في حاضر بعضه بيانا هذا اولنا
بين دلالات او فكر ما يميزه كمناعه ويكون ذلك في مقام الخطاب وهو محقق ويستقر قبله المكتوب الدخال **الاع**
وتبين خياره مادام في مجلس يتولاه ويمتد لكاتب الي الخط اع حياض صاحبه ودباع من غائب كعت لاري له
بكنا فقتل حتى بلغه الخبر مع كوا كته بل او كنه **الاصح** مع الحرس وترواه بالاشارة كما علم مما ياتي في الطلاق
وشط في الملك ن ياده على ما عود حرا به لئلا ينشئ من الحرب كسيف وروح وتشاب وترس ودرع وخيل
ولا يبيع عوسثا ذلك لربي لانه يستعين به على ان لا يخلفه دجيا في داره لانه في قبضتنا بخلاف غير عوة
حرب وان كان اصله كالخديد اعدم قبضته لها ولحق الاذني كما لا سفي بالخرني المستامن ان الظاهر احكامه
عنده الي ان يزوج ولحق به غيرهما الذي افاض على حقه لاهل الحرب **السلام** ولم يعطه على ايجاب او كناية بخلاف
شرط نفسه والمعني المراد كما لا يخفى على المما **الملك** **يق** **سلم** ولو بالاتبعية لئلا يكون **يق** **سلم** ولو لم يكن بعض
كل منهما وان قل بغير الوصل او جهاله او وصية او غير ما ذكرنا على ما ياتي هذا ان كان كل منهما غير مذهب للملك
لا يفتق عليه **البره** اية الملك فلا يزوج على الكافر بغيره ولا يزوج له ولو صلبا لخصه او مثله مثلا لما بين من اذلاله
وقد قال تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا منعا لك في المجموع وان اوم كلام الروضة
كاصحها خلا فلهذا علمت الاسلام فيه ولا يتخلل بلفظه بالذمي ولا عكس كما ياتي للفرق الذي نثر وكان معني
قبالة الاسلام فيه مطابقة ما جرد اليه او قبله وتضمن الكافر من انكسر **يق** **سلم** فان سمجته بقبالة على الكفر
تحملة على قبضته عتار برسالة دار للرب او بخذ ذلك نوع من ذلك حسنا للباب اما اذا قلنا ان كافر اخرجك **سلم** فليس
وان **لرسيم** لا انتفاذا ذوالا وفارق منع ان اياه المسلم كافر في قبول نوع من حمله باختصاص المصالح بغير اعتد وان
الكل لا يفسقون كقوله سلمه بخلاف حكمه للمسلم كما ياتي وكذا اذا كان اذا ملكه عتق علم كان اسرى اصلا وزعم ولو

مع شرط التماسه بل بايع اوكال ما كرهه على المسلم على اجرة او بغير اجرة او اقره بغيره عبدا او متحررا او بغيره
نفسا او غيره لانه انما من جهة لا يملك خلاف الشرا بشرط الاتفاق لانه لا ينعقد العتق وان لم يبيع وعنه
احتماره بقوله بل كرهه وتفسيره صاحب البهيمة لقوله لا يمكن بعثته اولى من تعذيب المصنف كما ظهر بقوله لا يعق اذا
اذ المروا ان هدر ذلك لكونه كاذبين فقولوا لا يعق وانما حكم بعثته ظاهرا وقوله وس ندينه بؤده وكذا تعبيره
الملك ان مل المام وضعه بالمرد فخره كمنقل من دينه على الادوية وان لا يقبل منه الا الا سلام على ما ياتي
ولو قال لم وكافه بفتحها هذا المسلم او المصنف مقبلا فغيره ترد للجوابي وغيره والا وجه المصنف في تضمه المسلم
فقرنا للمصنف قيا سا على ما ياتي فيه **شرط** في المصنف الاسلام ايضا **تمسك** **ح** بثلاث ميمه والمردية ما كتب
فيه قرآن ولوايه فيها بغيره **كتاب** **ح** وان كان واردا من طرف ضعيف وعجزها فيها بغيره لان هذا المصنف جرحه
معلوم اتفاقا في الضمائل كما هو **ل** كان كل من الحديث والضعف اي القرآن ويصح رجوع اخايه الحديث فقط ويكون
القرآن مفهوما بالا وفي **ح** تفسير او شرح او كتاب فخره فلا يبيع تلك الاخره بغيره او وكيله ولو سلم
لنفسه او مثل شي من ذلك لما فيه من تعريضه لامتون وفي بعضها عنه وكتب نحو الفقه اذا كان فيها آثارا لسلف
اي حكماء احوالهم وعجزها ومثل سائر الصالحين كذلك وان لم يكن فيها شي من الحديث ولا القرآن فخره من غير
بالا عليه تعالى بل قال **ال** السبكي رحمه الله انا يقال كتبته علم وان قلت عن الآثار فخطي للمعلم الشرعي
قال ابنه النجاشي وتعليقه بغيره جواز فخره كتب علوم غير شرعية ويثبت المانع من تلك ما يتعلق منها بالشرع
كتبه الخيرة للغة وفيه قال شيخنا نظرا في حيث لم يفتن شي من قرآن او حديثه او آثارا لسلف وكذا في
كل ما رايه مقدس جواز كتب فخره بعض المجتهدين وعلاوه بخلافه عن الاخبار والآن قال الرازي كل
يكفره وقوله ووضعا من زيادة وقيل يبيع المقتضيه المام وبعض نحو المصنف المعين وان بيع كلكه مما
ذكره افق بعضهم في كفايتها دار في سقمها **ايات** يقرن المصنفه بغيره المصنفه بغيره الايات والوجه خلاصه
لان الاماات حينئذ متضمنه للتعظيم لا لغيره لا يقصد بالنسبة لمقتضوا الدار بوجه فلا بد وكذا في غير ذلك من كتاب
على جهة التعظيم لا كما حينئذ قصد بالنسبة لمقتضوا الكتاب من بعض الوجوه وبهذا يجب ان يرسله صلى الله
عليه وسلم كتب اليم المقتضى لتعظيمها باهاج احتفالها على بعض الاباات بالانسان بالنسبة لمقتضوا الكتاب غير مقتضوه
بوجه كبري في الدار ولا يورد الصحة اعتقادهم ما فيها من البهتان الجسم او من التعريف في حيله الربا كما ياتي
وعلاوه مما قيل في بعض ما ياتي من مقتضوا الدار اسم فيه نظرا لضعفه ان بعض الذي يجر من بعض من المصنف
هو ما يجره على الحديث منه وليس كذلك فيما يظهر بل كتبته اياه لتبوكه وغيره حرم بيع ما فيه لانها اولى بذلك
من بيع ما فيه انا بالسلف والمقام المقتضى عليه به او بان يحتمل ما فيه بالدار ويحتمل الزيادة في المقام قد يقصد نفسه
وهو الا قرب وليس مثل الدرام الاحمد لانه الدرهم لا يقصد لنفسه بوجه فان ذلك من ثبوتها كذا انما رايه
انما السبكي يقول وقد عرفت النبوي بذلك اهل الزمعة الدرام والدينارين وعلينا ايات من القرآن ولم يكره ذلك
في السلف ولا في الخلف وكانه سوي بذكره لتمامه وانما يشترط الاسلام في تمسك ما ذكره بخبره ببيع والعهده **ل** **بارت**
وعنه من كل ملك بغيره **ر** فلا يبيع تلك الاخره بغيره او وكيله ولو سلم

عنك ان تعال ان هذه الصلوة
لا تدخل في قلبه يعني على حسن
الافراد قوله بلزوم لان
السر وحقه لا يعنى عليه بل
لا بد من اعتناء اياه فان علم
ما سببه في محله فافهم

يتمتع بها اما الارث فلا ان الملك فيه يكره ويستوي ملك الكافر الميت لما ساء اسلام في يده او كفايته واما الفسخ فلا
يقطع العتق ويجعل الامن كالكاف واليمين كالفك عقد ومن لم يثبت به التمتع فهو استلزامه واول قول الله
والاستدلال به او اياه قوله وضح واولا له فتمثل سائر اسباب الفسخ وضح في يد من عتق من كافر
يا في محله والمشتري به في العيب ونحوه وان وقع الاسلام في يده على الاوجه وفي معنى الفسخ الرجوع في اليه
والفرض جامع ان كلامه يرفع العقد كافي يجب كافر الكفر والعتق من الكافر فيسلم فلم يرجع فيه وان استلزم
ادخل مسلم في ملك كافر ابتداء او استثنى عامل الفسخ الكافر جديا فاسلوا اجازات فسخهم بها على الاوجه
وان فسخت دخول المسلم في ملك الكافر للضرورة اذ لا يمكن تمييزه من المسلم الا بالقتل ولا بالعتق لتركيب ما ياتي وعلم
انما فسخه لانه لا يمكن دخول كافر في ملك الكافر الا بالملك القوي والفسخ واستحقاق العتق وفي كل من هذه
الثلاثة فروع كثيرة لا تحيط بها المتامل اذا ملك الكافر شيئا عامس بخلاف او اسلم الكافر في يده **كل في ملكه**
عنه بيع او هبه او وقف على غيره كافر كما اعتقه الا ذريه والنزكشي وغيره فان كان هبة اجازته له بانه قد
يوزن بها وهذا مقتضى حاله ان اجرة مده حرة لم يرجع او العتق لزم ان يبي العتق الا على ملكه اي
اختصاصه وهذا يندفع ما قاله الفاضل او عتق او غيرها ولا يحكم بزواله بخلاف ما لو لم يزل من وجه كافر
لان ملك الكافر لا يتبدل بالنقل فسخ البطون بخلاف ملك المسلم ونسبه كالمعصية كيف جنته لولاه المسلم
وعليه فلا منظر لوان رجوعه لان لما لم يمكن من احواله بالان كذا في بيعه ويكفي في ملكه **ولكن ان كان كفايته**
للمرئوس المسلم وكذا لغيره في ملكه على غيره كفايته وهذا للذل عنه ومن لم يكتف بذلك فاداه الاستقلال وان لم
ينزل الملك به وبه اعلم ما في جعله غايته من الجزاء وبقائه اصل كفايته وهي اولى وان احدثت التبدل خلافا للشارح
وتبدل لا يكتفي بالكتابة كالموت والاجارة والتدبير والقبول والقبول كذا ما ذكر لا يغير الاستقلال
بخلافه **ان الفسخ الكافر من** دفع ملكه عما ذكره وعن الكتابه عزه وحسب وضرب حتى يزل ملكه عنه او **بيع** عليه اي
باعه اليك بغير التملك حاله ان يقر المبلد كما يفعل بالمنع من ادائتي وباله ذلك بل اولى فان لم يجد مشتريه وضعه
عنه مسلم واستكسب له وانفقته عليه من كسبه او غيره ولا يجوز للمالك كتابته على الاوجه بل يقتضي البيع للمانيه من
مصلحة المالك بقبض الشيء حاله وكل ايضا في **يد من يده** عن **خو من يده** وام ولد ما صار له حق في العتق اذا **اسلم** عنه
بان يوضع الموبع عندك والمستواه عند امرائه ثم ونحوها ويستكسب له ولا يكفيه العتق لانه لا يقره بالقبض عليه
مما لا يبيع الموبع وان كان من ابطال حظه من العتق فسخه ان تاخرت يده عن اسلامه كلف بيده لسبق وجوبه
على التدبير والمطابق عتقه بغيره ببيع عليه على ما قاله جميع مستخدمون لكن للفقهاء الماوراء في المذهب وهو متجه لا فرق
وبها والفرق بان التدبير يفسد العتق على صفة حقيقة الوقت بخلاف التطبيق على صفة غير الوقت فاما ما لا يقع اصلا
بيده بان انما صفات كسبه بغير الموت فحقيقة الوقت كان طلعت الشمس ولا تايل بالانقراض في حصة الوقت ونحوها
فلا نظر لذلك على انه لا يتبدل بالانقراض لم يبيع ولا فرق بين سبق الاسلام والاستقلال **ولا يخرجه** عنه ولا يكلف بيع المشتري
من نفسه خلافا لغيره كفايته من الاجازات بخلاف العتق في الذمة بعضهم ان طلب غيره منه اعتقا او بغيره فيها اجبر
على الاوجه ولا جدت كانه كافر من كافر فاسلم بغيره للدار والدار في احتمال بان ملكها بان لم ملكه على ان ملكه للدار

حكم المعلوم ولا بعد ان الاقرب انه لا يدرى بذلك لان الحد وانما اعطى حكم المعلوم الا انه ليس هناك وجوبه فيها فيقول
يحقق الا ان فلا يكون سبها في تخليف المالك بان الله ملكه لانه خلافا للاصل فلا يجعل اليه الا على تحقيق سببه وكلف الكافر
دفع يده ايضا عن **ما لا يدرى** من كافر المسلم **وعن ما لا يدرى** اي استناده من ذلك اجازة عين لا دعة كاستناده
كلام الشيعين وهاهم الزركشي بان يوضع الموعود ابتداء عند عدله ولا يسلط اليه ويحت الا ذريه عن المسلم يعلم
سليم اليه ليرجع حاله اذ لا محذور بخلاف المصحف كانه محدث ويب دجا ياتي فيها اسلم قبل الشيعين اذ لو كان
مشتبه له لوجبوا من قبل المالك له ويوجر الاجرة له وهذا من باب الله فان امتنع اجرة المالك كما قاله ابن الرشد
نيسا على ما مر في البيع كان قال الماوراء في انه يبيع والاولا وجه وقوله بغير معروف وانا المعروف اسلم
وعا اي امره بانه لا يدرى ما ذكره واستجاره ما ذكره ولما جازة كنه مع الكرامة قال الزركشي الا ان اعال العتق
تمتصق قطعا وانما حاله لان الرهن جرحا مستثنى ولا يوضع تحت يده والا جازة لا يثبت له في كل نظام وقد
اجر على رضى الله عنه فسخه كافر وبشره العمل بنفسه كمن يبيع انما كانت اجازة دواعي عين والقول بان
النظام انما كانت اجازة لصدقه لا دليل عليه **كايما** يعني من ذلك عنه **وعا** له منه اذ لا يثبت له التسلط انما
في شيء منها وذكره الا عادة من باب دونهما والاضمان فيه كالمسلم المالك وهو يدل على هبة وما امتناه كلامه
من صحة ابراع كذا المصحف واعارته يتم نظر فقد جزم السبب بين الا يبيع والا عاره خله بل اولى ويؤيده
قول ابن عبد السلام للرجوع دفع المصحف اليه في محله ولا يدفع المصحف والفا سير وكتب الحديث الى كافر به
اسلامه يبي ويبيع ان كل ما احتج ببيع له عامس كذلك ونحوه الفسخ كالقبول بل اولى ويؤيده المسلم على الفسخ
دونه شرايه كمن نقل عن التحقيق وجز به جميع ما خرون واختلف نقل المتأخرين في الجمع بعضهم نقل عنه كراهية التسلط
البناء والبيعهم نقل عنه عزمها وعدم كراهية بيع كتب الحديث والفتنة والحق انما في عبارته ما يدل على كمال القليل
والاول وجه عدم كراهية شرايه وبيع غيره **ويشترى** وجوابه اي بغيره **ما لم** كافر **مشتري** لم يجد ان اشتراؤه من مسلم
كافر وتدل ان يبيعه كانه في كمينه من نفسه تسليط له على مسلم بل يقتضيه له المالك ولو بان يبيعه حتى يقع الفرق فيه ولا
نظر لغيره كذا الحق والوقف قبله لعدم يقينه عليه لتركيبه في دفع ملكه فان امتنع باعه عليه كاله الامام وتبعه الفرائي
والمشتري الفسخ غير اى يقدرا غيات الكفاية به باسلامه وهو كسبه عتق قبل العتق ونفيه نظر وقاله في اسلامه
تقرا العتق قبل بقبضه بزر والامام لا يملكها ولا يبيع له ايضا مستأجرا مسلم قبل العتق ففسخه بخلاف النقل
الروايات في كراهية بيع الصغير المذكور بغيره كراهية الذي يبيعه عدم الكراهية كمن الماوراء ان لا يتبدل وله ملك كانه كسبه
لغيره يبيع من نفسه من ذمته الى حين اخر لما في ان الانتقال لا يتبدل منه الا الاسلام ومن ملك نفسه واستقامه ما لم يدر
من الترخيص كركوب الليل ومن حلق في تنقيح على انظر بقاى خلاصه منه ذكره ان ابن الصلاح وسيا في نظر
تبدل الجراح وبالله فيه اذا التزمه مستغبرا وفي حق المبرور وام الولد ما مر كاهن ظاهره وحين اتم الكلام على الركبة الاول
اعني الصغير والما قد شرع في الكلام على الركبة الثالث وهو ان يبيعه ثمة كان او ثمة وعلم شرطه **قال الما يبيع** اي
البيع في معقود عليه فليس لاجاره عليه بان توجد فيه الشروط العتق لانه وتدل في وجوده في حرره ملكه على ان ابراعه
وحد لم يبيع وكذلك في اعيانه للتعلق مع عدم حصة سبها وليس كذلك لانه ان امكن احداث حرره ملكه فان اوجبه العتق لا

عين م

بمع الاسماء ولا يتكلم بصوت يخرج انفسه بالاله المتجر منه كما يحتمل ان يكون له حاجة بخلاف هذا فانها لا تحتاج اصلا
فمنها ما يحتاج الى قول جري عليه انما ينبغي من مرض كذا حاله ضرورة نادرا فلا يجوز له عليها وبوجوه من ذلك
بمع الاسماء المعول من شرب الخمر ورجع لا يتكلم استحق لها حاجة فهي كانية البقد وجوب ردها ايضا الى
المرور لا ياتي في حاجة بهما معا وان وجوب كسرتهم البقد لا يمنع صحة بيعها علي هبتها وخروج ردها ايضا
كما ان ردها لم يصب بياض في الشطر مخرج حبيب مع الكراهة كبيع الشطر وجب ردها والخا وكذا كسرت الشطاح
وان قصد ردها به الثمن لانه ان يقضوا اصاله للبيان ويبيع بيع الطاهر انما في شترعا وان استحققت منفعة
مدة معلومة كان سكتته معتد بها لا يثتم او اوحي منفعة مدة معلومة **واجب** لان على الاجابة انما
تزد على المنفعة فلا يبيع مع الرخبة كما لا يزد على وثل لا يبيع انما باعه من غير شترعا المشاجر والبايع غير الذي كرم
لغيره اليه وان كان البيع غير مضمي والايج قطعاً وعلى الاول فيختار المشتري الجاهل بين الصبر لانتفاء المدة
بالاجرة له وبين ان يبيع وما العالم فلا خيار له لكن انما العرفي بانه لو قال طنت اني ابي اجرة ما بيننا
على ملكي من المنفعة تنب له الخيار ان كان من يقبض عليه ذلك وخالفه الثاني كمن باع التركشي الاول لانه
ما يجي وانما في ملك المشتري العين المودعة حيث لا يوثق طرده على الاجارة فيها ملك الزوج له وجب ما ياتي في
في ان التخلي انتفعه من الملك فلم يقدر على مقاومته بخلاف الاجارة لا يبايل انه لا يجب على سيد الامه المروجة
تخليها مطلقاً وان قبض الصواقي وفي الاجارة يجب التسليم بعد قبض الاجرة وانما السنا جريك المنفعة على
الزوج فانه انما يمكن ان ينفق له المنفعة ومن لم يوطئ بشيء كان الوطي لها اولسيد حال المزوج ولو عجز
اقتناع الاجارة به يجوز دعيب مفتردين المرد وتبهم البلقيني منفعة بقبه المدة المشترية لزم والامان
لواشترى من وجهه وطقت تكون منفعة البيع له الا للبايع وعذابي من يد قال في الكفيله ويحرم في الجرا ايضا
للبيع لان المشتري لم يملك منافع تلك المدة وقال المتولي ان قلنا الرد بالبيع برفع العقدين حينه في البيع
والا قلتمت تزكو وتعلم مما تقرر ان اوتى بالبيع هو الذي عليه اوتى به وصاحب الجرح والوق في الاول وجهه وانما
لابن الرخبة وصاحب الاول وعليه فيعرف بين هذا وما قال عليه ابن الطر بان موجب له تزويج في ملكه
فاسخه ولا كذلك هنا وان المشتري لم يوطئ نفسه على عدم ملك المنفعة لاني غاية اوالي غاية في حق الطلا
او كرهه وبم حصل ما وطن نفسه عليه فملك ما وجب بعهده وهذا فانه فاض على عدمه تلك المدة المعتبرة ولم يحصل
ما وطن نفسه عليه فابقيناها للبايع الي مضي المدة التي وطن نفسه عليها لانه لم يطيع في شي منها واحداث
وقوع الفسخ لا اثر له بها النظمين المذكور اما ما استحققت منفعة مدة مجهولة كمن اعطاه بالانظر الى المثل
والموصي بمنفعتها مدة مجهولة كباية الموصي له والوصي منفعتها ايلا فلا يبيع بهم مطلقاً فاض ما في الوصية
بيع الوارث من اوصيه له ما يقع مطلقاً بغير شرط المنة كما هو ظاهر ومن غيره ان اوتى بعت ما ومن وصية
بيع صاحب المنفعة من الوارث فملك وصية بهما معاً من الاجنبي والحق البعوي بذلك نقله عن الرازي ما رواه
الاجارة لول غير مقدر عليه كانه اسنا جرواية للركوب الي يله كذا يمتنع البيع فولا واحولها له مدة اليه ونقاس
بالبيع ما في ماله وعرفه اجره مضمي على صحه ما في له وهو تاجر وقد مله غير معروف والمنفعة به شترعا انما

فانما راجع فيه وفيما بعده الى عدم قدرة فاعليه كبيع بعض معين من ثوب ينفق بالثمن وكبيع قن مندر وعقدا الى
ان يور على عرض **طاهر** لم يباظر لاصله وان غلب في حبه انما سلكه في اخذها كلامه غلام التركشي وقوله الترتلايد
من عتقه يرد بان الشطر الطهارة وهم يحكمون بها باعتبار الاصل بل يلزمه ان لا يفسد الصلابة في الترتب المشكوك في ما ترم
في الشطر في الطهارة كما جازنا فلم يبيع الترتب والمراد من الرجل والقول بانه لا يعل شتره مضمي على الترتب
بفاسده وشرائه منيف في بيعه لا يملك له لان الاصل على الكرم والبيع مع وسيط الذي لا يثقن بما سده والا كان
مما يابا في الصلابة وقد جرت فيه وبين ما ياتي في الدار المنفعة بالامر الحسن بان الاصل المنفعة لم يمتدح علي
الاجر بخلافه فانما المنفعة على الرتب انما هو ثباتها لا اصلها فانما لا يفسد هذا **ابن طاهر** **مسل** فلا يبيع
بيع حسن العين وان امكن طرده بالاستحالة كسره جرحه وجرحه مضمي وكلي ولو قطعاً ولا يبيع احد من اثنين حتى يقطع طرهما في
احدهما بالاجتهاد وغيره لان كلاهما باختيار ليس محكوماً بطلانه وكذا لو كان بغيره جرحه ومسلوه وكذا
بغيره الجرح المحرلة وكذا ما يحرم من الذي يبيع الكلب وان ادم حرم بيع الجرح والميت وللخيرين وليس ما ياتي
مضاهياً ولا يفسد في طهره غسل كذا في وما وصح نجست ونزاي في غلط لجم للبيان وحل الجلة انما هو بغيره
النجاسة لا كل الميتة واجر معروف بزل لان في معنى حسن العين وضع عليه ولم انه قال ان الميتة اخا حرم
على غيره اكل شئ حرم عليهم غيره ولا يترك مكان طبعه الماء المتعلق بالمشقة والاشربة لئلا والاشربة لانه كذا في
جرحه بالثمن ولا لا يفسد بالبيع المتحس في صبح شئ به وان طهر المصنوع به بالكل ويبيع بيع الرقيق الذي لم يوطئ
كما قطع به السبكي واستدل له بان البز الحوشوم ليس من المبيع لانه لا يوجب بطلان من الثمن وانما هو بيع فلا يفسد
لعدم امكان تطهيره وان تطهيره ممكن وتترك الاستسوى بغيره من عدم صحه بيع الاصل المذكور فساداً وبيع وارث
بيع مريود وان البز انما يدخل في بيع البز بها لانه لم يوطئها فاعترض في ذلك انه من ماله فاعترض في بيع اجرة
وكذا يقال في بيع ارض مسخرة بعبادة اقاماً يطهره غسل كذا في نجس بما لا يترتب ثباته في بيع كبيع الترد فيه
الردود ولو مينا لانه من مسخرة وثباته على الحيوان وفي طهره القياسة ويزكو ببيعته ويبي عدم حكم السلم فيه بان
يبيع من الاجابة نصنا في المشطره لانه انما تراه انت بعضهم فرق بين ذلك وهو ان يبيع العين يتحل المشا هو اليه
مها نقل خلاف بيع ما في الذم من سلم وغيره فانه لو جرد الوصف والرد معه يكثر دعماً فتصور علم ان يبيع العين منه
يبيع ولا نا جزافاً وقوله ابن الرخبة ومن يبيع لا يجوز وانما يجوز على بيعه في الزمة ويجوز العتقة ويجوزها بالان
النجس واقتا الكلب لغيره مسخرة وصيرها وحوماً يجرسه وكان يجره العتق وتبهم الجرح وذلك وان لم يكن
سئل معلم على الا وجهه فلا لا يبيعي وغيره واشيا السرجين وتبهم المزرع به كمن يكره الشطر ان ان يجره
على عرض **طاهر** **مسل** رافق المال كالجيش الصغير لان ما لا يقع فيه كذا في ثمنه وسئل كثيره وتبهم لانه لا يجره الا فاخذ
المال في مقابلته منق لثمنه على ضاعة المال ودخل في التامع شترعا العبد الرتب المنفعة عتقه والحق الاذي وكذا لا يبيع
السطر ان لم يكن فيه وصفان اي كره لان مسخوله اقول اليه بوجه عرض لا يجره عن الما فيه وحسب به كمن يجر
الشطر والشعبه لحرمة الاستعمال بها وجوب اقلها فيه وما ياتي في الملاح يعلم ان لا فرق بينهما فينتفع بجزءه
فلا فاما نقل واليات الملاح والجور الحرمة كالصليب ولو كانت من جرحه اذ لا يبيع في شترعا وتبهم طهارة عتق

كن من يرضى على سقوف من سبل ما يرضى على سقوف ايضا كان فينطق في الماء الذي يجري على السقوف
يكونه ما يحيط لاجله كما ياتي **حق** على وجوه **على سبل** والاول المعينه لما ذكرته في المسائل الثلاثة
وحسن هذا بالذكرة لما في تحليلها لبعض على السبل من الغرائب ولعل كلف الارواح ان العنق عليها ليس ببعيد عنها وان
اشقاه كلامه ولا اجابة له فحينئذ يبع لاشه موبد لا يتغير بالانحدام ومن ذكره هنا وشابهه اجاب
لا يار على المنفعة ولا يمكن به عين وان اوم كلام المصنف وكثيرين خلاصه وكذا اجماع نطقها دون ذكر مودة
كايح بلطف البع والحق حبيب عقابا **حق** اعظم فيه التباين لا ياتي فان ذكره مع لفظها مده معلوم كان احاطه
مضمون يتبين لفظها وفي معنى ذلك حق وضع الجوز على الجدران وجا زنايد هذه المعنى للمجاهد اليها على التباين
كالتباين **قال** الشيخان ولا فرق بين ان يرد هذا الحق في العين كسبل سطح العين اليها او على البناء عليه او
لحق كسبل حتى البناء على ملك واهم قوله البناء عليه انه لا يبيح عليه ارضه من حق البناء عليه لزم حتى البناء
عليه كمن لا ان يتوقع به فيما عدا البناء من مكنت وغيره كما مر به السبل كما مر دي وبتبيين مكان البناء وقدر
البناء على طول وعرضه فان كان البناء على الجدران او السطح لجوز او غيره وجب البناء على مسكن البناء وطوله
وعرضه وصفت كونه مضمنا او حالي لكونه كونه من اجرو وجب او من لبن وطول او عرضها وكيفية السقف المحل
عليه كونه حشوا او مضيا او جريلا وان جازا لانه العرض يختلف بذلك ولا يشترط العرض لكونه ذلك لان العرض
لونه به ولكن لان الغرض في كل شيء محسبه وتفي مشاهد الاله على كل وصف وان كان ارض كفي بيان مكان البناء لان
الارض تحمل كل شيء فلا يختلف الغرض الا بقدر مكان البناء **قال** الا وهو وغيره وسكتا عن حصر الاساس في كل
اشترط اذ بيان قدره لا يختلف الغرض بد فان المالك قد يحفر سدا او غيره تحت البناء فينتفع بارضه ويمنع من
ذلك من اجمعه فحقن الاساس بل ينبغي ان لا يبيع اجارا لارض للبناء عليها ولا يبيع حق البناء الا بعد حصر الاساس
لبيد ما يوزن او يبيع او يبيع حفره الاله الا ان يكون وجه الارض صوره لا يحتاج ان يحضر للبناء اساسا ويكون
البناء حشوا لا يحتاج الى اساس والبناء لا يجره كماله شيئا اذا جره لبيد على الاساس لا يجر اذا جره الارض
ليبيد عليها ويبيد لم موضع الاساس وطوله وعرضه وعينه اخذ من قوله الله لو صلح على ان يجري الماء في ثنية
في ارض غيره حتى احاطه فاسد في الام يجب تقديره مرة **قال** اصحابنا وانما يبيع اذا كانت الثنية محفورة والا
فلا يبيع لان المتاجر لا يملك للفر ولان ذلك اجاب له لانه غير موجوده انتهى فاشترط كونها ثنية محفورة
انما ذكره في العقد على اجرا في ثنية لا في العقد على اجرا في ارض كما يمنع في اصل لرضه بل ولا يبيع
فكره لانه لا يحتاج ان يبيد موضع الثنية وطولها وعرضها وحولها لانه لا يجره الا في ثنية محفورة **قال** الاصحاب
وجب تقديره مرة يوجب قوله الشيخين وغيرهما اذا استجاب لاجرا المأثرتا وجب بيان موضع الثنية وهي الجارة
وطولها وعرضها وعينه وقدر المدة التي فان قضيت ان لا تفرق بين ان يكون ذلك الاجارة مقدرة بعهده ام لا تكن
تتملك عليه ما مر في بيع حتى **قال** الاصحاب بان الجارة لا يفسد طالبا استمراره فوجب تقديره مرة خلاص
المضمون ثم على ان كلام الكفاية في بيان كلام الله مل او تضمنه لان الموصوف ان ذلك يبيع قال سوا وجه العقد في
الحق بان قال صاحبك على اجرا المأثم الى العين بان قال صاحبك على سبل الماء انتهى ورجع غيره في اذا وجه الحق

انه عقد فيه شبهة يبيع واجاره فلو قال بعتك مسكن الماء وجب بيان الطول والعرض لا العنق او حقه سبله كما مر في حق
البناء قاله الشيخان ويشترط في بيع حق اجرا ما لم يجر كاجارته وانما رتبة من سبل المصنف على سبل البيع ليزيل الطريق او يجر
معه من السطح التي تجري منها والجارا ويجري الماء لا يخلو من الغرض ولا بأس بالجلد بقدره المظالمه لا يكون مصرته
وهذا عقد جرة العاجه وخروج عما لم يجره من ارضه او يرضى ارض به وما عساه وطرح نيل فليكون مقابلة
مقابله ذلك بال لان العاجه لا ترضى به مع ما فيه من الجاهل والضرب الماهر في التبع والربح البائع ليطرح ما يبيع لغيره
الحاجة المشتري والمستاجر دون المستجر والا فلهما سبيل لما لا يوجب على مسكن اجرا به مشاركه المالك في الجارة
لنوله من مسكن ولو ادعى المالك ان المجرى في ملكه يجازيه صرفا كان في به الجري ويكون هذا العقد موقوف كاس
ليرتفع بعارض عدم وانعدام **وكذا** اجرا ما استحق البناء المصنف او اجرا للمأثرتا عليه **يقول** القامد وان كان
هو البائع المشتري اذا كان قبل البناء في صورة بيع فبهم حق البناء وغيره **قال** الشيخان وبين حقه بالعدم حتى اذا
اعيد المهرم اجرا لثنية ونحوه ورد الثنية له وله الخيلولة **يقول** القامد ما ذكره من البعده لغيره **قال** الشيخان
لنفس الآت بقاءه وهو ما بين ثنية واجرا وهو ما اذا كان ذلك **قال** الشيخان **قال** الشيخان **قال** الشيخان
حق البناء دون الارض ولا يجره القامد اجرا للثنية لثنية **قال** الشيخان لان الحق على التباين وما يجوز لا يخط
مما لا يتناهى وقضيت الوجوب ان وقفه لا جاره على مدة كمن المجرى كقوله الاسوي عدم الوجوب كان وجوب
الاجرة الخيلولة ايضا حله غير تمام العين **يقول** القامد بالعدم المهرم لثنية **قال** الشيخان **قال** الشيخان
في صورة المهرم اجرا لثنية من نيا دونه وما يشي عليه فخل من كلام احله من غير ثنية حتى البناء في صورة عدم
اجره مبني كافي المهرم واصلا على ان من عدم جوارا لغيره لثنية ارضه **قال** الشيخان **قال** الشيخان **قال** الشيخان
ولو كان المهرم اجرا لثنية فاني ان يقال ان قلنا انه من عدم جوارا لغيره لثنية ارضه **قال** الشيخان **قال** الشيخان
انتهت وجوب الاسوي كسلي ان البناء من عدم وان كان هو المالك لثنية اعادة الجوار وكذا ارض نفس الآت
العلو نيا اذ اهدمه بعد البناء في مدة السقطيل يلزمه فقه حق البناء الخيلولة وان كان فيه فعله المالك الجوار لثنية
ولم يكن العوارضه وبه حق البناء الخيلولة والمهرم ما نص عليه **قال** الشيخان **قال** الشيخان **قال** الشيخان
وانه لا يجب اعادة الجوار مطلقا لانه ليس ثنية كاجرم به المرافق والمواقي في الغضب وسياتي لذلك من برقي
الصالح **قال** الشيخان ان اراد انه يلزمه اعادة جوارا لنفسه لا من حيث كونه متبليا بل من حيث انه موقوف بالعدم على
المشتري المنفعة الذي استحقها عليه بالعقد فلزمه تخصيصها باعادة محلها اتمه ما قاله وما شئ عليه ولو
المرافي في خبره كعوض شرح الماوي من ترجيح انه لا يتم في صورة عدم السقف بعد البناء عليه فترجع على كونه
الراجح عدم وجوب الاعادة بخلاف ما مر من الشيخين واذ قلنا بعدم لزوم الاعادة فانما والمشتري اعادة ثنية باله
نفسه لبيد عليه او صلح ليجازع عليه كان له ذلك كما ياتي في الصلح وما من عدم الانساح بالعدم حله اذ لم
يعقد لثنية الاجارة الموقعة والتما في ثنية الثلاث في اشخاص الاجارة لا لا يتم **قال** الشيخان **قال** الشيخان
وقدنا الحاجة وطرح الكفاية على غير ما لا اجارة في غير طوعا واغراض بان انكس ان يقال عقد ثنية شبه
بيع واجاره او بيع سطره او اجاره سطره واعتقد الجهل بذلك الحاجة والمشتري دار استجارا او مشتري دارا

وفى المطابق للشيخ والاشتهار فلا يتقاضى بين كل واحد خلافاً لما في نظم والظاهر في عمل شرائع الملوك لان ملكه لا يستلزم ملكه المآل بل كيف الملك له بما يحل نعم الملوك فيبيع البيع فيما بطريق العطف ان حكمه يستلزم ملكه المآل وما يحل
نعمه او قترانه وخبر الملوك فلا يبيع البيع فيما وعاقبوا علم انه لا يبيع بيع نفسه من ملكه او شرطه ان يشتري بخلافه
او يبيعها لكونه الحق به وعلم عن اشراط الروية بطلان بيع المخلوع مع ما في المطعون الا فيه والظاهر في بيع ما في
اصحاب الخرب وعلى الجملة انه شرط يحتاج الى اذن فان شرطه جليل البتة فانه لا يملكه الا بالاجل وانما يبيع المالك
حاله الحق او لا يبيع من لا يبيع فيه القليل **الاجل** اي لا يملك الحق **بطل** اي بيعه في نفسه طول عمره او عرضاً من
اخره من اقامه الروية السابعة العشر في خلاف ما يطلبه فيه عدم العطف كالا وارضى نظراً للمالك فيها فان اذن
الامر من على اسهل اجتهاد الى المالكين مع ما كانا قد ذكرنا من انه دون غيره احسن لان الاجل في المآل في حكمه وعلى الاجل
بالمعنى الذي قد كان او عطف اليه على ما فينا حيث كان وكما الارادنا في عطفه ولا يرجع كما قاله المأجور في
واعتبه المتأخرين وان استقر في المخرج ولو راي اي شيء من عطفه يشاء اشتراه بعد ما جرى فيه من القبول
والنحو من متغير في صورته ما لا يتغير بالاجل او ما يحل الامر من خبره لان الروية السابعة كاشطة في الصفات الثابتة
عندها ذاتيات ثبوت شيء هناك ان يتأخر في الشرط فان اختلف في القبول بان **الاجل** المشتري وانما لا يبيع
حالة المشتري وحده لان البائع يبيع عليه علمه من الصفه وفاءه بالاصل عدمه كدعوى عليه ما يجب وانما
صحة البيع فيها اذا اختلف في عيب يملك من ذلك على وجوده في بيع المشتري والاصل عدم وجوده في بيع
البائع واذا اختلف **حصر** بين الفسخ والامضاء لثبوت القبول منعه ولو اختلف في الروية سبباً ان القول قوله في
العين ولو اختلف في كماله ونوعه في بيعه من قول الوكيل بل يمانه موكله فان قال المولى من قد يملكه كقول
وقضيه ما تقر به القول قول المشتري لانه الذي للعقد والمأخوذ من الشرط المعاصر في كل بيع اخر حكمه
الشرط المعبر في الروية ان يادة على ذلك فقال **وانما يبيع البيع في بطر** ويبيع احواله بالاجل في **جور**
خبر **عالم** **سابع** احواله بالاجل في وطا الرضا والرضا والرضا وانما لا يرد دون المكوس وانما لا يرد وانما لا يرد
بل لا يرد في ما لا يرد في حصره كاحله ان ان الفلوس من غير حصره الذي يبيع كغيره من العروض اذا لم يرد
انما كان وجب شرطاً او شرطاً فلا يبيع احد في غير حصره وقتا عتبت العلة في العلم او العتد كمن يبيع
بدون حصره شرط شرطان بخلاف ما في علمه فان لا يشترط فيه شيء الاول ان يكون العقد **عقوله** اي بحلول
العروض التي في ان يكون **كتاب** اي بما والمأخوذ به ما يرد بالعقد حتى لو كان العرض معينا في الاستقلال بالقبض
هنا وان كان البائع حق المجلس ولا يبيع بعض العقد فيكون ذلك كقول المأخوذ ان حصل بها المجلس في المجلس كالمالك
ان يبيع الوكيل بل يبيع نعم المالك المجلس لان يبيع كمن يبيع موكله وكذا يبيع وارث العائد بعد موته بالمجلس **عقوله**
ما اذا كان العائد ما دون ما يبيع سببه ولو كلاً نقض موكله فان لا يبيع لان الاحكام العقد انما تسقط في
الوكيل فقط وانما اعتد بها يبيع الوكيل دون قبوله العقد الذي دخل به المالك لتد انظام التصرف كاحصر
وهذا العقد انما لا يرد عليه بخلاف ما في صيغة ولا غيرها فيكون ولو كان عايداً في الزمة ثم انقضت
الاعراض على علمه بها كمن يرد له البعده وانما يعتد بالقبض ما دام العائدان في **جلس** **جلس** وهو من العقد انما

بما يرى او يخبره فان خيار قبل العقد كان كما تخبر لفرق قبل العقد كذا صحح الشيخان هنا لكنها بحكم في ذلك ويجوز
في باب الخيار احدهما لعل الجارية اذ انقضت مهلة بالجلس وهو باق فيبقى حكمه في الخيار وانما في يلزم العقد على ما
المقاض وحكم في المبيع و لم يرضها المذكور هنا من المظان وجمع المذكر في ابن العباد وغيرهما بان ما هنا
بان ما هنا محله اذ الرتبة صلت قبل المقر وما هنا كذا اذ انما ايضا قبله وهو مخير ودعوى الاذي ان ذلك
الوجهي منها ان على مقابل الصحيح هنا منعه وان اخبرها الشايع ولو كان ايضا البعض منه فقط وفي تخير
المشتري اوجه بان الخيار جعل انفساخ العقد بذلك تخير والا فلا وبحت بحجبه في ابايع ايضا والذي يتجه ان
لان البعض شفا من ظهما فلا يلزم البطل بما ذكره وانفردا بل انما بعض انفسخ العقد وان اكره على التفرق قبل
احكام المقاض واجده كما اخبرناه كلام الشيخين وصرح به المصيري ومثله في ذلك راس مال السلم قاله
المذكر في وفاء في خيار المجلس بان هذا اخص وانما دليل الحقيقة بان لا يفرق ان كان من نراض ويكونا بانها
التيه نظريتها الشايع قبل التفرق قطعا لا من هذا ما في المجموع هنا فكل من الاجماع وينفذ المذكر في النض
وصومه وهو وجه ما جزم به في المجموع في باب الخيار يفرق بين ما صحح ونقض في الاسماء من عدم الاثر اذ ان
عن نراض كان اضرادها بما لم يفرق انما التفرق من عدم اتحاد المجلس المقاض كيف كان **وانما** في ابايع احدها
عند سوا غا فلا نفعها كعلمي يفرق اوصف كجيد بردي ام لا لا شرط ثلثه امور المشرطان المذكوران وانما
ان يكون **بذل** اي مع **عليا** بين العرضين بان يجعل كل منهما كاي **واستفيد** كلامه ان الرابطة الاثنية انواع
وانما بالكلية كبيع خور بيرا وشيعير وعو ذهب بذهب او فضة فضة ولو لم يفرق انقضت وجها في المجلس وان
تقاضيا في المجلس قبل الخيار وهذا بانها وكبيع ذكره من عدم المقاض قبل الخيار او التفرق او لم يفرق وهو
بالبذل وكبيع خور بيرا وذهب بذهب مع المخاض او مع عدم العلم بالتساوي وهو با الفضل وانما الذي
بابا وهو بان العرض حيث هو منصف **ويكون عوده** لربا الفضل قاله المذكر في النض والربا في الزيادة وشرا عقربا
عوض مخصوص فيه معلوم انما في خيار التفرع حاله العقد او مع تأخيرها قبله او اوجها والاصل في تخريم
الكتاب والسنة كذا ان امر آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده والا حاق وفي الاحتياط والاستصحاب المذكورين
ما من من ذله صلى الله عليه وسلم الطعام بالطعام مثلا يغفل وقوله لا تبعوا الذهب بالذهب **ولا الورق** بالورق
ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الخب بالخب الا ما سواهما مما بين يدي به **ولا** وانما لمسلم
فاذا اختلفت هذه الاصناف تبعوا كذا فيتم اذا كان يدا يداي مقاضيه ومن لان معا للسلول غابا وما اخبرنا ظاهر
المعنى ان اشتراط ذلك في نحو ذهب وبر غير مراد اجماعا ومبين في الذي دل عليه الحديث انه يشترط في بيع المظوم
او المتجزئ منه الثلاثة ان يفرق بغير جنسه الا وان معاها وعلى ان علمه الربا في الذهب والفضة كذا في جزمه من
بيع الاستياذة غابا **ويعرف** ذلك في نحو حرم الامانة غابا وهي متعينة عن العرض وفي الطعام العلم لا من علمه
لكم باسم الطعام الذي هو معنى المظوم والمعلق بالاشترط محل ما منه الاشتقاق وفيه المصنف مشهور كلاما
وان المراد به ما يضر بطعم الادوية فهاهنا لا يتناول ما او تفكها او تداءى بان يكون الطعم حقا حده العلم وان لم يكن
الاناداء حده اوج غير وجه ذكره في نص فيه على البر والتغير والمضوض منها الفتوى **فانما** في معاها

20

23919

به سني ويحيى الحق على عين كان كاشف **ويثبت** للبيان على العزيم التي كما باقي كاشف من الجاحل في كل شخص مذكور وهو علم
للتدليس وذلك كثر **ايضا** ان المشتري غراره ليهتم ببيان خلافه بان **كان** قد **تضرع** اي فعل بنفسه بان يصرح علم
حائي اجتمع فيه الدين او يصرح به الباع او غيره بان يربط اختلافه او تركه للبايع على خلاف العادة لم يصرح من قبله على علم
لا يصرح الا بال والبايع لم يصرح بغير ذلك اي الهني فخر غير النظر اجد ان يلبسها ان يلبسها اصمها وان سئلها
لا يصرحها عاين عند تيسر بالال والحق غيرها بجامع التدليس ونشر وابون ناس كواش حري الما في الموضع جميع وما
ذكره من ثبوت للبيان عند تحمله بغيره ولا يصدق الباع الضرب لبيان وكفره هو ما تطلع به انكاض وحجم البصري
لحصول الحظر وصرح الازاري وقال انه فصرح في الامور في اصله بغير الحذر في عدم ثبوت لعدم التدليس فيها
اذا تدليس على الموضع لا يثبت للبيان ولا يفي في الاول قول الابان لا يفي اذا فجرد الشهر بغيره لان المصير علم
غالبه في الطلب على وجهه الباع فصرح خلا في التجدد وشمل قوله الحيوان غير المأكول كالجارية والابان لان كثره لهما
مستند لتربية الولد واذا تغير المشتري **بغيره** اي الحيوان يجب المصير ان يشا وافاد بغيره بالغا ان خيرا انشتر
على الفور من حين الاطلاع وهو المذهب واما غير المشتري فصرح به في ثلثة ايام فلو على الغالب من ان التزم
لا تضر الا بثلثة ايام لا حاكم المصير بطل فما مضى على الحلف والماوى او غير ذلك كمن اخذ وجع للخر بطله وصرح
علم في الاصل كنه يرد وجوبا **وصاع** **مخر** بد **للعن** **لين** حيوان **ساكول** كان في مخرم عند الحقد وقد **حلب** عنده
بنفسه او بآونة او غيره كما استكاه اطلاقهم وان قل الدين او اشتراها بجماع او اقل او ربحا بسبب اخر للغير
وانما لا يختلف فيه من قبل الدين وكنت تظنه للغيره المحي فيه تطلع للمصير كما لا يختلف غيره للبايع مع اختلافه
ذكوره وانتم ولا ارش الموضع مع اختلافها صغيرا وكبيرا **ان** **تظن** الدين المطلوب **اول** **يرصبا** اي العاذر ان
ر **ه** ولا انما على **مخر** غيره من ذبته او غيره والاجاز ما اتفقا عليه وان لم يتلف الدين وجب الا ذبته والزر كطبي
انما لو تراضيا على الرد بغير شيء جاز وانفس كلامه انه ليس للبايع اجبا والمشتري على الدين لا اختلاف بالما **مخر**
مع اعتدال الدين فاذا امسكها كان كالتلف كما يعلم بما ياتي في العصبه ولا تكسره وان لم يرضى لزمها بطله وان
غيره الجوز لا يقوم مقامه وان كان اعلى الا عند التراضي ويؤيده خبر مسلم من اشترى شاة مصرية فهو بالخيار
ثلاثة ايام فان ردها وصرحها عاين غيرنا سمع اي حنطه واذا امتنعت وهي اعلى الاثوان عندهم فمادهها
اولي وغيره او ردها والبايع يرد ما صغيف وانما اذا علم بها بطل للبايع رد ولا شيء عليه وان كان كالمكول او نحو
صالح وان لم يرضى بغيره كمن هو منجهم وان استبدده الازاري والاصح انه لا خيار فاذا استمر الدين على المداوي
اشهرت به المصير وان الضرر كان لزمه بطله باجب التكميل لا بعدد والمداوي وجه المواقف النقص والتدليس
الصالح بقوله الشاة وان كان الحقد غير مستود والجهره في الميزان لمؤسط من ثرا بل كان قد فتمت به كذب بل لم
ايه كما صحح السبكي وغيره اخر ان كلام الشاة في راضي انه عنه ونظم في الرضه من الما وروي انه العبره بغيره
بالرد منه المشتري اعترض بان الما وروي لم يرضى شيئا وانما حكى الوجهين فلا يرضى وبان التقيين لا وجه له
يشترى اعتبارا للبيان من الجهره بغيره من الرد وصرح بالما كونه غير كاشف وانما يرد معها شيئا لان ابن ادينه
لا يفي عنه غالبا وبن الاك ان يرضى وبغير المصراة بعد للبايع كالمصراة في ذكره كما لم يرضى مستوفى وجزم به في الاثر

ويجزم به الما ذكر السبكي وعلى المصراة على انه لا يرد معها شيئا لان ابنه قليل غير معني بغيره بخلاف المصراة
على اذا كان الدين يسيرا لا يرضى لم يرد على ملكه **ويثبت** للبيان على العزيم التي كما باقي كاشف من الجاحل في كل شخص مذكور وهو علم
للتدليس وذلك كثر **ايضا** ان المشتري غراره ليهتم ببيان خلافه بان **كان** قد **تضرع** اي فعل بنفسه بان يصرح علم
حائي اجتمع فيه الدين او يصرح به الباع او غيره بان يربط اختلافه او تركه للبايع على خلاف العادة لم يصرح من قبله على علم
لا يصرح الا بال والبايع لم يصرح بغير ذلك اي الهني فخر غير النظر اجد ان يلبسها ان يلبسها اصمها وان سئلها
لا يصرحها عاين عند تيسر بالال والحق غيرها بجامع التدليس ونشر وابون ناس كواش حري الما في الموضع جميع وما
ذكره من ثبوت للبيان عند تحمله بغيره ولا يصدق الباع الضرب لبيان وكفره هو ما تطلع به انكاض وحجم البصري
لحصول الحظر وصرح الازاري وقال انه فصرح في الامور في اصله بغير الحذر في عدم ثبوت لعدم التدليس فيها
اذا تدليس على الموضع لا يثبت للبيان ولا يفي في الاول قول الابان لا يفي اذا فجرد الشهر بغيره لان المصير علم
غالبه في الطلب على وجهه الباع فصرح خلا في التجدد وشمل قوله الحيوان غير المأكول كالجارية والابان لان كثره لهما
مستند لتربية الولد واذا تغير المشتري **بغيره** اي الحيوان يجب المصير ان يشا وافاد بغيره بالغا ان خيرا انشتر
على الفور من حين الاطلاع وهو المذهب واما غير المشتري فصرح به في ثلثة ايام فلو على الغالب من ان التزم
لا تضر الا بثلثة ايام لا حاكم المصير بطل فما مضى على الحلف والماوى او غير ذلك كمن اخذ وجع للخر بطله وصرح
علم في الاصل كنه يرد وجوبا **وصاع** **مخر** بد **للعن** **لين** حيوان **ساكول** كان في مخرم عند الحقد وقد **حلب** عنده
بنفسه او بآونة او غيره كما استكاه اطلاقهم وان قل الدين او اشتراها بجماع او اقل او ربحا بسبب اخر للغير
وانما لا يختلف فيه من قبل الدين وكنت تظنه للغيره المحي فيه تطلع للمصير كما لا يختلف غيره للبايع مع اختلافه
ذكوره وانتم ولا ارش الموضع مع اختلافها صغيرا وكبيرا **ان** **تظن** الدين المطلوب **اول** **يرصبا** اي العاذر ان
ر **ه** ولا انما على **مخر** غيره من ذبته او غيره والاجاز ما اتفقا عليه وان لم يتلف الدين وجب الا ذبته والزر كطبي
انما لو تراضيا على الرد بغير شيء جاز وانفس كلامه انه ليس للبايع اجبا والمشتري على الدين لا اختلاف بالما **مخر**
مع اعتدال الدين فاذا امسكها كان كالتلف كما يعلم بما ياتي في العصبه ولا تكسره وان لم يرضى لزمها بطله وان
غيره الجوز لا يقوم مقامه وان كان اعلى الا عند التراضي ويؤيده خبر مسلم من اشترى شاة مصرية فهو بالخيار
ثلاثة ايام فان ردها وصرحها عاين غيرنا سمع اي حنطه واذا امتنعت وهي اعلى الاثوان عندهم فمادهها
اولي وغيره او ردها والبايع يرد ما صغيف وانما اذا علم بها بطل للبايع رد ولا شيء عليه وان كان كالمكول او نحو
صالح وان لم يرضى بغيره كمن هو منجهم وان استبدده الازاري والاصح انه لا خيار فاذا استمر الدين على المداوي
اشهرت به المصير وان الضرر كان لزمه بطله باجب التكميل لا بعدد والمداوي وجه المواقف النقص والتدليس
الصالح بقوله الشاة وان كان الحقد غير مستود والجهره في الميزان لمؤسط من ثرا بل كان قد فتمت به كذب بل لم
ايه كما صحح السبكي وغيره اخر ان كلام الشاة في راضي انه عنه ونظم في الرضه من الما وروي انه العبره بغيره
بالرد منه المشتري اعترض بان الما وروي لم يرضى شيئا وانما حكى الوجهين فلا يرضى وبان التقيين لا وجه له
يشترى اعتبارا للبيان من الجهره بغيره من الرد وصرح بالما كونه غير كاشف وانما يرد معها شيئا لان ابن ادينه
لا يفي عنه غالبا وبن الاك ان يرضى وبغير المصراة بعد للبايع كالمصراة في ذكره كما لم يرضى مستوفى وجزم به في الاثر

ويجزم به الما ذكر السبكي وعلى المصراة على انه لا يرد معها شيئا لان ابنه قليل غير معني بغيره بخلاف المصراة
على اذا كان الدين يسيرا لا يرضى لم يرد على ملكه **ويثبت** للبيان على العزيم التي كما باقي كاشف من الجاحل في كل شخص مذكور وهو علم
للتدليس وذلك كثر **ايضا** ان المشتري غراره ليهتم ببيان خلافه بان **كان** قد **تضرع** اي فعل بنفسه بان يصرح علم
حائي اجتمع فيه الدين او يصرح به الباع او غيره بان يربط اختلافه او تركه للبايع على خلاف العادة لم يصرح من قبله على علم
لا يصرح الا بال والبايع لم يصرح بغير ذلك اي الهني فخر غير النظر اجد ان يلبسها ان يلبسها اصمها وان سئلها
لا يصرحها عاين عند تيسر بالال والحق غيرها بجامع التدليس ونشر وابون ناس كواش حري الما في الموضع جميع وما
ذكره من ثبوت للبيان عند تحمله بغيره ولا يصدق الباع الضرب لبيان وكفره هو ما تطلع به انكاض وحجم البصري
لحصول الحظر وصرح الازاري وقال انه فصرح في الامور في اصله بغير الحذر في عدم ثبوت لعدم التدليس فيها
اذا تدليس على الموضع لا يثبت للبيان ولا يفي في الاول قول الابان لا يفي اذا فجرد الشهر بغيره لان المصير علم
غالبه في الطلب على وجهه الباع فصرح خلا في التجدد وشمل قوله الحيوان غير المأكول كالجارية والابان لان كثره لهما
مستند لتربية الولد واذا تغير المشتري **بغيره** اي الحيوان يجب المصير ان يشا وافاد بغيره بالغا ان خيرا انشتر
على الفور من حين الاطلاع وهو المذهب واما غير المشتري فصرح به في ثلثة ايام فلو على الغالب من ان التزم
لا تضر الا بثلثة ايام لا حاكم المصير بطل فما مضى على الحلف والماوى او غير ذلك كمن اخذ وجع للخر بطله وصرح
علم في الاصل كنه يرد وجوبا **وصاع** **مخر** بد **للعن** **لين** حيوان **ساكول** كان في مخرم عند الحقد وقد **حلب** عنده
بنفسه او بآونة او غيره كما استكاه اطلاقهم وان قل الدين او اشتراها بجماع او اقل او ربحا بسبب اخر للغير
وانما لا يختلف فيه من قبل الدين وكنت تظنه للغيره المحي فيه تطلع للمصير كما لا يختلف غيره للبايع مع اختلافه
ذكوره وانتم ولا ارش الموضع مع اختلافها صغيرا وكبيرا **ان** **تظن** الدين المطلوب **اول** **يرصبا** اي العاذر ان
ر **ه** ولا انما على **مخر** غيره من ذبته او غيره والاجاز ما اتفقا عليه وان لم يتلف الدين وجب الا ذبته والزر كطبي
انما لو تراضيا على الرد بغير شيء جاز وانفس كلامه انه ليس للبايع اجبا والمشتري على الدين لا اختلاف بالما **مخر**
مع اعتدال الدين فاذا امسكها كان كالتلف كما يعلم بما ياتي في العصبه ولا تكسره وان لم يرضى لزمها بطله وان
غيره الجوز لا يقوم مقامه وان كان اعلى الا عند التراضي ويؤيده خبر مسلم من اشترى شاة مصرية فهو بالخيار
ثلاثة ايام فان ردها وصرحها عاين غيرنا سمع اي حنطه واذا امتنعت وهي اعلى الاثوان عندهم فمادهها
اولي وغيره او ردها والبايع يرد ما صغيف وانما اذا علم بها بطل للبايع رد ولا شيء عليه وان كان كالمكول او نحو
صالح وان لم يرضى بغيره كمن هو منجهم وان استبدده الازاري والاصح انه لا خيار فاذا استمر الدين على المداوي
اشهرت به المصير وان الضرر كان لزمه بطله باجب التكميل لا بعدد والمداوي وجه المواقف النقص والتدليس
الصالح بقوله الشاة وان كان الحقد غير مستود والجهره في الميزان لمؤسط من ثرا بل كان قد فتمت به كذب بل لم
ايه كما صحح السبكي وغيره اخر ان كلام الشاة في راضي انه عنه ونظم في الرضه من الما وروي انه العبره بغيره
بالرد منه المشتري اعترض بان الما وروي لم يرضى شيئا وانما حكى الوجهين فلا يرضى وبان التقيين لا وجه له
يشترى اعتبارا للبيان من الجهره بغيره من الرد وصرح بالما كونه غير كاشف وانما يرد معها شيئا لان ابن ادينه
لا يفي عنه غالبا وبن الاك ان يرضى وبغير المصراة بعد للبايع كالمصراة في ذكره كما لم يرضى مستوفى وجزم به في الاثر

[illegible][illegible]

فان يتبع صانعها **اعزلا** ولما خلقها لم يخلقها متحركة ولا خليفتها انشاعا واعداء ما على قدر الواسع من الجواهر المتحركة
 ولا يصير خلقها وسبقها وحليتها في الطريق كما ذكره الشيخان ووجه من حليتها ان الله سبحانه في ملكه وحلمه ان يخلق
 سايره والا يجل حقه كما في البحر عن الاصحاب وعجزهم به السبكي لكن توقف فيه الامام في شرحه انه لا يضر والزمك
 حال سيرها او خلقها او سبقها او غيرها وجهه **وان صير عليه قود** وسوق ملأه اربابا **دعا رب** ويكون
 معه ويراى في الركوب للحاجة اليه في الرد ومختلف ذلك ما لو تفرقت طرقا في الربيعان من جبالها فان لم يجره وكان
 من يلقى به المشي كما هو بطلان به كما لو استقام بعد علم الجبل لا عزوا لها في الطريق مع قدرتها على ان
 يسقط الرد ولا رضى فيها **ان انشأ** المشتري **من الرد** باقائه صانعها على تركه حتى من الثمن او غيره
بطلا اي الاعتناء لانه خارج فاضح فاشبه خبرا القروي في كونه عيني مقنن ومرد لتقصيره **لا الرد** فلا يسلط
ان يجر المشتري بطلان هذه المعاملة لانه انما يسقط بحوث ولربما في قول له الرد الحظف على الصبي المرفوع
 المقتضى من جبرتكبير ولا مصل وعما وصله سألته منه في احسن واذا اشتري عبدا بقتل فيه ما جازا في المشتري
 البيع ثم اراد الفسخ بقتل عبده فلم يكن فاقبله موهوبه والمبيع بعد الفسخ بغيره وكذا ان قاله وغيره في ظاهر
 الي محل يتقدم على المشتري وكذا ان يرضى من متجرب على ما هو من الرد بخلافه ما اذا كانتا بدماءه فخر اخفى في
 الوصايا التي يجب بها الارش للمشتري فقال **راي مقتضى** اي واكثر لم يفسد في الرد بان لم يفتل شيئا مما
اي بطلان المعاني او اسلم الفاعل **من الرد** المبيع العيب على بايهم **تلف** اي بسبب تلف خشي كان موات او تلف الشئ
 او اكل الطعام او شئ يكتفى وان كان تفر عليه كما جزم به الامام ووجه السبكي وغيره تبطل لان كنه كان المشتري
 فربما وينفذ وان لم يعلم بالعيب بخلافه في شئ الركيل ضرب موكله في المأذون ثم فيه شرا السليم فلا يعتق
 العيب قبل الرضى به بخلافه ما اذا باشر العقب بغيره او كان مشروطا في بيع كارهه السبكي وغيره تبطل لان كنه ايضا
 وخلافه لان العطف او كنه العبد كافر واحتماله التماس بدله الرب يستتر اذا كان معتق كافر ايضا فيجوز
 ملكه بغير جبر فلا يلتفت اليه وكاستيلا دو وتلف **وتلف** بغير او غير من يادته **وتلف** وجه في رد المشتري
 لا بسبب وجدي به بل بالبيع سواء كان ذلك العيب الحادث بفعل المشتري ام الاجتهاد المبيع ام بالفسخ لا بسبب
 فخرج العيب عن ملكه بغير **بيع** او هم او تلفه به على لازم او غيره كرهن وكفاية وعيب **الرد** فبغيره
 ان نقص به المبيع ولم يلزم منه ما ياك في لغز الرد وحديثه غير تقصير اما في التلف الحسي والمشتري فلا يان
 الرد فاستحقاق ولا يمكن اسقاط حقه بغير الارش لتداركه وكونه انما جازا في رد المبيع باللفظ المشتري
 وبخلافه التركي فبغيره ما اذا كان الرد اجيبا اي ولم يكن قاله بل الدخول ان رد المشتري بغيره فانت
 طائفة بخلاف ما اخذوها من البيع فانه اذا ردها الفسخ انكاح او قال غيره ذلك فانه له الرد والى الفسخ
 به كما في تحقيقه واما في حود العيب فلا في الرد فخرج ذلك من الاضرار بالبيع ولا يلحق المشتري الملك به
 محيا بغيره ولا رضى بغيره المصطنع واستحقاقه لا رضى انما هو عليه لا بغيره لا بغيره فلو كان الثمن بائنا
 في فسخه لم يرد من الرضى الا بطلانه وان علم على الاصح في الرد ومنه وصله اما اذا فسخ في الرد فلا رضى
 له مطلقا واما اذا كان العيب عن ملكه بغيره او تلفه به ما س فلا ارش له في المال لانه لم يرضى من الرد

بعض خبرته بخلاف الباع ولا يجب نصب محل ليقوم البنية في وجهه ونصبه كلامهم الاكتفاء بنصبه عن البلد وان قلنا لما قد
وتوافق المطلب المراد منه الضرر وعلى الجني ان يملكه ثم العدي او لا يملكه ان يكون فيها خلافا في الاستعداد وقبول
شهادته الخرم ونصبته انه لا بد منها ان يكون خائفا فحقه ما قد العدي لكان حمله المركبي في حاله حيث قال القائل
ان الرعي الى الحاكم ليضيق عنده بكن فيه الخبيث عن البخل بخلاف الضمان فحصل الامر لا بد منه من شروط الضمان
على الخاطب فلا يبقى عليه حرج المسألة ولا يجب ما لا لا يضره او انوار والحق في الزاوية الحاضر في البلواذا
خفيف حرجه بالغايب **عقلم** ان ذلكا وكان له عذر كرهه وعينه عن بلو الرد وعليه وخوفه من عرو وقد عرفت
التوكيد في الثلاث وعن المحي الى الرد وعليه في الجيب والرفع الى الحاكم ايضا في الجيب **استدبره** اي على البيع لا
طبعة منها هذين او احدهما مرة فيه ولم نذكره الاستدراك على ذلك ايضا في تلك في الرد على الباع او كبله او في
الرد على الحاكم احتياطا لان الترتيب يكون بالاخرين ومعلوم من ان هذا لما في ان تلتاق الاستدراك بالبيع
لا يفيض وجوب الاستدراك الى الباع او الحاكم فحقه مقابل الاجم ان اكتم استقامته وسقط التوكيد وان لم
يكنه لزوم التوكيد واذا اشترى دابة فاعطىها فاعطىها على جيب ودعا **نقل عهده** حاضرها **اهل**
سبا اي بالنزع الى السقوط ويجوز الباع حينئذ على قوله اذا لم يملكه فيه ولا يضره وليس الترتيب عليه فثبتته
فانها حقه في حوضه والمبايع فان سقط استرده لا تركه اعوان لا يتحرك ولا يملك الباع بخلاف البيع كاس
كانه صغر وليس المراد بالاعراض هنا قاله في الاعراض عن كسره وخبرها لان ما مطلق بان يحصل
بالاختيار في حكمه الاخر ولا روجع فيه وهو المراد من اجماعه كذا فانه مقتضى حاله ان لا يملكه بالبايع فاذا انقضت
عاقبته وجب مده عليه وان لم يملكه على الاوجه او بنسبه الاعراض وان لم يملكه مع نقله الى المشتري بغير
يطلق حقه من الرد اي والارض لفظه للقيام بتوقيفهم بالاختيار ودفعه اليه نزعانه ولو لم يجب كان له النزع والرد
اي بوجه بغيره احتراز من قول القاضي ان اشتراطه بغير الصوف مانع من الرد بل يرد في غير الا ان يفرق بان من الجهر
المطلوب من نزع الاعراض ما يشاء الباع فرق بان تركه نزع الضلع ينقصه بخلاف تركه الصوف فذلك لثقله
بالنزع دون الجزاءات لم يرد في تركه الباع على القبول وانما اجبر على قبول الصوف كما قاله القاضي لا يملكه في ذلك
تكميله ما قد استحسن من اطلاقه على جيب بالبيع فارداده **ترك اشتكاه** به في الحال لانه دليل الرضا فان اشترى
ولو في مده العذر او السير لم يفسد مده في الارض وسواها خصة الانتفاع لغيره اعتل الجبرام لا فلو قال له
استثنى بطلان وارثه وان لم يملكه كما انتصاه كلامهم ومجموعه انما دخلوا خلافا للمصنف في روجه ولا يضر اخذ
منه عذر الكثرة اذا قل له لا بالمطلب لان وصفه في يده كوصفه على الارض لكن ان مده اليه ولو قبل الشرب كان
اشتراكا **عنه** نزع **نوبا** اطلق على مديهم وهو لا يملك لان تركه انتفاع لا اخره نزع او كان في **شأنه** لانه لا يملك
عورته او قبل يمينه ومنه يفرق معهم ما بين الاستوي من ان يملك ذلك في ذوي الهبات لان غالب المشتري لا يملك
من ذلك قال ويؤتى مثله في النزل عن الزاوية ويخرج الاذي ان غير الغنم يجوز في الجبل هو قطع وقوله لا يفرق
اليه اخره من يداونه ويخرج عن الزاوية **سرها** او اخره اذا اطلق على غيرها لما سيج او اخره على اتمام محمل لها
بغير عذر وان اتباعه معها او كان ملكا لغيره وهو لا يملك في تركه الانتفاع بخلاف ما اذا كان اخره وليس له

قائم قد يبدو واليه يتردد فانما تافه حسا او شاعرا بل العود اليه يرجع بالارض نبياس جيبه سوا ارجع عليه فخره
 امره ولو ارجع في بيده او صرف في علمه كان انما اوسا كان ليرى ان الخصم ظم المرد والاداء له الارش ولو
 عاد اليه بشرارة علي بايع الاول او الثاني واقارده علي الثاني فلم يرد عليه ومينيد به وهو علي الاول
 وليس له شئ في الثاني موده علي البايح الاول لا نولم عليه من سبي الماخوذا ارشاه لقلقه بالارض وهو المخطو
 ويقتضي في جميع الصور ما اذا كان العبيد علم به للضا فلا ارش اذا لا تقتضي به القيمة بل تتردد والمرد العيب
 لما دت هنا ما يشبه به الرد علي البايح بغيره لا ارش لخدمته ولو ارش في سبي ابيه احد شيئا فوطرها حرمته علي البايح فكل
 لا ارش له ولو كان فخرها لا يبيع الرد كما لا يشبه بخلاف تزوج المشتري الا انه قيل علم بالعبودية فانه يبيع الرد لان
 عيب يقتضي القيمة ان علق الزوج مالا فها بالرجوع لخدمته بها قبل الدخول لزم الوال المالك به ولم تخلف حرة
 كما قلنا النسخان عن المرد ياتي وهو علقه عن والده واقربه ولحق الاستنوي به في ضمان البايح لان ما لم يفرج
 البايح كان في النسخة في الثاني انه يبيع الرد لمقاومة العبيد له وللمرد ياتي احتفال في الاولى لان الزوج قد تفرق
 عقبه المرد بغير مفاعله الوفاء ولا يقع الطلاق لمصادقة البتة يودي المرد الي الثاني الضربة وتري
 السبي وغيره هذا الاحتمال المقتضي ليرجع كلام القيمة في الثاني ايضا وقد يجب بان الموت مستبعد في العنق
 كما ذكره في مواضع فلا ينظر له لما في الضربة المقتضية عليه علي ان الاصل البقاء وعدم سبب هذا الضرر فلا وجه
 ما قاله النسخان في الاولى وحقيقه فلا وجه ايضا ما جبه الاستنوي في الثاني وتحليل النسخة يرد بان ما لم يفرج
 في الاولى ولم ينظر له لعدم تفرقه عن عبيد البتة فكما في الثاني كذلك ولما اشتد به وبه عواصيه ن ابيه
 تقتضها ثم علم به عبيد لم يبق له ده علي المعتد ويستثنى من هذه القواعد صور منها الشبهة في اوانها فانه لا راد
 باح انه لو اشتد عليه باو اعاره ليعتد منحي القرآن او الصنف امتنع المرد وتزوج القايح في استناده هذه
 بانه نظر واعلم ان الارش حيز من الثمن يكون **نسخة نفقة اقل من المبيع** **نسخة نفقة اقل من المبيع**
النفقة متعلق بكونه نسبا فالنفقة انما جز من الثمن عينا او بولا كما ياتي بستم اليه كسبها نفقة العيب من قيمة المبيع
 لو كان سليما اليه فلا **نسخة** بتمه سليما ما به ومعيبا فتعريفه فالتفاد بينهما العيب يخرج المشتري بعشر الثمن
 فان كان عيب من مثله يرجع بغير ثمن ان لم يتخلف القيمة من العقد الي العيب فواضع وكذا ان اختلفت على
 نسبه واحده بان كانت بتمه يوم العقد سليما ما به ومعيبا تسعين ويوم النسخة سليما ما بين ومعيبا ما به وثلاثين
 اذا لا ارش ايضا لا اختلاف للثمن والنفقة فان لم تكن النسبة واحدة اعتبر اقل قيم المبيع من العقد الي النسخة
 لانه ان كان وقت العقد اقل فانه يرد حوته في ملك المشتري او وقت العيب اقل او بين العيبين اقل فانقص
 من حوته البايح فلا يرد في النقص وغيره الا ما مر وغيره بانما عاي الاثر بالبايع في المالكين واللا في المشتري
 لان الاصل عدم استفراد الثمن وهذا يوجب ما اعتده المفسر كالمائة والارفاق من اقباء القيمة اذا كانت
 بين الوشيه اقل فاعتده كلام المصنف وغيره كالموضعها من اعتبار يوم العقد والعيب فقط يجوز علي
 ما اذا كانت القيمة بينهما اكثر فبما ياتي في الثمن وانما نظيره بان المنقصه الما صل بسببه اختلاف الاسواق
 للادب بل النسخة اذا رال قبله لا يجبر به المشتري فكيف حينئذ البايح اجاب عنه فسخنا بان لا يلزم من عدم

النسخة الذي في ثبوتها من العقد عدم الضمان الذي ليس في ثبوتها ذلك لا يفي للطلاق في اي العقد فخره لا يرد له لا يرد
 نواته بتمه العيب نواته بتمه العيب وبالعكس والارش لا يختلف بين كل لانه واجب من الثمن لا ينفق له قد تفرق
 قيمة العيب فقط في العلقا وتنقص قيمة السليم في الرخص فلا تلازم واعلم انك اذا اعتبر قيمة المبيع وحدها فتم
 انما لانه اما ان يقد يتناه سليما وثمنا ومعيبا او يتخلفا سليما ويتخلفا معيبا ونسبه وقت العقد اقل او اكثر او
 يتخلفا معيبا ويتخلفا سليما ونسبه وقت العقد اقل او اكثر او يتخلفا سليما ويتخلفا معيبا وقت العقد سليما ومعيبا
 اقل او اكثر او سليما اقل ومعيبا اكثر وبالعكس وتزويج الا شاعرا ان نظرت الي قيمة ثمنها بين الوشيه ايضا احتلتها
 علي ان تبيع المشتري عينا بالغا وقيمة في العقد سليما ما به ومعيبا فتعريفه فالتفاد بينهما العيب يخرج المشتري بعشر
 الثمن ولو كانت بتمه سليما ما به وقيمة معيبا وقت العقد ثمانين وقت العيب تسعين او عكس فالتفاد بينهما بتمه
 سليما واقل بتمه معيبا عشرون وهي جنس بتمه سليما يفرج بتمه العيب ولو كانت بتمه معيبا ثمانية وسليما
 وقت العقد تسعين وقت العيب ثمانين او عكس فالتفاد بينهما بتمه معيبا واقل بتمه سليما عشرة وهي شغل ثلثها
 تفرج بتمه تسعين ولو كانت وقت العقد سليما ما به ومعيبا ثمانين وقت العيب تسعين سليما ما به ومشتريه ومعيبا تسعين
 او بالعكس او وقت العقد سليما ما به ومعيبا تسعين وقت العيب تسعين سليما ما به ومشتريه ومعيبا تسعين
 بين اقل بتمه سليما واقل بتمه معيبا عشرون وهي جنس اقل بتمه سليما يفرج بتمه العيب ولو كانت بتمه معيبا ثمانية وسليما
 اعترض بتمه سليما واختلفا معيبا وقيمة وقت العيب اكثر فاكافا كانا ككشاه الرغبات في العيب لكونه فالكلم كما ذكرنا
 لنقص بعض العيب فخرنا لان العيب فقط الرد فلا يفرج هنا اقل القيمة بل اكثرها فخرج هذا عن الضبط
 المذكور انقي ورو ما ذكره اخرا بان الترابي من العيب ليعطى له مطلقا كالوفاة العيب كلم فاما يوم المبيع
 يوم النسخة فانقص العيب بتمه يوم العقد فخرج عن الضبط المذكور وعلي التفرق فلا يتعبد بما اذا لم تكن
 قيمته سليما كانه غير وانما كان الارش من الثمن لان المبيع محمول علي البايح به فيكون جزوه معنوا عليه من
 منه وانه لو اعتبرناه من القيمة كما في الضبط لم يبا عاوي الثمن فيخرج المشتري الثمن والمشتري وانما يفرج الارش
 اجر المالك به من **عيب** اي الثمن حيث كان بتمه في ملك البايح ولم يتعلق به حق للزم كاجاره او رهن الا ان رهن
 بالضمير الي نواله وليس منه المشتري ظم الرجوع وان كان البايح قد دبر الم يفرج ويجعل الارش من عيب النسخة او
 كان قد عين بعد العقد في المدة فانه استثنى في الذم يري من تفرق الارش كمن جرد الما لانه به كاس ولا عيب
 العيب في الطلب هنا قاله المصنف او كان **ثمن** الم عن ملك البايح **وعا** لانه عيب ماله وقيل للبايع ابراهام وجبا
 كونه من عيبه ايضا **لو** **وجب** ان يفرج العيب بتمه نصف كالمثل لا عين لا يفرج ما ياتي او راد او باءة تعلم
 كالمسمن **ولا ارش** له علي البايح في المنقص المذكور ومن ثم قاله في الموضع لارش شيئا وتبعه وسلم ثم ثم ورو
 به عيبا فرد لفرج ما لثمن عيبا ينقص المصنف ما مر حدث عند البايح اخذه فافضا ولا شئ لم بسبب النقص ان يفرج
 وقيل لم ذلك ولا علي المشتري في المدة فانه منقصا كان النقص شيئا به كقيمة اجنبي اسحق عليه ارش وله ان
 يرجع به علي البايح له طريق اما نقضه للمر فبقي ارش مطلقا وقد روي من ثمانية ولو وجب البايح المبيع النسخة
 المعينة بعد تفرقه للمشتري ثم وجب بالبيع عينا فقياس ما ياتي في هب المصنف ان لا يرد علي البايح ويرجع بتمه النسخة

الروس

لعدم ما نصيبه شرعا وله كالاخبار والخرق في السرقة **ففي غلب** يعني ابتداءه ولو عبر به كان اولي وذلك كارض
وبها وبغيرها مما لا يتصل عادة كخفيه بغيره على البر ونمرة صبيح على الشجر قبل اوانها لما كانا كالمشكك
وتفتيشه ان دخوله وتفتيشها بغيرها لا يتصل وهو لا وجه كالملاهي والاسوي وان اشقي كلام الرازي في محل
اخر خلاصته وقوله لجلال البلقيني لا فرق بين المبيع قبل اوان البعاد وبعده خلافا لما وقع في الموضع كانه اخذ من
كلامهم في باب الاصول والكتاب وهو قد بان كلامهم بقرينة ما هنا وفيه اكثر من ان يتصل بالمبيع كونه المبيع في
المشتري والا فليكن المبيع كذا قبل كونه ما ياتي من المشتري وخبره في الموضع الذي ساد ذكره في **ففي غلب** من المبيع
او وكيله بينه وبين المشتري او وكيله بلفظ يدل عليها على المشتري والمبيع او وكيله مع تسليم مفتاح خزانة
ماله مفتاح **ومع اختلاص** حيث لم يكن غايه كما يعلم مما ياتي من متاع غير المشتري كالباقى والالم يحصل القبض كونه
المشتري لم يكن من الاختلاص وهذا من باب الاحتياط لا يشترط حصول احد الطائفتين المبيع ولا
دخوله المشتري ولا اخذه من قبله لان ذلك يسبق وانتهى في الفروع بلا مجال فوق الطاعة وان اشتمل اذا اجتمعت
ثبوتها ما كان سواء متوقفا ثابته فليكن المالك ان يملكها صاحبها قبل المالك او لا فلا يضر **في غلب** فيها
المبيع او غيره فلا يشترط بل يكفي فيها مجرد الخلقة ونما في الدار المشتري بالامتنع بان ترفعها من قبله فلا
حاجة اليه فليكن بله يختلف الاصل المزروع وتفتيشه اذ المزروع قد دخل ونه حصاره كانه كالملا والمشتري
بالامتنع ويمكن الفرق بان ترفع الدار اسفل غايه بان ترفع الارض من تحتها كالملا **في غلب** ولا اختلاص
من **مال غير** اي المبيع فلا يشترط ايضا وما شمله كلامه انه لا يشترط ترفعها من تحتها مع المشتري
هو ما استظهره الاذني وغيره ومن متاع الاجنبي من يجوز صناعه وصنعه وموجبه له بالمعنى وما صيب
هو ما يتبعه من الملقن كمن خلط فيه الذهب وغيره وقالوا بل هي كالمشتري المبيع وهو الوجه وان كانه ما
الشيء يلقى اليه الاول واستثنى السبكي المفقود من الامتنع كالمصير وبعض الماعون فلا يتدرج في الخلقة
وبعض خفيه هو ما لا يدرك بالتدبير **بشأنه** باليد وان تركه بعد ذلك بعد ان المبيع او كان في موضع يتصرف
ولم ياذن له لانه الحاد به ولم ياذن له لان ذرع منه يادته ولا يخفى منه ما بعده لان حقيقة النقل التحليل
من محل الى غيره كالباقى وهذا غير شرط في اللطيف **وتبين** **منقول** غير حقيق كخفيه صغيره او كبيرة في البحر **منقول**
من مكان الى مكان غيرهما مع ما يميم صلى الله عليه وسلم من مع الطعام بعد شرائه حتى ينقل من مكانه ويبيع
بالطعام غيره فيما هو بالاشتغال وبقوله الدائم او يتردها حيا حيا ولا يكتفى استهلاكه ولو كرهه وسلم
نحو المقره وان صوب الادنى في خلافه ودلي منه غيرا مثالا فمضم ذكره انني في الغضب انه لو ركه او حلسا
على الارض من ثم انه كان ذلك باذنه المبيع جاز له التصرف فيها وان لم يملكه والا فلا وظاهر ما في المروحة
من البيان انه لا يحصل يدركه وان اذن له المبيع ومن ثم استقطب منها ما ذكره الرازي ويؤخر عن قوله بلفظ
انه الدائم لو تكرر بيعها ثم استولى عليها المشتري لم يملك وهو ما رجح الاسوي وعلم اخرا من كلام الرازي
المركوبه على عتاده اذا استولى عليها بغير اذنه المبيع وسبب في ان اختلاف المشتري للمبيع تبين له ولا يخفى
التقدم للقبض وان جعلت بها اذلا من ثم حتى سقط بالقبضه وسبب ما يصرح به في الموضع انه لو كان غير

المشتري او المقتول الذي بدأ المشتري غايه المالك كان او بغيره كاني فيه الخلقة مع معنى من يمكن اي عاده كالملا
فيه الاصول للبيع والخلقة في غير المقتول والنقل في المقتول اما الماخر من المشتري ولا امتنع فيه اجزائه فتبين
معنى من يمكن فيه الخلقة او النقل ولا يتصرف فيه وفي الغالب انه اذ المبيع الا اذا كان له حق القبض وانما المشتري
وبغيره المشتري والمبيع كيد المشتري بذا كانه كالملا في باب المالك في باب المالك في باب المالك في باب المالك في باب المالك
ولو يقول في الرابع استحققت حقه ولو بغيره عاويه من مكانه الى اخره كانه **اذ** المبيع في الموضع للقبضه وان
المشتري استحقاقا وان نقل المالك المالك او اذ في غير المقتول وكان له حق القبض لم يكن ذلك تبعا بحوزة المشتري
لان بدأ المبيع عليه وعلى ما يؤول به في ضمانه لا يستلزم عليه واستشكك به في اصلاحه بان اخذه قبضه وان لم
في محل اخر ورد في المجموع بان اهل الفروع لا يجدون ذلك تبعا على اي لا بد من النقل من محل الى اخره كالملا
ليس في اللطيف الذي يتناول باليد **قال** الماخر ولو جعل في استحقاقه كانه له ام استفادته من المبيع
نفسه تبين هذه من مفهوم اطلاق الاذن ولا يعظم المالك لا يتجسس بالمبيع كسجده ونحوه وبذلك المشتري وبتدبير
توضيحه وان لم ياذن له الا ان يكون له حق القبض وتبعية النقل الماخره بان بدأ المبيع عليه وعلى ما يؤول به
نقل الى مشترك بين المبيع وغيره حصل القبض ولو بغير اذن **قال** الاسوي وفيه نظر ان المالك والمشتري
انه يكون تبعا بغيره ان لا يملك ان يتقدم النقل ذلك لان بدأ المبيع على نفسه وما فيه والمبعض هنا غير
مكان له حكم الكل وانقسم كلام المصنف وغيره انه لا بد من النقل في المقتول وان اشترط مع عمله او اشتري عليه
غيره وهو ما ياتي في المروحة واصلها بقرينة في الاول وانما في الثاني وهو متقدم خلافا لمجمع متقدمين والفرق
بان المروحة اقوى من المالك يرد بان في محل المبيع بل هو اما مستوفيات او الماخر اقره لا شرعا جاعلا في عقد او
والمالك يكون له في الخلقة والشاكلة والمبعض نقله بغيره تبعا ببيع من غيرا بغيره بغيره واما ما يقع بقرينة
وتبويب اخره وان عينه على منظمه كالملا او من كالملا هذا كل ذراع او ليسه او صاع او رطل بغيره فلا يكتفي في تبعية
النقل **الا** مع انقضاء **بالتدبير** المبيع **من ذرع** في الاول **وعلى** في الثاني **في الثالث** والاعاد في كلامه يعني او
التي في العلم ولا يكتفي بالتدبير بغيره ما تدبره في العقد بالكيل او كسره وسلم بالاولي ما لو تبعية جزا فان اخبره
المقديري في الوقوف على قبضه بالوزنه ما تدبره في العقد بالكيل او كسره وسلم بالاولي ما لو تبعية جزا فان اخبره
المالك بقرنه فمضت منه المبيع ولم يرد حقه المرق **ركنه** **مضم** **له** بقرنه المرق **مضم** **له** بقرنه المرق **مضم** **له** بقرنه المرق
من المبيع طعاما لا يجره حتى يكمل له دل على انه لا يعمل المبيع فيه الا بالكيل وليس بصحيح في بيع المراق (كما عاين) **فليكن**
فيما تدبره بغيره وليس به البقية ويشترط في صحة القبض ان يكون المبيع من سبيل المبيع سواء اراد عند العقاب
تبليها ام لا (ولا بان اشتراها له وكيله على المجهول ولو كان عا في تحريكه ليعقب المالك امثالها **وهذا** المشتري
التدبير **لانه** اي المشتري من ثابته اذا اشترى من مقدر ما عا كانه لم يملكه على الله عليه وسلم من مع الطعام حتى
يجري فيه الصاعان صاع المبيع وصاع المشتري وانما بين ما بينه وبينه من غيره كانه لم يملكه على الله عليه وسلم من مع الطعام حتى
لم يملكه المشتري صاعه كل صاع بصره وانما كان بصره اخره بصره اياها كالملا لم يملكه الا بالكيل الماخر ليعقب المالك
لا يبيع تبعية الا ان جرد له **او باع في كماله** بان كان له نفسه ما عا مثله بقرنه وهو في كماله كاني المالك كاني الماخر

[illegible]

قال الامام وكان بين المتنازعين من ان القاطنين في البيع الى اقل من نصفه لم يكن قبضا والقبض هو
اولي الاثر من قبضا فان قبضوا ولو وضع على شيء او سار به واشترى ناقه وجهه لم يكن قبضا انتهى الاول
من وجهه انه لا يكون قبضا وبطل من ذلك انه على صفتي عام من ان القاطن ان يكون قبضا فانه يده ولو
اشترى المشتري من البعثة اجره للمالك على ما يظن مع ان الوضع به يده بان يخرج البيع عن صورة
استقراره انه اريد وجعل البيع المبيع في ظرف المشتري بانه ليس باقبض له ولا يضمن الطرف بخلاف
المسلم لانه استعمل في ملك نفسه ومثل البيع اذا كان البيع في ذمته كما هو ظاهر ولو استعار من البيع
ظرفا لم يجعل البيع المبيع فيه لغير المشتري فأيضا القبض ويجوز ضمانه الطرف وقبض المبيع يستلزم قبض
بالمشتري من غير ان **يقتضيه** البيع بانه قبض جميع الثمن او كان حذلا والالم يستلزم الا قبض
لفرضه فيه نعم ان ثلث قيمته بان دفع القيمة فالم الامام واخرج من حذو قبضه لا يخلو له في ثلثه
كانت بما وجب عليه الرجوع في ثلث الثمن اذ قبضه الباقي وان قل اريد انه له البيع فيقسم ان يردده الصفه
بقدرها فقد اتفق المثل استبرأ به من سائر الباع من الشيء با يوجب تسليم احدى نصف الثمن استبرأ
بفرض حصته من البيع بخلاف ما اوردوا كالمثلين فانما اذا اخذ نصفه عرجا من الثمن لم يكن عليه تسليم النصف
كما امتنعوا كلام الشيخين وما اعتقده السبكي وغيره من دوا قول الباقى عليه تسليم النصف بان الذي عرج
من كلام الشيخين خلافه وبان الاصح ان الاجزاء بالحق كالمثلين استبرأ بثلثيها وفي نصف الثمن عن
اخرها فان البيع ليس حتى يستوفى الكل قاله الشيخان في علي انه الاعتناء بالحق فثابت **تلك**
الفرقة انه لا ضرر على المسلم في الاول بخلافه في الثاني لانه المبتاع له النصف الثاني من اقل من قبض البيع
الى النصف **يقتضيه** المبيع عليه **تلك** لا نظر لذلك وانما النظر بقدر الحاجة واتخاذ نظيره ما روي عنه
الصفه بقدره وانه ترتبه على ذلك ضرورة بالبرق التفتيش في فتح بعض البيع حفظ ولو باع ثوبا
بينهما لم يفردها حذو نصيبه من الثمن وهذا ما يصفه كلام المتقدم كما اشار اليه الرازي فانه جعل
كلامه منبها على التصديق القابل بالافراد وهو ظاهر فان احوال الشريكين اذا لم يكن له الا انفراد بقبض
حصته من الثمن لا يوجب اولى به ان لا يقبضها حذو حصته فكيف يجمع مع هذا ان اخذ نصيب اخرها
من الثمن لم يضره تسليم النصف وما تقدم به من اعتماد شيخنا نظام التوقيف وادعائه انها مستثناه من كلام
الشيخين وان لا يلزم من بناءها لهما على ذلك ضعفها وسماها ان البيع للمبتاع لا اخذ الثمن المال ومنه
مسئلة استبرأ والمشتري بالقبض فتركها هنا فترجى بانهم قد كان حصته من ثلثها لغيره فيجوز به **تولي**
الاوليا بان اوجها **مطرية** اي التفتيش من التسليم والتسلم في الثقل ونحو اكل سوا الباع من نفسه لغيره وانكسر
او لم يجزه لغيره لم يضره ولا يضره وكان شفعه **كبيع** **وتلك** اي كما يتولى طرف البيع وما لا يجاب وانظر
وقد مر في كلامه اول السبع كلامه فيه دفع ثلثه من المالك حذو انما هناك يستلزم ما هنا ولا عكس اذا اشتراط انما
بالاجاب والبول المالك يستلزم توليم للطرفين المالك حذو انما عكس لانه قد يكون توليمها بلفظ واحد
كما قيل وما يتولى المالك الا على وعلى الجواز لا يصح من الاب طرفي كالحق في تزويج بنت ابي بكر او المجنونة

بابه ابن الصغير او الجوزة وخرج يا زواله فانه لانها المعنى الثاني فلا يجوز ان يكون له كمال ولا يוכל
احدا الاخر ولا ينفك عنه كبد هـ و لو ما ذم واستقرت خلافا فيه وادب و مكاتبه و مران المشتري ان
يا حرا باع يا زواله من ينفك له منه ويكون وكيلة المشتري وحكم ما قاله له فربما اختلفت لفظة ما
عليه فخرج **فصل في المشتري والبائع** **فصل باع بجل جسد غيره فخرج** الجواز والمشتري حريه فخرج فخرج بغيره
او غيره ما لا يجل ذلك فاذا اشتري عن يمين او مال في ذمته فكل من البائع والمشتري حبس معوض حتى يتم
البصاصة العرض ان حاق فخرته لما في الزم امر التسليم مع خوفه الخوف من المضرة الظاهره فاسلم لم لاخر
التسليم اليه وكان له الاستبداد بالعوض خفيف وانما باع بموجب لم يمتحن حبس البائع وان خاف فخرته الثمن او
على جلة التسليم خلافا لما في له خافه بتأخيرته فحبس عليه التسليم ويستبدد صاحبه بالقبض ولا يملك المشتري
برهن ولا كيلة وان كان حريه وسئل كلاما قاله الشيخان ما انه لو باع من الثمن على مال فلما دام حبس
المبيع لاستيقظ العرض ولا ينفك منه قوله القائل له لو استبدل من الثمن ثوبا فليس له البصاصة لانه اقبل حقته
للبيع ينقل اليه الدين اذ حق البيع لا يستيقظ عن الثمن وهذا يدل على انه الاول بحوله كقوله ابن تيمية
عليه ما اذا استبدل دينا واذا في علي ما اذا استبدل عرضا فخرج الثمن بيمينه علي ما فيه من النظر غير محتاج
ولو تبرع من له حق البيع بالتسليم ولو عادية لم يكن له منه اليه حصة بخلافه الا باع كايان وكل من التنا
والتمس مسي عوضا باختياره وعوضا باختياره فخرجت نسبة لما في كلاهما عوضا صحيح خلافا لما في بعض
ونهم الفروع ثم اذا لم يكن الثمن موجلا وتوقف فخرته واحصتها فخرته معوضه وكان العقل لا يوازرها
في البصاصة بالتسليم نقلا البائع لا اسم حتى اقبل الثمن وقال المشتري حتى اقبل المبيع **فصل في المشتري والبائع**
ان الثمن **فصل في كايه** سواء كان نقدية ام عوضا ونقدا اي بغيره فاما خلافا لافاضه كلامه اصله على
التسليم اليه اولى خلو لم يعطى كلامه كايه كان كايه عتقا لا خروجه وتمازعا في البصاصة ولا استقوا الجانبين
الثمن المعين كايه في ثمنه في البصاصة والمبيع من البصاصة فخرته ولا يضر اليه باهنا **فصل في الثمن**
معيها باهنا كان في الذمته ولم ينفذ البائع فخرته سواء العرض وغيره كايه **فصل في البائع** هو الذي يبيع او لا
يجز او منعه على بغيره **فصل في التسليم** هو تسليم البائع حاله ان حبس الثمن في الجسد والا الجسد افضا لاف
حتى المشتري في الجسد وفي البائع في الذمته والثمن معينا اجزا المشتري لما سخر خلافا لاف بوجهه كلامه وميل ذلك
كايه عليه كلامه في باب الوكالة وغيره فخرج باع نفسه اما باع نفسه بعد اياه او كانه لا يبيع له لا يجوز
لم ذلك حتى يخلص الثمن للمالك **فصل في المشتري** التسليم بان كان له في المجلس واستيقظ من التسليم او غاب عنه
فجاءه فخرته **فصل في البائع** اي عليه في الفخرته في شيء منه ومنه المبيع وان كانا فخرته فخرته او لا يرا
عليها اليه ان يعلم الثمن لا ينفك منه بايصل حتى البائع وهذا يصح بالجواز فخرته ان لم يكن يحول عليه
فليس والام بغيره عليه ايضا هذا الجرح لعدم التام اليه لكن البائع في هذا يصح في عينه ما لم يشترط فلا يكون في هذا
الباب وجع الجرح عليه بغيره بالتسليم الثمن وهذا الجرح فخرته في حقه النفس في انه لا يبيع فيه ثمن المبيع ولا يتوقف
صحيح المالك كايه ولا على سوا الاخر قاله الاستاذي ومقتضى كلام كثيرين ان الجرح لا ينفك بغيره التسليم بل لا

في الفخرته في حقه النفس وموافق علم جماعة من حزم البلطيني كالا مخرضا وعبره الذي يبيع لان ذلك يتوقف
ايقاده على نظر واحتياط اكثر من توقفه على ذلك خلافا لاف البلطيني وبجاءه في ايدى من حله في حقه فخرته
الموسرين ولا يتوقفه الحادث ولا يباع فيه المسكن والمالك لا يملك الوفا من غيره ويؤخذ من علمه ان على كايه
او كان في المال مسددا والا صار كالمسكن **فصل في البائع** البائع هو الذي يبيع بيمينه او كايه او لا يتوقف على
الثمن او لا يجر عليه او **فصل في البائع** البائع هو الذي يبيع بيمينه او كايه او لا يتوقف على
بائع الامس الحكم ولا يملك البصاصة اليه سواه او احصاها له لغيره بتأخير حقه فان صبر الجرح كما مر وهذا البيع فخرج
بالنفس يبيع كانه لم ير ان يشر ولا يجل ذلك اشتريه فيه الحكم كما تقره كايه بغيره المبيع واما بغيره فخرج
فخرج المالك من الوفا **فصل في البائع** البائع هو الذي يبيع بيمينه او كايه او لا يتوقف على
عائنا قاله القاضي ابو الطيب وغيره وفيه لا مصلحتنا معصية بما اذا سلم باختياره الحكم حتى لا يسلح من غير ما لم يجر
البيع اذا وفي المبيع بالثمن ومقتضى كلام الامام والرافعي الاطلاقة انتهى والاول وجهه وخلافه المذكور
كخلافه البائع والمشتري فخرته في السلم والمسلم اليه كايه ووجهه بان لا يباع الا بيمينه او كايه فخرج من الزم والمسلم
لم يجر بغيره من اس المال ومقتضى الجسد ومقتضى البائع بالتسليم لم يكن له الاستدلال ان خري الثمن وبعث
كايه ابن المنة وغيره ولا استدلال وان اسطه لم يجر بيمينه او كايه فخرج من الزم والمسلم
الروكشي وصورة غيره بان يبيع الجرح فخرته من المشتري ويعيد به المشتري قبل الثمن ولو اودعه لم كان
له استدلاله لانه لا يسلط في الايجاع وتلك بينا المشتري بعد الايجاع كايه فخرج من الزم والمسلم
فصل في البائع البائع هو الذي يبيع بيمينه او كايه او لا يتوقف على
فانه لا يتوقف على ذمته والمراعاة من يبيعه بخلافه ايدى دين اخذه من مدينه لانه يبيعه لنفسه وبجواب الطلب
القبض قبل القبض لا فانه جعلنا هذا فخرنا فخره او بغيره فخرته اذ المشتري بغيره واذ لم يغير
الروكشي جاز ان لا يغيره فخرته كايه فخرته فخرته لا يجاب لثمنه المدة ولا يجاب لثمنه المدة
وعل كونه اما نه ما اذا كان البائع بالبائع والقبض باذنه فان كان يغير اذنه فخرته فخرته اذا كان الباقي لآخر
ولم يذنه ويضمن البائع في هذه الصورة بالتسليم نعم لو كان القبض بالتسليم فلا ضمان الا اذا استولى
المشتري كما يجتري في الاستعداد **فصل في البائع** البائع هو الذي يبيع بيمينه او كايه او لا يتوقف على
البائع **فصل في البائع** وكما بعده في من الثمن اذا كان له المالك البائع كايه **فصل في البائع** اي المبيع باهنا سماوية وبانكلا
بائع وان الثمن يثبت بغيره او يبيع باهنا او جني وبانكلا اجني كايه **فصل في البائع** البائع هو الذي يبيع بيمينه
ببصاصة الثمن عن المشتري ان كان في ذمته واللوجبه به اليه وينتقل المالك في المبيع للبائع قبل المالك حتى
يلزمه حقه بغيره المدين وكايه فخرج في حقه فخرته حرا جها منه فخرته طيرا وصيرا متوحشا لا يري
عونه و انقلابه المصير حرا لم يجر خلافا لافه كلام الشيخين خلافا للاذني واداءه فخرته لافه في ذمته
المصير و انقلابه المصير حرا لم يجر خلافا لافه كلام الشيخين خلافا للاذني واداءه فخرته لافه في ذمته
لاراءه فخرته و اعرفه الارض او فخرته فخرته عليها لا يملكه فخرته فخرته الشئ باهنا فخرته ولا ينفك منه

6

ان **عنه في المجلس** اي مجلس الاستدلال وانما لم ينفق في علم الربا كما افاد في عبارة قوله عليه السلام في ذلك
 البنية ما يدين فلا يتحمل المتقين في الحق كما هو في حق الله وانه علم ان الله ما في الذم ولا يتحقق الا باليقين
 تحول على ما بعد الزمور اما بطله فيكون بما عينا هو ويتولد ذلك من له الزيادة والخطا ذكره في المطلب
 قال الاستدلال في المجلس الذي لا يرد عليه وهو يقتضي الحاق من خيرا في شرط في ذلك بما في المجلس انتهى فان
 تقتضيتها لا يشترط اليقين في المجلس **فان** كل واحد منهما فيه سدا اجتهاد في مجلس **رب** كما ينبغي
 وانما امر لا كوام من دنايه وعكس كاد عليه للبر الزكوة خذوا من الربا بخلاف ما اذا لم يتحقق علمه في الربا
 كقوله من دراهم لا يشترط سوى اليقين **ولا يبين** لوجه **المسلم** اوجه في الذم كما في **رب** اخر ولو لم يثبت
 من بره في خطه سمر من بينه لغيره الا في باب ولا في النوع كما في المجلس ويحرم كما في آخر السلم امر المرموم
 الاجود وكذا الامر اذا لم يأت في قوله لا يبين له كانه يحيل السلم اليه يحقر على من له عليه دينا فهو او
 اطلاقا وللواقع عليه كانه يحيل السلم من له عليه دين فرض او اطلاق في السلم اليه فتخرج في الصورتين
فصل في القسم الاول من فني الاقاط التي تطلق في البيع وقد تارة بقرآن في
 اخر حجة عن مرواها في قوله او انقص وهو ما يتعلق بالبيعة او انتم كما في قوله اصله قبله
 ثم استوفى في نقل جميع المبيع الى المالك في البيع او من الموقوف بطلبه او ما اشق منه والاشراك
 مصدر اشرك اي حيره شريكه استوفى في نقل بعضه من المبيع في البيع بغيره والمال مع بطل البيع
 لا مع وقوعه على اجزائه والمخالط مع بطله مع خطه من موع على اجزائه اذا قرب ذلك قوله من اشترى شيئا
 اعلم بالثمن قال الزكري والظاهر في علم بطله قوله **وليس** هنا **القول** **بيع** لم **يما** اي بطله او من
القول **شتر** **بشر** **ي** به المبيع فاذا بطل المطلب ملكا يبيع دفعه واياه المنفصل بطل البيع الاول في المثل
 جسيما وقدما وصفه ويبيع في الموقوف بان ملكه الموقوف كائنا دخله للكل والناجيه كان نظيره في البيع
 فيما اذا كان موقفا وقت جبر للكله في دفعه ان الاجل يكون في حق الثاني من شرطه الا ان الثاني لا يبيعه
 بغيره مما لان الاجل من صفات الثمن وقد شرطوا التملك في الصفه والهم قولهم في المردم ان التولية
 كايه الجرم من بطله مع جميع احكامه كما افترده على التملك والناجيه في المرفوع كنه العلم بالثمن بغيره في
 لانها حينئذ البناء على الثمن الاول وانما يتب عليها جميع ما يثبت عليه لغيره التصفوا اذا كان المبيع متصفيا
 متفوعا وهذا التصفى وثبوت التولية واستناع اخر في بطل العتق وان التولية لا تصح في عقد السلم لان بيع بطل
 التولية وان التولية بطل الموقوف بالثمن حطه كنه كماله لا ما يشرع انه لا يبيعه حتى يبيعه بغيره او انما يبيعه
 المظ والموقف ان هذا يبيعه بطله الموقوف والذي يبيعه الاول وهو بسبيل من الرجوع بما حطه وان ليس بالبيع
 مظهر الموقوف لانه لا يفرق بينه وبينه في ما يحتاج الرجوع ضعفه ما يشاء المام بان لا يوجها الموقوف كالمال في كماله
 على الجاهل وهو موقوف لا ذكره في قوله في تصغير نظره في بيعه بطله اصل عدم المظ وعلى ثوبه مرفوعه
 هو يمكن من الرجوع بغيره ما هو قول من اشترى شيئا من موقوف **اشترى** في هذا العقد اوفى به وزاوله
 من صفه او بالصفه **بطل** من بطله الثمن اذا طلقه **اشترى** على على الخاصه كالمال في بطله لغيره وعمره

قبلا منكم

فیم

[illegible]

[illegible][illegible]

۱۱۱

الخلق والخلق انما بعد التفتيش يكون قرضها جود ومراعاة اعتقادها تفتيش الطبع ولو بنفسه من عليم المراتي وينتج ما
 من الدور في بعض البقرة بعد الاعتقاد عالم يقاشر خلاف الظهور فيها يخرج عنه بلا فقه ما كثره والذهب ينظر منه
 فهو يطلع وما لم يظهر فهو المشتري كما مرنا فيه وقوله لا لا بطور المتيقن ان كان من يادته وحمل الاكثافا فتجيب
 في بوزا الصالح والكافر والفاضل ان **اعتلج** اي يستنجد **وحسن** **وعكس** لانه اخره وكل حكم جيبه يودي الي تنق
 مستغفرا فاضح الحكم على الجمع حكم واحد وانما استنتج ما بعد اعتقاد او تابوا واستغفروا وانه العكس لان الاعتاج
 يؤوله لحال التبعوع والظهور المتبعوع واستتباع الظاهر للباطن اولى من كسبه وما يتبع باطن الصبره فاعلم
 في الموهبة دون العكس فانما اعتقد شئ منها بان الاختصاص في عقله خلق سببا بينه ولو اعتقلا صفة او غلا عنها او في عروق
 خلا وغلا الموهبة من في عقله وفيه في الاخر فلا تجب لانه لا ينفصل عنها با خلا من نفس الكسب وانما علم الاخره ومنه المظهر
 با خلا في ذلك خلاف اختلاف النوع لا يؤثر ويستنتج عن الوحدة فانما لا يظهر منه لا فينبط الظاهر وانما اعتقاد في ذلك
 كما مرنا به وسر ايضا انه لو انما خلا فاعلم في شئ من ذلك فخره طبع اخر كان الباطن وبذلك علم انه لا بد من اعتقاد في ذلك ايضا
 ومنه كانه انما يتبع صايات الشجر معتقده المشتري في التعليم كما نقله الجبلي عن الاحباب وصوبه الاما من ان
 جمر في شرح المعراج بخلافه وانما على التمام الذي لا يليب اختلاطه بالاعتقاد بعد بدو العلا **جيب** على الشجر وجوبا
 الى اوله وان الجواد عادة لانه المعتاد فينبط عليه مطابق العقدة عمل على تفران اخره لو كان من نوع بخلافه تعلم
 مثل النسخ كلف الطبع على العادة وليس له الفاعل شيئا في ولا انما جبر الى سببها الشجر كما مرنا في ذلك في التفرقا
 حكمنا بانما يتبع عند قوله وتبينه بانما من ايضا فيما لها حكمها منه ولو ينفصل في ذلك كما يابده ومنه في الشجر
 ببقا به استقره الشجر والمصرع بقوله **جيب** فانه يادته ولا ينفصل عنه قوله انما في وبقا لانما سلسله كما مرنا به
ولكن من عالم الشجر وما كان انما اذا وجب انما بها **سلسله** انما فينبطه او امرضا على الاجمال لا ينفصل عنه جيبه
 سلسله او شئ فانما في احواله اخره في الحكم امينا ويؤمنه على شئ لم يراين فانما في شئ من احواله لم يراين لانه في
 الاخره في الاخره وجوانه برضى الاخره جيبه استشكله المبكي بان فيه انما في المال فخر اجاب عنه ما لا يرفعهم وهو
 ان المعتقود ان المانع لغيره يرفع بالرضى وبقي ذلك كقوله في خاص ملكه واجاب الشايع بان حوصه من خلقه في حوصه
 وعلى خلقه نعم بانما الحق عرض صحيح ووجوب ايضا كانه اضا علم المال انما جبره كانه سببا فعلا ومسما عنه
 بانكره اشبه بان **شكاه** في عود الشجر الخلع اليه ومع علمه من اهل الفقه **لشراي** يكون في احواله وبنوع الاخر
لشراي المعنوي في الحكم كما مرنا به في المطلب وصحة المبكي ان لا يرفع فانما في احواله فلا تنفع له والاعتقاد
قال الادب في ولا في سبب الاعتراض باضا في المال كما قوم بل هو حاص وصحاحه نعم العلم في ملكه
 سلسله القرن وشمل كلامه انما في احواله الشجر احواله وبنوع ذلك حصوله با يادته الاخره استلزامه مع حصولها
 في اعتقادها بانما **فان** **شكر** اي الشجر لانه من طوره او تفحصه لم ينفصل في المستقبل فحقا كثيرا بقوله
 عدلين من اهل الفقه فيما يظهر **سلسله** **باب** ولكن من دخل البيت في السلق والمعدة ان كان احبته والاضيق العالم احبها
 واجرت على الباع وبقي باقا لانه لو لم يكن له في البيت في ذلك في ذلك وليس له صرف الا في غير هذه القصة
 لانه انما يفتق من فيه صلاحه دون غيرها **اول** **شكر** فليست في ذلك لانه لعل احد الاخرين لم يولد لانه لا يولد

[illegible]

[illegible]

المعنى

الاصلي

الاصول عدم المقتضى في الجمل والمقتضى في بعضها ليس اصل كلياً مطرد بل **قابل** وهو من ثبوتية من غير انجاب بيع ذوات
بعضها وبما جعلنا ذلك دعواً بقاها ذاك الذي الباع انه اراد ذواتاً معيناً لنفسه البيع والمقتضى انه لا شاهد صدق الباع لانه
اعرف بما رآه ولو اختلف على نفسه على اقتضائهما وانما صدق مرياً له كانه لانه الطالب ولو قال مقتضى شخص
كنت اخشى العقوبة وانا عدا اختلفه اذ هو صدق كانه في العقل لا لاعتقاده بتمام انصاف ولو ادعى الجور كانه
فيه نحو جنون عرفاً صدق وكذا لو اختلف الباع والمشتري فيما يكون وجوده شرطاً كانه قاله الباع نعتاً وانما صدق
بمعناه فانه لصدق كانه قاله القاضي والمري في الاثبات وكلاهما في الطلاق والبيات يتوافقان لان الاصل عدم
البلوغ ومثله لو قال كنت جنة او عجز او اعلى وعجز لم ذلك اختلفاً عما مر به المأخوذ لو كان السيد كانه نقل وانا
بمخونه او عجزوا عليّ وهذا لم ذلك من انه صدق على ادعي انما طالب والمحتاج يتعدده في الرضا في النقص في المقتضى
التي وادى الخوي طرد لطلاقة فيه وفتنته بتدقيق الكاشف وهو ظاهر وليس من ذلك ما لو كان الم الم الم الم الم الم
في البيع بشرط من انهم وقال الرضا بل لعلنا في المقتضى وان كان هذا المصدق على ما ذكره الشراكشي لكن الاختلاف
لم يمتدح العاقبة ولا من بابهم واصل ان العاقبة اذا اختلفت في المردود يجب ان كان مقتضاه في الزمان فخرج
وسلم صرفه من ادعي انه المعتبر من حيث وان كان حيناً صدق المالك لا في المقتضى اتفاقاً على بعض ما وقع التصديق
والاصل انها في الزمان وعدم التخصيص المردود وحينئذ في اقال الباع المشتري في دعواه عليه ان هذا نكاح الفدي
البتشريع على ذلك وقال المسلم للمسلم **اين ان هذا مسلم** بعض المسلم فيه المذاهب يتصنيفه وانكر المشتري والمسلم
اليه ذلكا على **من لم ادعي** ما ذكر وهو الباع في الاول والاصل في الثاني ان يعزم مقتضى من ذلك وكيله وادارته
وكالمسلم المبد في ذلك سبب وجع كالمسلم ديناً باحاطا من دينه فزده بغير فقال المدين ليس هو الذي نعتت
المدفع اليه وهو المدين اذ قال الباع في دعواه على المشتري هذا نكاح المعين في العقل وقال المشتري في ذلك
على الباع في الثاني كانه هذا مسلم المعين كانه نكاح فخرج **وعرض غير المالك** وهو المشتري في الاول الباع في
التخييل لا يقرر اولاً قال النووي ولو كان المدين المدين فانه لم يمتدح المردود وهو سبي على اختياره تصوراً
مدعى الفادى في مقتضى المأخوذ بانته يتبع ان يكون على الخلاف في دعوى التخييل انما ادعي بغيره مطرد في الحكم
ويخرج ما ذكر في البيع المدين الذي عليه له وشكل فلو لم يادع ذلك دعوى صاحب الباع والمشتري حتى لو قيل
عن منعه في كل بعضه يجب وادعي وانتم ان ليس المصدق عليه صدق كل منهما فيما انقضاه لانه بغيره وفي التخييل
لوحاً على المدين ان يمدح المالك فانه كذا ما هم صدق الخاص لانه المالك يدعي عليه ثبوتية على ما له اخرين
ما اخر به وهو شك وكذا الرجاء الفدح بغيره فقال الودع فبسته هذه دعوى المدين الودع ذلك فخرج
بغير البيع محكماً او من ثبوتية فادعي لنفسه فانه كان يقع تعلق في الكل والودع من بغيره والادلة في المقتضى
وودع الباع اذ هو له حصة او وجوده قبل اذ قاله كذا فبسته صدق الباع بغيره ان كان من صدق لانه الاصل
عدم المقتضى ولو اختلف في القبض صدق المشتري اولى وجود البيع مثل على المالك بغير صدق الباع فانه المقتضى له لان
الاصل بتمامه كانه اختلف في وضع المبيع في العقد وبعده نعم ان قال بغيره موبه فقال بل غير مطرد وانا المقتضى
في ملكي لا لصدق المشتري بل لانه لا يتفق على دخول المقتضى في ملكه حتى يكون الاصل بغيره ولو ادعى الجور او المالك
وليس

نہ سہی کا

كواصل هذا ان بعض الاشهر الاخر فان كل الكسب ما وقع فيه الغنى من اليوم والاخير والليل الاخير في كل من الكسب
 يوما ولا يشترط ان يكون الغنى من اليوم والاخير والليل الاخير في كل من الكسب يوما ولا يشترط ان يكون الغنى من اليوم والاخير والليل الاخير في كل من الكسب يوما
 وجوه يتيقن من السد انما يتبين ثلاثين يوما ولا يكون الكسب بلا يتناظر استلزامه الجبل عن العقدا اما عقدا اول الشهر
 فيجب البيع بالما قبل فاحده كانت او ناقصة ولدينا شبهة وهي ثلاثا وهي خمسة وستون يوما مع يوم الا
 جزئين ثلاثا في جرت يوم اولها للثلاثين يوما مع يوم اوس ومبينة وهي ثلاثا وهي خمسة وستون يوما مع يوم
 وقيل في ذلك او ثمانية وهي ثلاثا وهي خمسة وستون يوما مع يوم في الاخر خمسة وستون يوما المستند او ثمانية
 وثلاثا ليل السلايم والاربعين وهي ثلاثا وهي اربع وخمسة وستون يوما مع يوم وسررهم وقيل في ذلك وعنده
 وهي ثلاثا وهي خمسة وستون يوما مع يوم وثلاثا وهي ثمانية عشر يوما مع يوم اول الشهر او السد على السد ان كان بيلا او عرب
 وعثمان يوت بشهر مع وان تفاوت اهل البلد انما جيل بغير ذلك فانه كان ذلك بخلافه رسا والردم ولا
 معا وقد يمتد او استوى من الجبل بكل وجب الثمن والاشقي حتى المطلق على المتعارفين بينهم كما انشأ
 الي ذلك شرع وغيره والشرط القاسي ان يذكر المسلم فيه في العقدة في الصفات التي يتعبط بها على وجه البيع
 وجرده وايضا او غايه فلا يصح السلم الا في معلوم **فصل في مضيق بطلب قصيرا** في العرفه ذكر
 ما يجب ذكره مما ياتي وامثاله وضابطه ان كل وصف اختلف به الفرق اختلفا فانه ظاهر وغيب في الجنس مفقود من
 حيث يقع ولربك مضيق يولد الاصل على وجهها كالتزام وزيادة القوة وجبه ذكره وتو الصنفين
 يصدق ان ثبت الي هذا الضابط من قوله اصله فيا عرض ظاهر اذ هو الكسب بغيره من ظاهر ولا يجب ذكره لانه
 لا يجب تقديره ولو جعل الماي ما يوعرض ظاهر ولم يرد الي عزمه العوض مما يجوز شرطه كونه كلامه ما ياتي
 على قومه واما وجب ذكره لانه البيع لا يحتمل جماله المعقود عليه وهو عين فلا لا يحتمل وهو دعي ولي
 ولا خلاف في العرض با اختلاف الصفات المذكورة بخلاف ما يتسامح ما جاء به كاي في فلا يصح في المشتط المعقود
 الا وان الت لا تضبط كما ياتي واعلم ان يجوز السلم في الحيوان لما صح انه صلى الله عليه وسلم اتى عن بكر اوس
 بالعرض السلم وبالكسب غيره من غير الحيوانات وغير الهني عن السلم في الحيوانات غير ثابت وان حرم للمالك ان
 الصفات المشركه لا يحصل **الابواب في جنس** كالنحو والابواب **فصل في** ذلك الجنس كالنحو والابواب **فصل في** ذلك الجنس كالنحو والابواب
 البعد والمهر من الابل وتوحيث ذكر النوع كالضمان والمهر من ذلك الجنس كالحق ويشترط ذكر الصفات التي اختلفت
 كماله اوس وي وتوحيث النوع بالاضطرار الي قوم ابله او غيره كماله يتي ثلاثا وجب ذكره ان كان دالا
 لم ينع كماله فيمن في ثمن سبعة فانه اختلفت في جنس وجب التيقن **وذكر** **ابواب في جنس** كالنحو والابواب **فصل في** ذلك الجنس كالنحو والابواب
 لا تقهر عماره اصل من اختصاص ذكر اللون بالحيوان غير الطير كالبعوض او السواد او عماره او صفر في كوالتم
 والجب مع صفته ان اختلف بان يصفها بياض جسمه او مشرقه وسواده يصفها اذ كرهه فان لم يخلط كزني
 لم يجب ذكر الصفه ويشترط ذكر هذه الثلاث في كل سلم فيه **ذكر** **الابواب في جنس** كالنحو والابواب **فصل في** ذلك الجنس كالنحو والابواب
 محل وجب ذكره اذ هو في الطيور والسمك والحيوان ان كان تبيينها وتوافق بينهما عرض والالرجب واختلفت
 في البليق من اشتراط ذكر احد جانبي السلم في التبيين المشكك قال به لا يصح في الواقع ايضا لعرفه **ذكر** **الابواب في جنس** كالنحو والابواب
 اي الحيوان كما بين بخلافه ابله او سبعة او سبع من السنين ام يحتمل لا اختلاف في الفرضه بذلك قال الاذري في الظاهر

المواد بالتحمل اول عام الاختلاف ووقته والافان عشرون سنة يحتمل وجبه ان يكون ذكر السن **فصل في** ذلك السن
 شرطه ان يسبق به لا زيادة ولا نقص من السنين ووقته والافان عشرون سنة يحتمل وجبه ان يكون ذكر السن
 البالغ في سنة والسيد البالغ في سنة صغير علمه وان لم يولد في الاسلام وظاهره ان يحتمل في السيد والفرق بين البائع
 اذا كانا مسلمين عاتلين فانه لم يبلغ ولا علم السيد سنة ربح لطوف النحاسين وهرم باجوا المدين والرداب
ابواب في جنس كالنحو والابواب **فصل في** ذلك الجنس كالنحو والابواب **فصل في** ذلك الجنس كالنحو والابواب
 السن لان ذكرها انما يمتد لانه السن الذي يعرف به لا يكا يعرف فان عرف ذكر ويرجع فيه البائع كما في المدين كما
 ما قرره انه عند ذكره السن لا يحتاج الي ذكر لبعده وجبه في السن وجبه من اللبوب ذكر صفه الجاهل وكسرها لان
 الصغير اشوا وقوي وعنه وصراقة وتوسط بينهما الا في الموطب ولعله في الشر كون صفاته على الفقد او بعد
 للزيادة لان الاول ياتي والثاني في اصفي قاله السبكي ويستحب ان يبين عتيق عام او عتيق فان اطلق فان لم يبين
 وينزل على مسي العتيق ويذكر في المدين فانه على الجب كونه ليلين بوجاه الدواج او الما او غيره وثلاثة
 الطن او نحو ذلك ومع **فصل في** ذلك الجنس كالنحو والابواب **فصل في** ذلك الجنس كالنحو والابواب
 كغيره ان ذكر العقد على التخيير وتضمنه عماره البعاج فله في كاليه ابنه القتب وهو حسنة ان ما عرفت **فصل في** ذلك
ابواب في جنس كالنحو والابواب **فصل في** ذلك الجنس كالنحو والابواب **فصل في** ذلك الجنس كالنحو والابواب
 انه غير كالي العركا فترده ويحتمل بوجوه الي الكارة المروا لثابتة فقل بغيره شرط ذلك ان يبين في ما بين الحيوانات
 وسبق لذلك الماروي حيث اشترط في التيقن والابواب وقال ان اختلاف الاشياء به اكثر من اختلاف بعض حيوات
 المنطه وكبرها وحجمها في طرده في البغال والمبيد والبقر وتضمنه كلام الامام الحزم بن النعم قال
 والفرق بان التيقن لا يتبادر به عيبه كالي الذي تعلم الرائي عن اشياء الاصحاب عدم اشتراط وهو المعين
 لتناع الناس بما ياله غالبا كالبيع وعنه مما ياتي والفرق على خلاف العادة يجب **فصل في** ذلك الجنس كالنحو والابواب
 الي عزمه العوض فلا يشترط وصفه كالي جيا له با وصافه المقصودة وان تفاوت به الفرض والقيمة لان
 ذلك يورث عزمه ولا ذكر **فصل في** ذلك الجنس كالنحو والابواب **فصل في** ذلك الجنس كالنحو والابواب
 يفتقر به وهو شرطه سواء ادين بيع سعيها **فصل في** ذلك الجنس كالنحو والابواب **فصل في** ذلك الجنس كالنحو والابواب
 الاركان كالمكتم الزوج وهو استمراره ومن الجاهل فلا يشترط ذكرها ولو في اهم الشرط لشاع الناس ما جازها
 غالبا لا يحدد ذكرها استصفا ومبالغة وعن ذلك احتج بقوله بطلب فقهها ويجوز ان يشترط كونه يودا
 او كاي او جزا او زانيا او سارقا او تافا او عوز ذلك من كل وصف لا يودي الي عزمه العوض ولا يشترط
 كونه خارا لان الشرط لا يمكن تعلقه بغير وجوده بالوصف المذكورة او حقيق الروح او عين الكرامه
 صفه الفلق للجم لا او كونه مغنيا او حوا او اخرها وشرطه بغيره هذا وكونه نايما وما بعده بان هذا صانع عزمه
 وبكى او مخرج كالي والحر ونافع فيه الرائي وانقر له التيقن بان ما حمله انما والصفه بالحيوان
 لا يحصل الا بالعلم وهو مقبول وما اذ الي المضمون بخلافه فانه عيب يحدث في غير علم فكل
 في البطل المحب لانه اوصاف بعض من الفات والعيب محبوط قطع ثم فرق بغيره اخر وهو انما

من عني فنت بده باذن المالك فان كان منا ما كالمستعير كما في النوار فان الغاصب يبرأ
بوجوده لمن كانت تحت بده ولو شرط العاقدان ان يبيعه المورث عند الحمل جاز بده
وكل كبل الراهن في البيع فيعزل بعلم وموت دون عزل المرتهن وموته لان الراهن هو
المالك وان المرتهن شرط في جواز التصرف لكن تبطل اذ لم يبرم وموته فان جوده لم
يشترط بقدره فلو كبل الراهن لم يبرم فيعزل فان جوده الراهن اذ لم يبرم بعلم بشرط
تجدد اذن المرتهن لان عزل العدل بعلم الراهن وبنظم عليه ان لا يعتد باذن المرتهن
قبل توكيل الراهن وبوبده انزال العدل من جهة المرتهن بعلم الراهن **ويجب اذ**
الاول انما شرط عليه ولا يشترط بقدره لان الاصل دونه هذا ما قاله الامام وبه جزم
المورد وبه وصاحب النوار قال ابن الوفا وهو ظاهر في الام والتمتع لكن الذي نك
العراقين بسعدا للمورد كما يجب ان يتجدد اذن المرتهن لان ما كان غرضه الارل
او المهلة حتى اذن الراهن لان الاصل فناء و جعل السبكي الاول على ما اذا كانا
اذنا لم والتاني على ما اذا شرط في الرهن ان العدل يبيعه او لو ان الراهن فقط
فيشترط اذن المرتهن لان لم ياذن قبل فعلى كلامهم لا بد من اذنه ان لم ياذن
قبل وعلى كلام الامام لا يحتاج الى تقدم اذنه لما نطقت على محل واحد من الراهن
قال بعد نقله طريقتين فاما من بعد احداهما عن الاخرى وان كان الحاصل لم على ذلك
انما رأى كلام العراقيين مصورا في الاشتراط والشرط انما يكون منهما وهو متفق
للاذن للموجب ان اذن المرتهن في البيع لا يبيع قبل القبض بخلاف الراهن انتهى ودعواه
ان العراقيين فوضوا المسئلة في الاشتراط فالحاصل لنقل الاصح عنهم وقد مرر جاعلة منهم بما يوافق
نقل الواقي وحيد وقد مرر على محل واحد اذ لا يملك الم را في بيعه احد الطرفين من الاخرى وعلى
ما ذكره السبكي لا يبيع بينهما وعلى كل حال لا يبرم على كل من كلام السبكي وهو صحة اذنه الراهن ولو قبل القبض
بخلاف اذن المرتهن ولزم لا يشترط ما سبق فاما من بيع اذنه المرتهن ولو قبل القبض بخلاف اذنه المرتهن وان
ما لا يشترط من اجتهاد ان يقع اذنه المرتهن بعد القبض واقامة الاصل باذنه المرتهن الاول من باده وهو
محمول على ما ذكره اتم قوله وهو كونه اذنه المورث اما بده فيستحق في دعوى كونه بده وهو
المرتهن في ان يبرم بده ما فاعزم الراهن له وجع على الحق وان صدقة في التملك لتقصير بده الاشهاد
لما يبرم فان قال استشهد وغايبا او ما شارح عليه ان كونه لا تصدق وان غرض المرتهن الهول ليرتفع
على الراهن لان الظلم في بيعه هو المرتهن وانما دام بده المورث هو ضمان الراهن فانه تملك بده او خرج
البيع مستحقا لان المورث لم يبرم حيث لم يكن متصوفا عن المالك والقرار على الراهن هذا ان تملك عدله فلا يشترط
والا على الوفاة وحده كما روى السبكي وغيره لانه سببه تصديق المالك ان يبرم كيد الوكيل فاذ شرط الوكيل قدر
استقل بالعد وان تملك بالزمان قاله الامام في المرتهن اذا جاز بيعه كما لو كان بدها ذكرنا مسبقا

لنحو عيبه اذ هو من تملك طريقا حيث لا تقصير لانه تملكه وهو لا يبيع ومثل الراهن وخبره او الرات
اخره خلا فاما لو جرم كلام الزركلي لا المالك اذ لو راي بيع بجهنم الدين جاز وان لم يكن فقد ابله مثل وعملات
وفي الرهن بالدين المالك من نقل ابله خلا سواء اذ ان على الدين او نقص عنه فان كان لم يبيع ومن البيع
انه امتنحه المستعير فان استرحه صار مضمونا له ولم يبرم بالاداة عليه الاول وضمنه بده اذ لم يبرم بقرض
وان تملك بده المستعير فان اقرضه عليه والعدل طريق وان لم يبرم اذ ان ابيع في من النصارى باع منه ويكون متحيا وعزا
اولي واحوط لانه قد يبيع بغير علم الم ابيع ومن لم يرضح ولا باع الفصح ونقص السبكي انه لو لم يعلم التبراة
حتى لم يبيع باذنه انما تصاحبه فصح في النوار او شرط احداهما ان لا يبيعه الا العدل او المالك او المرتهن
انه اذا حل الدين لا يبيعه احد سواء بطل الرهن وقد ينفيه في الاول ما من انما في السبكي في محل
كلام الشافعي الامام الان يفرق بان المثل هنا هو الحصر **وعلى ما** ان كان هو المالك ولا كالمالك
وكالمرتهن لم يبرم عليه فعلى ما ذكره في النقص لئلا يتوهم عوده الخبير المبتدأ على المبيع الماخوذ
هما قبله فيوهم الاختصاص به وليس كذلك **بده** اي مود الرهن الذي بها يتكلمه كما جرد الرب
ودلالة عند البيع وسبق الثمن ونفقة الحيوان وكسوة الرقيق واجرة حره لم يبيع به من يبرم وعادة
ما يبرم وان لم يبرم ذلك على المورث لا الاتفاق هذا المخط ما تلف وهو موجود وقدر لانه معدوم
وحفظ الموجود اقرب اليه من قبض العدم اذ لانه في حفظ الموجود لم يحدد
للمستحق حقا في عين ما استحقه لوروا العقد بخلافه في الابدال وفيه عليه الحق المرتهن استحقاق
الرهن ولا يحرم من قوله على المورث ولم الرهن من رايه لم يفته وعليه غرضه اي من زمان فان غاب
انفق عليه المالك من ما لم يخرق فان لم يكن لو انفسا قرض عليها او لم ين من الرهن بقدر الموت نعم الاوجه
اخذ من كلام الدارمي ان اذن طالت الغيبة ولما لم يبرم وكان يبيع بعضه بربوي المذهب انزه
في الثقة كان يبيع جسيه اصله جيبيل فيبيعه ويعطي ثمنه رهن او وفا فان غاب ماله فقط لم يبيع
الجز ولم يبرم من الاجد من رايه ولو انفق المرتهن باذن المالك ليكون مرهونا بالثمنه ايضا
جاز فان تعدر استبدان وانشده بالاتفاق ليرجع رجع والا فلا اما لو اجرة الفصد فلا يبرم عليها
الراهن اي الحق المرتهن بل الحق الفقه كما يبيع ما ياتي في النفقة وقوله من الرقعة لا يبرم عليها اي من خالص
ما لم ين عين المورث بان يبيع جز امته لا جزا من رده بل يجب ذلك الحق الفقه من خالص ما لم يخر
بيع بشئ منه لتعلق حق المرتهن به وقيل لا يبرم ذلك على المصنف لانه ليس مواعفا **انها**
على تقدير اصل بالاول الاخير لانها تظهر في الاستنباط بالنسبة لسباق عبارته ولا من النسبة
لعبارته اصل مختص لما يبرم عليه من فناء ويظهر ثمنها **بده** اي بدله المورث من رهن
وفيها **ان تلف** كله او بعضه بخلافه مضمونة لانه ما تملكه كما نص 2 به عبارة اصل قوله احسن
وان استفيد من قوله الا في قريب **تلف** **هنا** اي مرهون بدل الجني عليه اقامه له
منه ويحتمل بان مرهون وهو في ذمة الجاني وان امتنع رهن الدين ابتدا اخذ بمقتل دولسا

لاشع

التعاقب سابق على إمكان الوجودين اللذين انهما في الجوهر على المرض في نفسه ان يكون كما في هذه الموضع اي في عدم الاشكاله
كما في زياد التوحيده هذا خلاف مقتضى إطلاق الامام والعزالي والظاهر ان المسئلة على اطلاقها فانه
ليست المرض وجود في الذات المرضي وحينئذ فالمرضي لم يبدع وجوده او الاخر من ذلك فله ان يتبعه انما
لما ذكره من تبين الجوهر على المرضي وهو وجوده بالذات في ان يتبين ان الثاني ويقول الجوهر المرضي ليس هو
المرض بل دليل صحة تصرف المرضي في تركه في الجسم مختلف عن تصرف الوجود بالنسبة للمرضي
في المرضي الذي رتبته من جوهر المرض في حينه فقول المرافي انه بالمرض سبق التعلق ان اراد به تعلق
المرض بموضوع او غيره لم يقد مقفوعه لانه ليس كتعلق الوجود وبسابق اوله الغرض يعني قولهم
تعلق الدين بالزكاة تعلق المرض مع فروع تعلق بذلك وخرج بقوله على وجوده في الوجود في الوجود في
حقيقته مما هو موزع من زيد مثلا نقض بقسم من الدين فان نصيبه لا يتبعه كما في المورث
وان الوجود صدر ابتداء من واحد وقسمته حينئذ كل الموهون الى البركة من كل الدين ومنه يؤخذ انه
لوانه المرتكز عن ابي بن فوي الوجود لا جدي نقض الدين لم يتبعه نصيبه وهو ما ذكر السبكي واطال
في الرد على ابن الرواحي حيث جئت انه يتبعه فلو هو الورثة المتركة قبل الفدية كما من اصله
تعدد المرضي و يتبعه ايضا **تعدد** كان مرض نصف عبد في صفته وبقية في اخرى وان
الحكم المرتكز وما تفقده بالقسمة هنا وفيها لو كان عليه رجل وبن واحد هارن او كليل يقع عنه
والفعله قوله بهيته لانه اعلم بقصده وكيفه اذ اريد هو المختلف في نيته ام لفعله فالمرضي في حقه
الاذا بقصد المودي حتى يبي نقضه الوفا ويملكه الواجب وان كان الدين ايداعه وقيدوا اليك بما
اذا كان حينئذ بقوله وهو مقتضى ان اطلاق عين المودع كما يشاء حتى فيما اذا اقرض كافر
كافر اذ لا بد من جدي ثرا قبض در حقه اسلم او لم يكن فقصد راس المال فلا يخرج فان جعله عن
الاول سقط الثمن في اوعى الثاني بقي الاول فادسات المودع قبل القبض قام وادته مقامه
كما في السبكي فيما اذا كان باجودا كليل قال فان تعدد ذلك جعل بينهما نصيبين ولفاعين خيل يتبع
المرض من وقت اللفظ والنعين يتبعه ان يكون كما في الطلاق المهم انما ونوق في العذر
بما فيه نظر وان قصدوا غنط عليها بالسوية لا بالقسمة اخذ من كلام الامام ولو سلم للدين
الى وكيل واطلق عينه لما شأ منها ولو سلموه هذا الوكيل بان سلم بانقصه منه لا حدها من
وكيله لم يقط فقام المال بيد له ان عينه لاخر ولان اليد ملك مع وكيله فيكون هذا ان
لم يفرط الوكيل والدين باق عليه وزد بعضهم فيما لو من الدين اذ اذ احد الدينين الى الدين او
الوكيل ابتداء او دوسا والذي يتبعه حقه ذلك فيجوز اذ اذ من فوض اليه ذلك لانه جليله نايبه
وهذا ما قبل البينة كما هو ظاهر ولو ابر من له دينان باجودا من يدينه بصدق بيمينه في ان
الابرا من الدين الثاني من الوجود لانه اعلم بقصد **و** يتبعه ايضا بتعدد مستعير خلافا لما يؤوله كلامه

كامله فلو استعير راتنا من واحد ورهنه عند واحد ففقي احدهما ما عليه لينفك التمسك انك
لتعدد العاقبة والتوقف فيه بان لا يخطر لاختار المالك شي راى وان تعدد ما قد كان في عكسه
وهو ما اذا اخذ العاقبة وتعدد المالك اجاب عنه المرافي بان انما يلاحظ جابنه بما يتبعه لا بما
يعبره ويتعدد **حجج** فاذا استعير من دين وان تعدد عبدا وعبدا استوفى قيمتهما او اخلفت
من ما لذي لوهته او رهنها من واحد او اكثر ففعل ثم فقي نصف الدين فان كان **نقص** منه
بذلك نصف العبد او احد العبد من اوجع الاطلاق ثم جعله عن ذلك انك الوجود منه فظري تعدد
المالك بخلاف ما اذا تعدد الشيوع واطلق ثم جعله عنهما ولم يعرف حاله ولا ورث له بقوم مقام
نظير ما سلكا اقامة لذكر زيادة المصنف قوله بقصد المستعير بتعدد العقد ايضا كما قرره فيه
ولو كان الوجود مشروطا في بيع فكل من البيع اذا جعل ان لا يكون للدين مقتضى الوجود المطلق ان لا
يتبع منه شي الا بعد الغرض من الجميع وقيد الزكشي ما هنا اخذ من النص بان ياذن
كل منهما في رهن نصيبه بنصف الدين في حين المستعير الجميع بجميع الدين فلو قال اعزناك العبد لانه
بدنيك لم يتبعك نصيب احدهما كما ذكر لان كل منهما رهن الجميع بجميع الدين فيما عليه نظر
لان كلامهما انما يوثق رضاه في رهن حصته ولا يشاء هذا في قوله المتولي ويؤيد ذلك انما
عبداهما بان لوجوده اخرا لا يتبعه حصة احدهما بدفع شي من الدين لان نصيب كل منهما رهن الجميع
الدين لظهور الفرق بين رهن لكاك ورهن المستعير **واذ** الوجود **للمرضي** في بيع
المرض **لمع** **الاعتصام** **ك** لعدم التمسك فان باع في عقبته لم يبعه لكن ان كان دينه ما
ولو يفر له الثمن لانه حينئذ يبيعه لغير نفسه فيهم في الاستحالة وترك الاحتياط
وقيد الاذرع تحت ما اذا بقي ثمن الموهون بالدين والا وقد تقرر الاستحالة من غير دفعه لانه حينئذ
يخرج عن اذرع الاثمان فلا تفر ولا اجزاء لكن كلامهم يردده ويوجب به انه قد يستعمل لاختص حقه
ويصير اب في اليد يسار فالتسعة موجودة فان كانه موحلا ان ياذن لمع ذكر في استيفاء
حقه لانه حينئذ وانما قدر الثمن في ايضا لان الفدية نعم ان وجد رغب بالكثر فاذا لم يبيع بدو
كما في الشرع الصغير ما لم يبيع لمع على البيع من معنى **فان** **الاول** وان كان لا يفي **فان** **الواحد** **للمرضي**
اي **للمرضي** واستوفى الثمن **ك** او قال **اي** **للمرضي** واستوفى الثمن **ك** او قال **اي** **للمرضي** واطلق
لم يفرط في ولاك **و** لكن قال **ك** كما قال في المورثين السابقين **استوفى الثمن** **ك** قال
بمعنى واستوفى الثمن **ك** **للمرضي** من البيع والاستيفاء في المورثين كما هو
للمرضي في الاول يبيع البيع ان جهر الوجود والثالث كما في اربعة الاثنية كما في اربعة عارته بخلاف
بما رآه اصله لا الاستيفاء لانه مترتب على حصة القبي للمرضي ولم يوجد وفي الثانية لا يبعها ان
ان الاستيفاء فلا ذكر وما البيع فلا لا يبيعه ان يبيع الا ان يفي ما يفرط لنفسه وفي الرابعة
ببعها للمرضي لا الاستيفاء للمرضي لانما الفاضل والمقبض يعني قبض المرضي الثمن فيما
ذكر بقصد المرضي كان امانة وان طرأت له نيته امسكه لنفسه او بقصد نفسه ما رخصنا

منه فلهذا لو اوجبه وكذا احواله وان كان غطوا اموالهم وعقاراتهم بما يدره وذلك لانه لم يملكه الله عليه ولم يستحق
امواله التي لا تملك الا بالصدقة وانه الشافعي رضى الله عنه والبيهقي باسناد من سئل وقال من ولي بيتا له مال
تليق له ولا يتركه حتى ياكل الصدقة وانه الدار فلفظ باسناد معتقل والحق بالتميز غير وجوب عليه ايضا **س**
لتاع مولاه اذا طلب منه لمسلم كان طلب بالتميز منه فلفظ لم يملكه الله عليه ولم يتركه حتى ياكل الصدقة فلفظ لا يبيع
المثل ولا يابى ويهناك ما عاب بزيادة وقال الماوردي وجب ان يهتم بزيادة لا يتفرغ بزيادة اخرى ولا يبيع
بخرق ونسب الا لمسلم راها بغيرها كان يكون في العرض ربح والنسبة بزيادة او يوزن على البيع من خولته
غايه اوفى وجب ان يشهد على النسبة ونسبها وان يكونه المشتري موصلا امينا الى اجل قصير من ثمانين
مثل المبيع الى ذلك لاجل وان يترتب منها واما بالنسبة في الرهن ونسبه ابن الرضه بما اذا راى الاثر
مطلوب كان اخره ما لم يضر الرهن في ما يملكه من المطالبه متى شا خلاصه هذا وقد يترتب من النسبة
في ضياع ماله ولا يمكن من مطالبته فاحتاج الى الوثائق بالرهن مطلقا وصلى اخل شرطه في ذلك طلب البيع
الا في الاستعداد والرهن على ما مر من تمامه وضمن المبيع بالامتناع والمشتري بالتميز ولا يجوز الكفيل
بالرهن او المال عن الارتفاق ولو كان الاب والغير ماله لغيره ماله لم يترتب الا الرهن من نفسه ماله لا بما
امتناع في حفظه وعينه الا ذري تقيدها بالمليين قال الامام صاحبها ونسبته قوله التخيير في الاطعمة لولي
ابيع نسبه الاضطرار من اخلال بالرهن واليه وعونها ويثبت ان يملك ما اذا اوفى فادوس اخلال على ربح
الوطء خصوصه لو جوب عليه حينئذ والاضطرار لا ينفك الضرر **س** وجب **شراؤه** له اذا وجب ما يشترى **ببطلان** اي حله
ولا يلزم ذلك الا اذا لم يترد شره لنفسه **والا تقدم نفسه** باسناد لا يبيع المتفاد من طامه دون طامه حذرا
منه من الناس عن الولاية وما يجب على الولي ايضا بانه بعض ماله اليتيم فلفظ تحقق استيلاءه عليه ولو قيل
له ذلك وقوله الجادى له ذلك ينبغي حله على ما اذا خشيته ولم يتحققه لو يولد له بالبراد لم انه جاز
بعرا امتناعه وجب قابلا وانما الولي وكسوته وخدره من المعروفه اي الايقان بانه وحاله كما هو ظاهر
وايت وجهه قوله هو لا يعلم منه وما يليق به سببا واعسا وما يرجع في صفته الى حال ابية وقيل الى حاله في
والطلاق النظر الى ابيه بغيره بل **الغير** النظر لحال الايقان سببه واعسا فان ضام وان اسرف ثم وعنه ونفق
ايضا على مقدار ماله وسببه من ثلثه الواجب واجره تعليم القرآن او غيره في ماله للولي عليه ايضا اخراج
الزكاة منها لانه ان اصدق وجوبه وارشى بزيادة وان لم يطعمه ولا يباينه ما عسى ان يغلب من توقف وجوبه اذا الله
على الطلب لانه ذلك بينهما لا اختيار بينهما توقف وجوبه ادايه على ماله بخلاف ما هنا كما شرطه ونسبته ان كل
دين وجب من غيره اختياره اداؤه فلو ان علم الدارين ومنه نظر واطلاقه باه نال في بعهه الرقبات
الربح في تصرفه العلي المصلحة ومنها اداؤه وجب ولم يقبل السقوط ما عساه لانه اذ لم يتخلل تصرف الشخص
في ماله نفسه واما يلزم المولى الا اذا طلب ان يرضى ماله الجور يلزم الدارين الا اذا لم يرضى ماله نفسه المالك
فان كان عارا تركه على خياره في الطلبه حتى شاء فيه الماوردي عا اذا امكنه الدين لم يشهد قال والاحرم ان يخرجه
مطلقا وخرج قوله ولم يقبل السقوط نفقه الضرب فانه لا يجب عليه اداؤها الا ان طلبت منه لسقوط بعض الزمان

اسم ان كان غطلا او محجرا ولا يملكه خاصة وله ولي وكسره واجزا من الادمال كمن اشترى مالا طلب ولا يخرجه
اخره من مال المحجر الا بالضرر كاس في الرهن بتفصيله ولا يوجبه امنا الا اذا ارضى من اخره ولم يضره ولا يخرجه
بانه في طريقه من نفسه واولا بضرره ونسبه كلام الشيخين ان الطريق الامن انما يشترط عدم الضرر
ونظر فيه الا ذري شرحت ان كان البلد اخوف حاز والابان كان الطريق اخوفا واستوفى غلا ونسج الضرب
في نفسه وان غلبت سلامته لانه مطلقه عن ماله والحق الاستوفى في ماله في الضرر والنسب المحجورين واخره
انوا نقض قوله ببيع الولي من فلفظ سلطه ان لم يضره فخره كذا وان امكن الفرق والى ايضا بذلك ما ركب المائل
حتى تصح واركانه بالبرام وكذا البرزخ والاركان بالاحرف عن عدم بطلان الا ان كانا في مقام من دارا لشركه
حرب الا ذري عدم عزمه ان كان بالبرام والاركان عند عليه السلامه وكذا ركب المائل وان في القاضي انه يجب عليه
مذله ما اهدى او وجب للظن او اهدى له ماله والا ثم وان اخله لشركه النظر وظاهر كلامه ان عزمه
ذلك اذا كان مصلحه وهو مقلد بل لو كان على المقلد ضرر في القبول امتنع كما هو حذو كما مر في فصل الثاني ولا
ضرر في ذلك بان الاب وغيره على الاوجه خلافا لادري وان اضمن في تقييده الوجوب بما اذا لم يقصد المهر
والواجب بذلك التوجه في الولي لولايم وعونها هو طريق الرضوخ لطريق الضرر ونسبته جها ما وعنها نصي
اذا كان له ما كسب عليه ليرتقبه في النفقة وغيره فان **تدوم** الولي يحفظ ماله مولاه والنظر فيه اي سيم في ذلك
وتغير **استأجر** من يتولاه باجره المثل فان لم يملك ماله مولاه ولم يزوج الي القاضي ليعب تولا ذلك لا يرضى له
اجره فلا يبيعه وان كان تقيدها او جمل حيف وجوبه ما والا اجابه عليه جمل ما جزم به الغوالي وان في بابر الصلح
واشائه الماوردي في اطلاقه ان يبيعه لانه لا استيثار عليه ان يطلب الاجرة لنفسه **قال** البازي وهو الخيار
عليه العمل عليه لادن تقدر القاضي انفق وليس لولي حفي اخذ من ماله مولاه في ماله بغيره **وتدوم** بغيره
خير ترضى شغل بيه اي مال الولي حيفا او تهيته **فان كان** او نضرنا **في كسب** كنيته سوا اشتد من الكسب
من امله او انتم به كفايته وكفايته عونه فالمراد بالغير ما يشغل المسكن **اكل** اي اخذ منه وحض الاكل موافقة
للأية ولان خيره ترضى له **بغيره** قال ابنه تعالى ومن كان غنيا فليستغنى ومن كان فقيرا فليأكل مما كسبه
من ذمته المون وحض بالذكرا لانه ام وجره الانتفاعات وحضر بقوله غير قاضي القاضي ليس له ذلك من حيث
كونه ترضى لعدم اختصاصه ولا يملك المحجر عليه خلافا لغيره حقا امه كسبه به المحامي وحب التاجر خلافا لغيره
اطلاعه عليه وتخلله هو لو كان وصيا للولي الاستقلال بالاختار من غير رجوع القاضي ولا يرضى ما اخذه لانه
يول بملكه لا ماله اذا اخذ الرضوخ من بيت المالك وقوله غير ترضى شغل به عن كسبه بانه يادته وانما جوزه له اخذ
شغل بغيره اده اليه بقوله **لا يحل له** اي لغيره شغل في ماله اليتيم فانه اذا لم يرضى من كفايته ايجامه
لغالب امتنا لم يرضى له هذا هو المهر في حقه واجره مثله نفسه ان نفسه اجر الاب والجد وكلام اذا كانت وصيه من
شغلها وكذا نقض قوله من ماله محجور لا لا لقا وجب بلا عمل على العمل ولي فانه لا ماله لا يستوفى وغيره فان الاخرين
والولي غلط ماله بالمولاه وموافقه حيث كان فيه غلط والامتنع على ما في بيت الولي ومدين المرافعة الزمان
يقيم عليه المخرج غلطه او رادهم وان غطوا في الاكل لا يخرجه ماله من ذمته **وبغيره** **فان** يتبين على

نظم انه تعالى صالحك على الالف التي عليك تجسها بزمج واستعمل القول لان لفظ الصلح يقتضيه بخلاف لفظ الابرا
وكونه لا يركن الى التمسك به من الالف التي عليك او خطبك او غطبك او سخطك هك ونحو ذلك بالالف في قوله لا يشترط فيه
القبول ولا يشترط قبضه الباني ولا يقتضي في المجلس خصم انه اشترى من ادايه فان شرطنا القول في الابرا فالاشترى
بدله كمن لم يسلط الدين والادبوسا فلو قال ابراهيم انك من جسدك على ان خطبك جسمك او قال له عليك
جسمك على ان يبرئني من جسمك قال **الصلح** الترخيص لا يجوز وساعده اليه جود ولو كانت التمسك به المصالح
بما يقتضيه ليرجع على ما قاله الامام كالقاضي وسنعم الاستدراك والمصلحة لانه يقتضي كونهما غير متباعد
لانما يخص به خلاف ما اذا لم تكن محبته وتضمين كلام الشئيين كلام المصنف هنا وكلام اسلمه الصمد وانما قاله
الامام محبته وعلمه جاري مع مقتضى لفظ الحق فانه في الحقيقة استلزام الجسد واستلزام الجسد في
اشتماله كلام الشئيين من ترجيح اعتبار المعنى هنا لا ينافي بين جديهما اعتبار اللفظ في اشتراط القول على
بلفظ الصلح كما في اختلاف المدرك وفي اصل الروضه لوجوه عشرة وادعية ابراهيم المارني عن الحسن الكاظم
لم يبرأ منها الاصيل لان ابراهيم النعمان لا يوجب ابراهيم الاصيل بخلاف مصاحبه من على حقه فان الاصيل يبرأ عنها
الصلح ان ذلك ابراهيم لان لفظ الصلح يشترط تباينه المحقق بالتبديل عن الكثير بخلاف لفظ الابرا ونحوه انتهى وقد
يخرج اخرا من انظر من الفرق بين لفظ الصلح والابرا مع اتحادهما في المعنى وان توقف فيه الرابع ولا بد لعدم الصلح
من وروى على المرفوع كصالحك فانه غير ابراهيم فانه ابراهيم في اللفظ في لفظ الصلح ليرجع اذا
اقتضى عا ولا يبرأ منها ومثلا البراء كما جرى عليه مع مقتضى خلافا للويلي واذا جرى الصلح على شرط
فان شرط منه زيادة وصفه كان شرط **تغيير** لوجله ومنه ما لو صالح من وجله لسنه على قول
بضمها وحياله اسلمه لا تشمل هذه الصورة لقبضه بالجلول **او في** كسره عن كسره عطا وروى كان
صالح عن ما به موجب ما به او ضمن معلوم او عن ما به كسره عا به او ضمن معناه **بطل** الصلح اي لم يصح
وعدم الدين باستقاط الاجل والتكبير وحالا لا يسلطه مع فساد اشتراط المصلحة في صورته كما في مقتضى
يجل وجله او اداها كما عنه كسره جاز الدين بقوله فيسلط الاجل والتكبير لصدد الابقاء والاستيفان
اظهارها وحملها اذا لم يرد على طين حجة الصلح وجوب التجيل والامر بسلط ظم الاستناد كما قاله فيما لو شرط
بيعها في بيع وانما في على طين الحقيقة فيه عليه ابن الرضوخ وغيره وقال الاستدراك في طهرت عليه النصوص
فلكل الفتوى علم **او شرط فيه** نصي وصفا كان شرط بدله التجيل او الجوده **خبرها** اي التاجيل للجلول والروية
لكسره عن صحيح مع خطا وروى في صورتين كان صالحا عا ما به حاله بان لم يوجله او عا ما به صحاح بما به كسره
فمنه لفظ وهو الصلح في هاتين الصورتين هو الذي يجلل اي لم يرجع لانه وعرف به المال بالحق الاجل او روي
بالتكسر بخلاف لفظ كان صالحا عا ما به حاله تخمينه موجب او عا ما به صحاح تخمينه كسره فان لم يوجله ولم يسلط
فلم المصلحة تخمينه حاله في الاداء وصفا كان في التاخير لان لفظ ليمه في مقابلته شئ حتى يقيد بفساده لان ذلك
ليس معا وحمل حسام خط تخمينه وبالحق صفة التاجيل او التكبير بالباء والاول ما به دون الثاني فيصح
الامران في التيسير لانما جيل والتكسير لفظ في الصورة الاولى والاولى كان صالحا عا ما به موجب تخمينه جليل روي

ما به كسره تخمينه صحاحا فانه لم يوجله لانه بدل الصلح في مقابلته للجلول او الصلح والصلح بافرا حقا لا يقابل بالاشترى
وانما حصل ما ترك من القدر لاجل ليرجع التركة ولو صالح عن الف درهم وتضمن دينها بعينه بالثمن درهم فخرج
او في الذمة جاز والفرق ان حاش الذمة لا ضرورة الي تقدير المأوضه فيه فيجل مستويا لا حاشا لا حاشا
من الدين بالالف الاخر بخلاف الصلح من المعين فانه اعتبارا فانه ما عا الف درهم وتضمن دينها بالالف درهم
وهو من صور مدجوه ولا ينافي ذلك ما من في سلم الامام لان الصلح هنا صلح خطيطه متبع بها الاعتياض **ولما**
الصلح حاله كونه بالكثر فيقتضيه ما اكلفه الخصم من جنسها او بوجله لما فيه من الربا ومثل مصاحبه غاصب دينه
بكثر من من جسدك ويجوز **ولا خصوصية** سبقه بين المتصلين فلو قال من يبرئني من جسدك على ان يبرئني من جسدك
كذلك ليرجع لان لفظ الصلح يستلزم تقديم خصوصه فم ان يبرئني من جسدك وان لم يبرئني من جسدك
كما قاله الشئيين وضاع عنه ابن الرضوخ فيما قاله لفظ الصلح للبيع كما في وجهك بعشرة لا يبيع نظرا لفظه وان قوله
البيع في هذا السياق بان هذه استعملت فيها لفظه غير معناه بالكلية وفي حصيله الصلح استعمل في معناه كقوله
شتره فصح ما قاله وبيع الصلح سببا في استمالة لفظ البيع الاصلي للخطيطه والصلح من التردد وصلاح الكفار عن
الكفر عنهم قال ابو جعفر اسري متا في ايدم اذ لا دخل له فيها ولان الدين في الاول ملك المدي فاذ كان يبرئها
فقد باع ملكه ملكه ارباع الشئ بخصه وهو محال ولوقال وارث اسرتك حتى تن التركة ليرجع اذا
يخرج عن حكمه اعيانا بالتركيب والقبول وروى بالابرا لفظ الصلح **علي** **نكار** او سكوت من المدي عليه ولو
صلح للخطيطه اذ لا يمكن تجميع التبرك مع ذلك لاستلزام ان يملك المدي وما لا يبرئ من يملك المدي عليه ما يملكه ويبرئ
على ما لو كسر لفظه والكتا به في تمامها فاعلم على شئ ولا ينافي ذلك جسد في داوود عليه السلام عليه وسلم قال
لم جليل اخشيائي موارث ولا يسلط لهما اقتضاها في حقها للفقهاء استلزام ليجل كل ملك صاحبه لانه شرط في ملكه كونه في يد صاحب
والسراج واما التجيل مع ليلال فمن باب الروح لانه اقتضى ما يمكن جيلته بخلاف جعله يمكن استئثاره واليمين المروية
كالقرار وكذا تمام بينهم بعد الانكار خلافا لما به حكم كلامه فيصح الصلح بوجها قاله الماردي واستشكل الغزالي
قبل التمسك بالملك لانه لا يسبيل الى الطعن **وجا** بان القول الى المصالحه يد على حقه عن ابراهيم عن
راية الشراح انما لذلك ولو ادعى عليه عينا فقال له ردتها اليك في حاله كانا كالتبريد اما لم يرجع الصلح بقوله
قوله فيكون صالحا على النكار والافتقار في الرد غير مقبول فيصح لا قراره بالصلح هذا في فتاوى الجوزي ولم يصح
بالاطلاق مطلقا فانه ليرجع ان عليه ثوبا **وجا** عنه قبل ما من ان القول الى المصالحه يد على ثوبا فانه
والبري الحق في ثوبه وبين اسم تعالى ان باخر ما بطله في الصلح على انكار كذا في الصلح على المدي كان
كافرا فقيم ما ياتي في حصيله النظر ولو انكر مصلح فصار لم يبرئ اقراره صرح الصلح ان كان الماردي لا غلط
من سبق الاقرار له فان دفع قول الاستدراك اخرا من كلام السبكي يستلزم الصحة لانها عا ان العقد جدي بشرطه في
عليها او في نفس الامر وعلم الفرق بين هذا وما عا في ما لا يبرئنا فاجا نداء في الشرط هو الملك موجود في نفس الامر
بخلافه هنا اذا اقرار اقراره لا يبرئ من ماله وجوه من في نفس الامر وقوله ما ياتي بما فيه ليمه ليس بانكر
خلافه في اوجبه او وجب ابراهيم ما عا فانه لا يبرئ في التماس التمسك والا وجهان اخر في ابراهيم اقرار

وحيث لا جمل ماله من قسم الا لطبيعته نفس حصة فالاصح انما يوجب دينه بدينه لانها مال له مال فان كلاً من الجمل والمالك
يملك بهما مالاً بملك بملكهما وانما جوف ذلك الجمل هو انما الميراثية المتعاقبة في المجلس وان كان الدين بدين يوجب
في استحقاقه بان يقدر ان المال استوفى ما كان له على الجمل واخره الجمل عليه وانما استحقاقه جمل ومجال
ومجال عليه ودين للمجال على الجمل ودينه للجمل على الجمل عليه وصيغة وكلها تحذف من كلامه الذي وكلها
شروطه **قوله** حواله منقوطة على وجودها كلها بشرطها وانما تحذف **باعتبار** **جمل** فيشتط شرطه
لان له المال الذي من حيث شفا فلا يلزم منه معرفة صاه انما يحذف بالصيغة بغيره بالاجاب والقول اولى
بغير اصله بالحق وان اراد به دليل الشرعي وهو الصيغة لانه لا يراه ولا عكس بعينه عبارة احسن من فهم
اخرى لانه لا يراها بالضرر بان لا يجب على احتمال الرضى بالمولة ولو على مالي خلافاً للجمل ولا يتعين افضال المولة
بل هو اولى بوجدي مضاه كقوله في فلان او جعلت ما استحق على فلان ان او ملكك الدين الذي عليه يحذف
ويظهر للملك في المطلب ان السحق على فلان كالحكم عليه قاله المتولي وهل يتحقق لفظ البيع انما اعني اللفظ
ليريقط والمحاكي انفقته كما يجب بافظ السلم انتهى والذي يقيه ان كفايته فيها ولو قال ملكك على فلان
ولم يقل بالدين الذي على غيره كما به كما اقتضاه كلامه واعتقده السليمان وغيره وانما دفع **دين** متبادر
مستوفى لازم كما قلنا بعد من الدنيا اراء حكمه الزوم كما قلنا في من الدنيا **وعلى دين** كذلك ويشترط فيها
البيان ان يكونا **باعتبار** **فيها** بان يكونا مستوفى الزوم لازم الاستفاد الزوم ولا عكس فتعريفه هو اولى
من تعريف اصله الزوم كما يستفاد فلا يجب بالدين ولا يوجب دينه بدين ولا على من لا دين عليه ولا
ما في عدم الاعتياض اذ ليس عليه شيء يحمله عوضاً عن حق الاحتمال فان طوع باؤدين الجمل جاز ولا ينافي
بذلك قوله ولا عليه ولا بين خبر لازم ولا اصله الزوم خلافاً لما يوجبهم تقييد لما في اشتراط الزوم بالمحال
عليه لا به وله عليه كرين الجاهل في تمام الجمل لعدم ثبوتها فيها حينئذ خلاص بعد التام **والاعلى** ما لا يوجب
الاعتناء عنه عند دين السلم او الجاهل ولا به لانه لا يجب الاعتناء عنها مطلقاً **وغير كتابه** بشرط
ان يحل السيد غيره عليه كما يصرح به كلام المصنف فلا يوجب لزوم حواله الاعتياض عنه من غير الاحتياط
عليه **الاحتياط** في باب الكفاية كذا في الاصل على حواله الاعتياض عنه وهو ما جازي عليه في المتعدي واعتقد
بصح ولا ينافي في الاول لانه محمول على حواله من المكاتب وعلى التمسك لانه دفع الخلال عليه ايضا لعدم لزوم
على المحال عليه اذ لم استقامه فلا يكون التام اذ دفع للمحال اسحوالة المكاتب سيده بما لا الكتاب فيما في
كما ياتي وان كان غير لازم ولا احتياضاً عنه وكذا اخواله السيد غيره بدين محاسب عليه كان الرضى لاجباً
عليه الا داخلان مال الكتاب وكلام الرافعي يقتضي عدم الجواز حيث قال عن الثوري ان ثلثاً بدين الحاكم او
بغير نفسه تحت التامة عليه والا خلا ولو احال على غيره بدين محاسب جاز ولا دفع اعتباراً بالدين وعليه الجمل
بعضها ولا بالزكاة وعليه وان اختلف الكتاب بعد امكن لامتناع الاعتياض عنه في الجمل ولا ينافي فيه خبره
اذا وحها على الرضى المأمور به ونقض بين صحيح لم يتعدي عليه ولو في نفسه وخبر المجلس او الشرط لانه
يحول اليه الزوم ولا يضر عدم استقراره معني انما لا ينافي من انفساخ العقود ثم يتلف حلاله لانه لا ينافي

هذا الامتناع لان الاجرة تبطل معصية المدة والصداق قبل الدخول والموت وتكونها لا يوضع فيها الا ان كان وضع ذلك صحيح للمال
بما هو عليها بل جازي بغيره وشرط جواز الجواز بان لا يكون مما يعارض عنه كافي التمتع وعبارة
المصنف فينبغي دون عبارة واصل فان امتنع فيه لا امتناع الفرق فيه قبل المتقاضى كرس حال السلم اذا كانت
موصفا في السعة وكقسط يتعلم في الدفعة لم تفتح الجواز له ولا عليه والجواز الصحيح بان يفتح في زمن الجواز
لا يخرج ما هو بالان مقتضاها السردوم ولو بقي قيارا زادت مقتضاها وكذا عليه بالنسبة حتى البيع ولو اوفى بها والمقتضا
السابق لثاني المشتري اذا لم يبق له الا بطل عقد ايضا هذا هو الاوجه من مقابلته فاعلم المشتري ان غير صحيح
لواقتضا ما هو به من الجواز لم يبع وان ابيع من المشتري جازية وانما جازت في زمنه وهو للبايع او لما في اليد
التي لا يفتل من ملك المشتري لان البايع اذا احال ففي احوال فحق احوال ففوتت مخرجه الملك وذلك كاف ولا يشك
في ما امتنع ببيع البايع الثابت المحرم في زمن الجواز اذا كان له خلافا لا نفع المصنف لان لا تفسد سوا في مع
الدين بالدين وتسعوا في بيده فيما ذكره خلافا ذلك ومضى في حق المشتري البيع في زمنه وبطلت الجواز مع عقد
المصنف اذا ما مضى المشتري على الوجه القابل لعدم بطلان الجواز فيما ذكر خلافا ذلك وقد ينال فيه المظالم
ان الجواز على امتناع لا يبتل **الشيخ** **و** لا يفتت حصة الجواز على احوال الجميل كذا في قوله تعالى على **بطل** **عالم**
لا يشترط رضاه لان حقه في حصة الجميل فلا يفتل الا من شاءه كافي في بيع الاعيان ولا يجب عليه الرضا بالماله لما
حله له الباب وقض بقوله احلي كايصح ابيع يقول المشتري بعني واستوفين كلامه انه لا يشترط رضائي الجواز
عليه لان على النبي والمصرف كالمبيع والمال الذي للجميل فلان يستوفيه بغيره كما لو دخل غيره بالاستيفاء وانما
حقه حصة الجواز بالمر **وبنابر** اي حصة او سببه **في الدين** في حصة الجميل وفيه الخصال ولا يلزم المشتري
ان يكون قد **علاه** ولو جعله او احواله لم يفتل الجواز وان اثنى الدين في نفسه الام لا يفتلها وضم فلا يبع
من علمه بما لا العوضي وقضية ما ياتي عن المطلب انما ان يقول الجواز يستحق استيعاج شرط الصحة ان دعوى
الخصم للجمل هناك لا يفتل لانه سبق منه ما يقتضي الاعتراف بالحقه خلافا للجمل والماله بالساوي ان يتفاد
وقد يشك فيه قوله وصفه ان ابيع بها ما هو لولا التحوي اذا المذهب مثلا بوصفه يكون ذهب **وقدر** بالما يكون
قدرة الخال به حسا ولا قدر بالخال عليه وان لم يشاء واصل الدين منه حصة على نفسه من غيره مثلا **وصفة**
وفي **كفر** وباحل **وصفة** وكسر ولو غير المرئوي كالجواز ليست على حقيقة العوضات وانما هي حصة
ارثا في حصة الحاجزة على غير شيئا الاثافي كافي في الفرض وانهم اعتبر به السدي في الصفه انه لا بد من الاتفاق في الرهن
والفان ولا قابل بل لو احال بغيره او على غيره بغيره او احواله انك الرهن وبني الفان كاجزيم ابن الصباغ
والخويلد والرافعي في اذا احال من له الفاعل اثنين وهما منتصفا من عليا باخذ الخصال من كل واحدة خصة من
من يراه كل منهما على اثنين وقاله الرافعي ايضا في باب الفان في اذا كانت الاثافي عليا احوالا او خرضا من احوال علي
الاصل عقد بين الطرفين وسيرة الفاعل في المولى بالافعال بالمر من ايضا وصفي كلام المطلب ان لا خلاف في
وما امتنع كلام ان الصباغ وابن سريج ان المرء لا يفتل ولا يملك الا ما في حقيقته وان اعتقد به الغير في الكفيل
فقد قال الاستاذ في السبكي انه يستغنى عن النقل ولا يفتل في البحر يخرج انما في الجواز لا يفتل في السبكي في دليل سقوطه

التي هي واحدة في الدين بوجه الجميع كالاحيل وعنه لا خلاف فيها وادرسنا بين ما فيه خلاف استصارا ويصح خلاف
للمال ولو بشرط **تاجيل** له في اجل معلوم لان الصانع يصح وحروفه ما جعل فيه ذلك الحاجة وبشبه الدين
عليه سرحا اجماعا يقال في الحق الاجل بالدين المال واختصاصه بالاجل دون الاحيل غير مستبعد
لومات الاحيل والدين موجب كان الحكم كذا وتيل لا يصح هنا ومنها تيل لا اختلاف الدينيه ويري ما يقرب
وعلي الاول **لاجل** الدين على الصانع بل بشرط المثلول ولا يلزم التجيل كما لو التجرع الاحيل العجيل
وعلم من كلامه انه لو صحت المثل حال او اطلق لزمه حال او الموجد موجد لا اطلق لزمه لاجل او الموجد
حالا او موجد لا اجل انصر لزمه التجيل وخير فيثبت الاجل مطلقا في الاول وبعد صفى الاجل لا يثبت
في الثانية في حقه بها لا مقصودا على الخارج جعل عليه بون الاحيل وانه لو اجل جل طول لزمه لاجل لانه
لو تكفل كما لو موجد بون في تكفل بغيره كماله حاله صح ان كان الثالث التي المحض وانما يصح الصانع
بدون ثابت اي واجب حاله الصانع لا يجب كونه فرضا او بيع سبق وخلافه **فقد** المزوج وخادها
وان جرى سبب وجوبها لانه لو ثبت فلا يتقدم ثبوت المثل كاستلزامه وبكفي ثبوت ما عتدنا الصانع وان لم
يثبت على الصانع عنه فلو تال شخص لزمه على عمده الى وانما صانه ناكه عمده فرب مطالبة الصانع ولا
يبعد ان ما في هنا نظير ما سمنه العلي في قوله من انه يقول الصانع متضمن للاعتراف باستحسان شره بطله
فلا يقبل دعوى الصانع مقبلا له وخبرج بصفة الصانع ففقد اليوم وعلمه لو جركا فاما تجب لمطلوع الخبر
سوا تفقد الموصرينه ويخرج ولا يصح بصفة القريب مطلقا كما اقتضاه كلام الشافعي وقال لا ذرعي يجب
القطع بل لانها مجموع اي ولو خطها لبعض الزمان فان تدرها القاطن ذلك يصير دينها صح حالها **لازم**
صفه لا ذرعي الدين والمردم ان لا يستلزم على فسخه وان لم يكن مستغنا كما تفصح لمع قبل الدخول والتمه
تيل قيص الجميع كما جهم التوف ولا نظر الى افعال سنوهم كما لا نظر الى افعال سنوهم المستبصر بخلافه الم
بالبيع ولو كان الدين لازما في اصله كالتن في ثمن الصانع ولو صبح البيع على القوم كما سمنه والمبايع الى الم
بفقه عن قرب فاصح الى التوفق واشاره الامام ان يفتوح الصانع ففصح على ان الحيا لا يمنع نقل الملك في
التم الى البائع اما اذا سمنه بيمينه لم يجب وما اثاره هو الحق كاستغناء كلام الشافعي وانما صبح في
نكرانه للمبايع لهما او للبائع لم يصح الصانع ففصح بما ذكره غير الدين كالقود وعمل القود والشفعة لانه اثبات
مال في الزمة العقد فاصح فاده الاحكام من هذا قوله من بل قوله اصله حق انما لم له من ثمنه دينه على
انه يثبت ايضا الدين وهو غير صحيح اذ ما ناسا باب الكفاية فلا يثبت الكفاية كذا في بعض من حيث يثبت
لحق الممنوع اثباته في الزمة فانه يصح حيا كما قال والدينه لا يثبت الا بتكامل ما لم يصبه كجزم الكفاية
للمباله وان شرج في الجوز من هو عليه من استقامه فلا معنى للموقف به **معلم** منها وقدما وصفه فلا يصح
شمان المجدول ومثل غير المجدول كاحد الدينيه وقد يثبت قوله معلوم وتصح هنا في الجوز كتمان الارش
الصاحب بخلافه **لغيره** ولو كان المصنف في **دينه** لا يملكه معلوم السن والعدد ولا نه قنا عتقر جعل
صفها في اثباته في ذمة الثاني فيقصر من صفها ويرجع في صفها الى غالب المثل البلد ويرجع صفها بالاذن

عنها بغيرها لا يثبتها كافي القدر ولا يصح خلافه عن الصانع قبل المثل لا يثبتها بعد ولو سلم شيئا
فليست له اذ لا يملكه الا الذي اذ من قرب بخلاف الدين في من النيات ووصف منه ما كان مع واعية الا
عند الاذنا لو اخرج غير غيره بكانه بلا ضمان ويكده الاستوى بالملي لوان اذ الم كوان والكفارات عن الميت
وان اشق الاذن سحا سبق ضمان احرلا ولا يفرق بينه انه كونه الزكاف في الزمة او الصنع كالصنع المضمرة
ومن التضمين يعلم انه يجب تعقيب الدين هنا بما اذا لم يكن من اذ الصانع له بها وكانه كفاية الكفارة الزكاف
الربايح المضمرة له وهو مصق الدين فيشرط في صحة ضمان الدين ان يكون الصانع في **حرفه** اي في
مستحقه وان لم يعرف سببه تفاوت الناس في استيفاء الدين تسهلا وتشددا انما لكان مع ذلك غير ولا
حاجة الى احتمال ومنه يوحضان ما اذ في برابن المصالح وغيره من انما تكفي في ذلك لانه قد يعزل ويكيل قبل الا
ويستوفي بنفسه فانه موجود في بيت صاحب الاستاد ما له الى ذلك ايضا كونه ليروجه وراية الاذني
قال ان التليل لا يوجب المانع كنه عتب ذلك بقوله والظاهر انما الصانع اذ احكامه الحق تخلف بالكل
ذكر دفع الاجماع الغلي على الاحكامه لا يقيم والمجهر من الدين لا يصح من المدينه بباله وكن كذا لو كلفا
والمقار صنفه فالمبايعات في ذلك جسد لا يثبت يابن عبد السلام من دونه ان يثبت ولا يثبت ان ما ذكره لا يثبت
لان الكلام في خصوصية الصانع المدين الذي ذكره من اختلاف الناس في لاي كمال معاملته وحاول
الناس بالبيع على الصانع على ما اذا عرفه الصانع ان القاطن وكيل من غيره والبطان على ما اذا ظن
المستوفى له وجوده كان قريبا الان اذ اجماع الاطلاق لان علمه لا يثبت الحق وعلمه لم منع منه ان يرجع وحل
يشن طبعه مع صفه باب الدين مضمرة ويكيل اذا كان له ويكيل في الملبس به كذا الدين للعلم ان بغيره ولا يثبت
كله صقل وكلامهم في ثمنه في ارضه لانه الاصل واستيفاء الوكيل غير محقق واما كلام المصنف انه لا يثبت طرهما
لان الصانع يضمن التمام ليرد وضع على فحار المداخلة ولا يرضى الاصيل ولا مضمرة ليرد اذ اذنا الصانع
بغير صفه وعرضه فانه اذ اجماع اجوده يلزم باب الدينه بباله اذ اذنا او قاضيا باذن المدين
لانما يورديه في حكم ملك المضمرة عنه خلافه ما اذا كان ذلك بغيره ختم فليقر بانه يثبت وان يتبع ودين
الصانع في اشتراط كونه معلوما او جوابا لدية **الابرا** المشترا فيه نظير ذلك اعني علم المدين بالدينه
ان كان غير رضى كابل الدين فلا يصح الا بغيره عن بغيره جنسا او صفه الا في جواب الدين لانه فيقول الدين
ما في صفه بخلافه عن جواب الدين لاسيما العا بغيره فلا يصح يشتط عليهم بالمبايعه كما في الشرج والصغير والرجوة
في الزكافه وعليه الصانع كما لا يثبت كما يثبت لان الابرا وان كان قايما لانه المقصود منه الاستقلال بضم
كان الابرا في مقابل طلاقه غير علم الزوج ايضا لانه يد وله في معاوضته بخصه كلامهم بما لا عوض فيه فانه الزكاف
على انه في الرجوع من الرجوة قال المختار ان يكون الابرا على ما او اسقطت في المباله التي لا يملكه فيها ترجع
بل يختلف الوجه بسبب المسائل لقوله الوكيل وضعه وطريق الابرا من المجدول انما يذكره عددا يعلم ان الذي
لا يبره عليه ولا يصح على الدعوى فليقصد اليه في علم الممثل وان جهل الوكيل ولو كان في ذمته
بغيره من غير غيره وان لم يثبت كالا بغيره لعدم اعتبار القول فيه ليرد قد يلمر كذا في قوله

لا تاتي دليل ايضا بنظر اعطاء له لا عيب من الدين وبقوله كملت بزبد فان احضرته والاخر غير لازم له بل
كنا من يده لتخليق كماله غير وبقوله ابر الكفيل او انا كفيل المكفول لانه كفيل بغير ط ابر الكفيل وكذا
لان غير الكفيل لم يمع شرط **تاجيل اي تاجير احضار** ليكن قول ان علم الوقت الاخر له غير ان كفيل بغير احضار
بعد شهر فان احضر قبل الاجل فكما هو في المكان الذي شرط السلم فيه من ان استع لخصه كضيم بغير
تاجيل دينه جان والاستسلم للمالك منه فانه قد سلم اليه واستسلم ورضي ببقوله علم ما لو اجل بغيره لكان
تلاصق الكفيل ومن احكام النكاح انه اذا وج **طربا** اي الاصيل والكفيل اي طالبها المحقق ولو ارادنا حبسها
او ايماننا بالجميع او اوجدها ببعضهم والاخرى باقيم اما الضامن فليس له عزم عاوم وما الاصيل فلان الدين ياتي
عليه ولو انكنا فقال الضامن للمالك بيع او لا مال الاصيل فقال المحقق او يد بيع مال انكنا شئت فان كان الضامن
بالاذن اجيب الضامن والا للمؤمن لم ذكره الماوردي عن النبي ولو ضي او كفل اخربا لا خراخر وهكذا
تلمس حتى مطالبهم جميعا **وان ابر الاصيل** فان الاول ان يقول ان يرى اصيل بيشل البراءة بالبراءة والاول والاول
منه ومن المحقق او غير ذلك فان لم علي ذلك فهو من العكس الانية لا خاصة بالابر **بي كفيل** اولها بال
او البراءة ومن بعده جميعا سقوط التي **لا عكس** اي لا ابر غير الاصيل من المخرين فانه يرى هو من يرى
لانه قد تم فيها براءة دون من قبله لان الاصيل لا يبرأ بغيره فخره لا يفسخ ولا يقطع فانه لا يملك كل الرضا
المالوس بغير الابر كاد اباي فانه غيره فانه قبله ببراءة ايضا **وجل الدين** الوجه في غير خاتمه خلا
او مولا باقتصر على احدها اي الاصيل والضامن **كوفته** وهو موهماذ واما لخراب ذمته ولا يدل علي
الاخر لا فخره بالاجل بخلاف الميت ويستحق مع العورتين المذكورتين فانه يحل في الاول مطلقا وفي
الثاني بغير معنى الاجل الاقتصر على الضامن بموت الاصيل لما سران الاجل فيها يثبت في حقه بغيرها ما انفي
به ابن عبد الصلاح من انه لو كان ملكه بدين موجد لغيره لم يحل الدين بموته لانه ضمان دين في عين لا جنة
وهو تفصيل التخييل بخراب الزمة **لا بسبب** اي الجبر عليه بالنسبة لا بخراب الاجل والبرون المطلق
كالمرت كاسر في اصل الموضع لكن شتي جميع متاخرون اخوانا كلام الاحكام بالاحكام انما كان للنسبة
قال الاذني ما في الموضع سيمو وازاخر في التحقيق بخلافه وعلى تبا سيم يتفق انشاء له بالوجه لانه
اذا ثبت في الدوام فحق الاثر الاول ومثل الموت استتفاقة الفرق كما جزم به الشيخان وغيره في الكفاية
وتفلا من النص والردة ان ائتملت بالموت كما قاله الاسقوي وغيره كان الموضع **فان كان الضامن قد ضمن باذن**
من الاصيل فانت الاصيل تحمل عليه الدين وله ترك **امس الضامن الغرم يطلب حقه من التركة او ابر ايم**
من الضامن ضمنية ان يمكن التركة فلا يجد موجه اذا عزم وليس لورثة الضامن اذا سلم الدين من تركته لمحققة
مطالبة الاصيل قبل حلول الدين **واسر الضامن بالاذن الاصيل بالسلم** لان المؤمن ان **طوبى** لخاص به كما
يخرجه اذا عزم بخلاف ما اذا لم يطالب به ليس له ذلك لانه لم يخرجه من ماله ولا طوبى بشي وانما جاز لم يخرجه
لمطلب كماله بغيره من غير طوبى فما هو عليه على الاوجه كما في القتل وكما استدل به في الرمي
عن ابن مسروق واخره ان يقول للمحقق اما ان يظلم في اوتجرتي وعضان مطالبة ولي الاصيل المجبر عليه بغير

سبع

سبع اوسعة بغيره مالم يزل للمجر والاطالب الجبر عليه سواء كان النكاح باذنه كان امر باذنه و **ايم**
بالسلم للمالك **ايم** ليدفع او يرد المصدق مالم يعلم ولو عجز لم يثبت عليه بغيره **لا تحبس الاصيل** **تيسر**
وليس له ايضا ماله من الاصيل كما في المطالب اذ لا يثبت له حق عليه بغيره والنكاح باذنه المطالب بغيره الله لا يحس
تيسره ولا يلزمه ولا يبرم عليه احضاره فليس للمك وتيسره اذا استع اي مع اليه كما هو ظاهر من غير طربا
الضرع الاصل بديته مع انه ليس له حبه فانه يدفع قوله الاسقوي كالتسكي وغيره وان تعجز في الاستحار المحقق
عن من است الضامن المطالب بغيره بغيره عن اصنافه عن اذنا التي اذا سلم لم يطالبه وحسب وعلا بغيره
ولودع اليه الاصيل المال بالمطالبة لم يبركه بغيره والاضمان هكذا كالمؤمن بغيره فاحسب ان قال له اقتض به
عن كاد كذا له والمال اما ان يده وخرجه بغيره باذن الضامن بغيره فليس له شي مما ذكره لم يخرجه ولو ان
الضامن الاصيل او صاحبه ما سيجزم او به من الاصيل شيئا فاحسبه وقام به كنيلا ليرجع اذ لا يثبت له عليه حق بغيره
كما مر فان شرط ذلك في ابتداء النكاح فليس له الرجوع **موج** دينه بغيره ولو تركه وكفاية ونزوه وفيه **بذ**
من علي من ادي عنه سواء كان له بشرط الرجوع وهو اجماع ام مطلقا لانه ادي ما لمعه باذنه فاحسبه ما لو قال لخراف
دا بتي على فصله الذي فطما والحق في المطالبات وفانك فطحت في صيغة الضمان ونحوه بان الما من يخرجه
المانع اكثر منها في الامكان اذ الحرف مطلقا بالما من في المانع والمشا من في الاموال ولو كان باعرا من بين من
امتيرت نية المودي عنه وان كان الرهن حيا او اقامه اطلاقهم لا المودي **وجع ضامن** **يسر** اي بالاذن في الضامن
سواء انتم اليه الاذن في الاداء لان سكت لانه اذنه في سبب الاداء **نفس** ان ثبت الضمان بالبينه وهو منكم الرجوع
كالبان في المودي علي بغيره غايب انما وان كلا من باع من على الاخر باذنه فانه قد قام المودي بيمينه وعرضه
فان بدا لا يرجع على الغايب بالصف كونه مذكرا باليمين فخره مطلقا بغيره فلا يرجع على غيره مالم يذكره الكتاب
استبطل الاصيل ولم يثبت ذلك واخره فلا يرجع لذكره وخرج سبكت ماله فانه كان بين الضامن ليرجع ليرجع
ويجوز لانه كان رجوعا عنه اوج الاذن كان عقدا **نفس** قاله الاسقوي ولو ضمن عبد عن سيده باذنه وادي بعد
الحق لم يرجع كما لو اوجده ثم اعترف انما المدة لا يرجع باجره بغيره وكذا لو ضمن عن نفسه باذنه وادي قبل عقده
او عن مكانه وادي بعد عقده لانه السيد لا يثبت له عليه دين ولو ضمن دينه انسان باذنه ثم رده فانه قد
فاده لم يرجع ايضا على الاوجه سواء قال في ذمه ولا يرجع به الا خلافا لما اوجبه كلام بعض شراح المناهج لانه
اذا عهده عن نفسه فليس عليه ما لو ضمن عن اقله موافقة وحيث باذنه ثم ظهر ما يوجب الاعفاء وانقضت من الفكين
حق نقض فانه اذا اذاه لا يرجع به على ايمه كما يجزى اليقيني والجامع بين الميثلين في كل من انقضت الاداء حتى
الشرع الواجب على المودي بسبب خارج عن الضامن وحيث ثبت الرجوع فذكر حكم القرض حتى يرجع في المقبول وتلك
صورة ومحل رجوع الضامن اذا اذاه من ماله لان سبب انما ما عين كما ياتي في قسم الصدقات وحيث بعضهم ان علم ايضا
ان يودي عن غيره النكاح وخرجه به التام وابداه هو وغيره باذن من لا يدين الكفاية ان يسلم نفسه عن غيره ليرجع
فلا يطلق له الرجوع عن الكفاية ويروى بان هذه ليست نظير حيلنا وانما نطس عاها وسلم الكفيل المكفول وهذه
التي تروى بانها باعته انما لا بد ان يسلم عن الكفاية فانه لا يخرجه عنها وانه لا يخرجه الا من يخرجه الضامن

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

كان فيها اربع الصغرى الاغلاية في النظم وجزء من الاغلاية اذ لم يبع النظم بل كونا اما ان او مضى وبعثنا فل
 انصرف بها فاصلا ان ثلثا امانه وان كانا معنوية لو استخارا اذ اياها في جميع حاله في النظم ايضا كل صغرى
 البلقيني وهو عتيق بل بالصفحة ما في كيف شجرة العرف ولا جدي اذ اذيق به من قوله علمه لا يحل
 ان يصير امته للاستماع كما هو ولا **صيرا الح** لان امساك حركات على خطا من الاستماع فلهذا في ذلك في بعض
 المتعلقين ليس صالحا والحق انك لعل اذا استخاراه خلال من محرم من غير ان يكون متعلقا به بل لا بد من
 وعلى الحرف الحرف لتعدي بالا على اذ اذ يلزم اسامه **لا امة** فبين ما في قوله **غير شر لا اجنبي** اي اجنبي
 حيث لم يحل في اللغو بها لكون النظم وانما تحت اجاس في والوصية بتفصيله على ما في قوله عليه نعم كلامه على المسح
 والوصية له المتصفح فيها حيث استمع عليها الاستماع بالاسم ان يبرأ ويخرج من تحتها لا لا على ما في الاحتياط
 واذا لم يمتنع بنفسه لم يكن له فاعيد قال الاستري ولو لم يمتنع الا اجنبي من يجره الامارة فاستمع حاله ذلك مع
 للضرورة وحصره بالا اجنبي المنكر كمرها ورجعها وتكون مستندة عليه ولو في البيل الى ان يعلم ما كانا
 يستعمل حاسا من اسرها او المرحى لم يمتنع وهي ما قبل خلاف من قبل ضرورة وطها على الواردة كباقي ناله الاستري
 وفيه نظر ولا يلزم من الاعادة الوحي بل النظر للضرورة وما جاز في له والمرأة قاله الا دعي الى التي عرفت سمي
 اذ كان في جواز الاعادة كقصة المرأة ونزل الزنا كشيء لا جد لا يستثنى ما فانه انما يجر منظر الزنا على ما يبيد
 بالنسبة للعلم ان لا اجنبي بالنسبة للمرأة ونزل الزنا كشيء لا جد لا يستثنى ما فانه انما يجر منظر الزنا على ما يبيد
 الموت وبما اذا كان يمكن مع التزم على الضعيف الا في بيان اولي النكاح والسود اذ لا يجوز في وبينه
 وبحث الاستري ان اعادة اجل المرأة حكمه ولو كان المستعمر او الحاصل خفي استمع احتياط وصحة كلام المصنف
 عدم حصر اعادة الامانة ذكر وهو ما بحثه الشافعي وجزء ابن الرضا كما في بعض النسخ لان المتع في ذلك اجزا للمع
 وقت انما ضيق وجعل في ذمة الحق عدم وجوب الاجرة سر و ذمة ضيقة وجوز في القاسم وهو خلاف القول
 فاسم على حق الحكم فانا وعوم اما الشاهد اي التيمم التي يجب على الضيق الامانة من الاجنبي على ان لا يجر
 اعادته لا اختلاف في النظم ورجح في الروضة ان الضيق مثلا ورجح في الشرح الصغير المتع منها وصوب الاستري
 الجواز في الضيق لجواز الملوقة بدون الكبيرة والحق الركني لا لا في بالفتاة الامر بالجميل **وكن** تقتلها
 حكم في الروضة **اعادة عبد مسلم** انما في قوله وكذا فيكون لفاخر استخارته وسوا الاعادة والاستخار
 للخدمة وغيرها خلافا لما في الاستحسان وغيره من شرط عليه فخدمته تخلف الكافر اذ في السلم لا يبيع
 شرط اتمه المتع وان لم يحرم على صاحبه التيمم وغيره لانه ليس بها حكمه فله ولا يمتنع وطعن لازم فيما
 على جواز ارجاءه بعينه بل اوله لجواز عفوها ولزوم الاجارة ومنه علم الكافر ان له ملكه من المتع في الاجارة
 لانه الذي بها ابلغ ما ترفع قوله الاستحسان فاما ما في الاستحسان من جوعه فبلا عوض اوله انتهى
 اعادة الخلل والصلاح العرفي والحق الا في ما في الطرية والباقي اذ علم انما يستبان ذلك لفظها وقاله اهل
 القول واعادة المصنف وكتبه الحديث للكافر فله **اعادة** ايضا **والوان** علا واجابته **ختمه ولد**
 صيانة لمن الاول وكذا في الروضة استخارته واستخارته ما عرفت ان ورثه واستمع عطف عليه كذا في الروضة

منه وكونه ما يريد ويستحرم استعماله لان ما يضرب ولو ادها بالماله قبحا او فخره لم يمسكها نفس عليه كانت
عليه من كماله المتولي وانما في كلامه من غير ان يمسكها ايضا من ان يمسكها من استراطة العطف وما قيل
انها باخر حقا وانما صا ولها في عدم الاحتياج اليه لفظ او دل على نفس على وان سبقت اليه كان عليه لا يمسك
بغيرها من المستقر وهذا لم يمسك به ابتداء شخص بعينه وهذا قول بعض اصحابنا وهو المستقر في يد غيره
مكره لا يخرجه في قاعدة ذكرها في الاحكام لا حيث قال ولا اجرة لعل دون شتمه كذا قال وهو صحيح انما هو المستقر
لا يبعد انه مستقر ليدل على انما يمسك به او لا يقتضي انك لا تقول ما لك مما لك فليس مثلا **اعزك** ما ربي
الخير في فرك او انما يمسك به او لا يقتضي انك لا تقول ما لك مما لك فليس مثلا **اعزك** ما ربي
في التائيد والدية في التائيد في التائيد اجرة الخلل بعد التمسك به الاحكام ولا يضمن العين فان تدرى ذكر
الدرهم في انما لعله معلوم نقل اعادة فائدة وقيل اجاب عن صحيحه قال في اصل الردعه وهي شتيان على
ان الاخذ باللفظ انما هو في الاستوى وقته نصيب الثاني اعتبارا بالماضي لا بحكمه فيها بدون ذكر الدية
في الاضرار ولو اعطاه حانوتها ودرهم وقال اخيرا نسبة او اراد به او قال انما هو فيها كلفك تالمات في الازالة
عامة في الروام او البذر فليس لاجنه كما يوجب ابرأ وعنه وعنه اخرا عام في الدكالة والقول قوله في الضحك
في الاضرار **ولم يمسك** عينا ولو كانت اعادة اياها **نكالي** كان راي شخص اعي في الطريق ما يكون ثابت
لا كانت اعادة اياها **التخلع** **ميرسون** **د** في الميراث المعادة انما كان له ميراثا لما حوز به الجسم لما هو من قوله
صلي الله عليه وسلم علي ايما اخذت حتى تزيد ولان الا حاز به ومكرهه تاولر لعل المونة على المستقر لا يصح
انما هو وحضر به من الردعه العين تلتزم المالك فقط كما يحرم به جميع مقتضيات لا فاسد حقوق المالك **ولم يمسك**
المعكوب ايضا **يوم** **تلف** لكان يده يانه او بالذات من اولى غيره ولو غير مقتضيات كان تخرج ظهرها باستعمال
غيره ما دون يده كذا لا كما جازها مقتضيات عليه لغيره داود وعنه العارضة مقتضيات وتاسا على الماخوذ بجمته
الجسم فانه يضمن بيمينه يوم التلف ايضا جامع وجوب الرد وانما يضمن بيمينه يوم التلف لا يوم التمسك ولا بالتعدي
اليمين من التمسك الي التلف لانه لو اعتبر احداهما لادى الي تضمن الاجزاء المحقة للاستعمال الماخوذ فيه واخذ
ما حيا الاضرار وغيره من انما يمسك به على اليه لردعه وانما كانت العارضة فتشبهه بغيره ولا وجه ما جرى
عليه السبكي كما يرد في ضرره من ان المتالي يضمن بالمثل على التماسا واما ما روي على العتق جري على الفاليت
ان العارضة مقتضيات ولو اعادها فبشرط كونها انما هي الشرط وضع العتق على الا وجه تكون مقتضيات او بشرط انما
عنقولها بغيره من مقتضيات الشرط فقط ايضا كما قال المتولي لكن تفرقة فيه الاذري ولو دلته بيد المستقر فالولد
اما تفرقة بينه وبينه ما هو او اوسا فمقتضياتها واما ما روي على المالك فكذلك انما انما ايضا لانه لم يمسك به
به بل يتصرف بغيره من اسمه وانما يضمن من ايدى ميردها لملكه او وكيله في ذلك او للمالك ليعينه او جرم كان يرددها
لغيره الذي اخذها منه وتعلم به المالك او اخذها منه تفرقة كلفه عنه المتولي او تفرقة لاله او تفرقة بل يضمنه
فانه ارسلها الى من تلت في الضرر عليها بشرط التلف المختص ان يحصل **لا باستعمال** سواء حصل حال الاستعمال ام لا
تلت على ايدى او اخذها باستعمال ما دون يده كلس او كرسب العين وكنتك الرواية بالمثل المختص وانما كلس البيعة في التالفا

او هدي في يد المستقر ليعينه وانما يضمنه الاستعمال لانما يضمنه اياه كذا في
عليه الاستوى وقته انما هو اذا اريد على وقت الفسخ ويضمن منه والاحسن كغيره
انما هو اوعاها من مقتضى من لان ذلك من مقتضى مطلقا له العاقبة وبه ما روي المستقر
فما في المستقر دون ضرره ومجي به المستقر في ملكه المقتضى لغيره حوزة الرد او على ملك الدين
به عليه المستقر وقضيت له لا يضمنه انما هو في مقتضى الرد من المستقر او المستقر او الاخذ
من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر
المستقر وانما هو على المالك يرد بما تفرق من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر
من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر
التلف وبذلك ما يقع استوفاء من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر
لان يد المستقر في المتاع ليس يد حاز من حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر
وخرج بقوله لا يضمن ميراثا او كذا وكذا في حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر
لا يضمن حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر
انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر
و لو وضع متاعه وقال لي كذا سيرة من فعلت فليكن غير المتاع من كذا ان لم يكن عليه متاع اخير ولا يتوسط متاعه
مستقره بغيره مما عليه حتى لو كان عليه متاعه من كذا انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر
بل يضمن المالك متاعه ان لم يمسكه من حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر
عليه ان يمسك المالك المتاع انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر
لما حوز المتاع بغيره من كذا انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر
المالك كماله العارضة تحت يده بغيره من كذا انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر
انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر
فيهم من جهة المالك يقتضي ان العرض انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر
يا كذا بغيره من كذا انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر
بينهما وبينه من كذا انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر من انما لو كانت حوزة به ايدى من المستقر

فمنهم من يراهم بعد نكاحها وتجب ما بين المتبينين حواشيها على الام ونطح به البعوى وغيره وتلجج الاكثر من هذا
وما فيه التراب فلو لم تنقض اذا فوجئت بعد اخذها منها فالذي يظهر ان يتبين بنية النكاح تال السباي ولو لم يكن له بنية
ولا يبعد ان لقها مات فلا رد ولا مثل انتهى فخصيصة كلام المطلب وجوب الرد مطلقا قال الاسوي وهو واضح ولو
الرد من مثله لقلقه لم يستقر الى اذن المالك كما رجم الراعي واستشكل لا ينوي بانه في النكاح لا يتبين الا بنية
صح وقد يجاب بانه هذا مستثنى من غيره لا يرد لان لا يجوز له رد الاصل الا لغيره فقله اولى ولو
جبه المالك بين الرد وعدمه تخبر وان النكاح باجدها متبين اما اذا كان له عرض في الرد فكونه متبين ملكه او ملك غيره
او قل له اني غاصر وعشي منه ضامنا او تشابه ولم يتبين بنية المالك في الرد او عرض في الرد فكونه متبين ملكه او ملك غيره
منه المالك ليطالب بغيره لغيره وكذا ان كان له نقص الارض ما لم يبره المالك عن الارض كالحرج في الميراث
لانها الارض حبيثة وحشة كان له عرض في رد فرد هذه المالك من جهل لم يسطر وان كان في الاصل بسط
وله طمير حفرها متديا بقرها ان بقي والفقير خلا فاما بعد كلام الماوي فيرد عن غيره من الرد في هذا فان
طال به المالك بده له من نكاحها المالك باستدائها وكان لا عرض على المالك الا خوف ضامنا من يتبع بينها
الرد عن الضمان بدها وحرم حبيث **الميراث** لا يتر من الميراث بعد حدود من المالك ببقايا يقطع
عن الضمان به حيا وخروجه عن ان يكون جنبا وشعرا فلا عرض له حبيث في العلم فان نكح بده التراب لزمه
نكح وحفرها ثانيا والمرد بالارض ما يشاء الصريح والصحي فلو منع من العلم ولم يملكه ضمت ببقايا كان كالميراث
باستدائها كما قاله المتولي ونكح الروابي وابن الميراث عن الاصحاب لغيره من لم ذكر فيمنع عن غيره
الرد اي اذا كان له عرض في العلم كغيره ملكه ذلك وان رضى المالك بالاستدعاء خلا فاما الميراث فكل
المال في كونه الضمان عنه حيث لم يرض المالك بها فلم يظهر ما روى وطرواها المالك بانه نكحها
ولما كان تكليفه ذلك وان تركها له هيب او اعراضا اما فيسقط التراب الذي له من النكاح او ملكه او ملك
غيره المالك بده له من نكاحها بانه وجد في المالك في طريقه او طريق غيره ولم يملكه على الا وجهه فقله عليه بده
اي التراب ونحوه ما لم يطلب المالك بده له لم يملكه **فصل في النكاح** النكاح هو ما يشاء من التراب بحيث
يقود التراب الى حبيث الاول وعليه اجرة الارض لمدة الخمر والرد وان لم يبين في نفسه لانه قدما بسبب
فيه وعليه ذلك ارضه نقص في اختلاف سببه **لا اعادة جدار** عضيه فان تقدم في بده الميراث فلا يلزمه
سري الصلح بما فيه بل يلزمه الارض ما لا يلزم البه بانه العلم لا يكاد يتفاوت في شبه الخالي وهيئات الابنية تختلف
فأشبه الموقوف ومن لم يرضه لغيره او لغيره من ساس جدار ولكن الرد من غير اختلاف في البنية كانا كالميراث
وكل هذا عند الشك فلو اتفقا على اعادة كانا جاز خلا فاما لو حرمه كلام الماوي لان التراب لا يرد ولا يرد
المالك **نحو ساجد** اي فضيعة عضيه اخر منه وبني عليه لنفسه او غيره او اودعها في سفينة له او لغيره وهي
نحو من التراب وفي هذا غيرهما من انواع التشبه وغيره **من با** وان عطلت بنية وكان المسجد بقية اده
بقوله **نيل** اي بان بقي لها بنية وان تلت وتجب على المالك جازيا ومردا اي مع ارض النفس والامر
اما اذا تضمنت بحيث لم يبق لها بنية اصلا فليس بها ما لم ينجب بينها ولو جعل المحضوب با وسير بسايرهم شرعا

مفتي

هذه ارض نكحها فلو لم ينجب بينها او من **سبب** قبل تحققها ايضا كما ذكره شيخنا جري عليه الماوي وغيره
وعرفنا حرجا فلا نكحها من راسه وان كانت لغير المالك ولو جعل المالك لغيره **لا** حال كونها **الميراث** يعني بغير
ان تكن في حجة فلا ينجب منها جديف **منها** كانت **نفس** تحقيق بغيرها وعليه ما يجرى من محرم نفسا ومالا وللماضي
خلا فاما في الماوي فينجب منها خلا فها في غير ذلك بل ياخذ بنية الميراث التي تيسر ان تقع لان لا تقوم في الميراث بغير
الصهر الى النكاح وغيره كمن قال بخلاف عدم البناء لها وقيل ينجب منها ان كانت فارغ من الميراث وادعاه ويرد
بما تقرر من الفرق بينهما ولو اختلفت بسفينة ولم يوقف على النكاح الا بصل الكمال لم ينجب فله بنية الميراث
وقد نرد هذه على غيرها وخروج بالحرم الذي قبله بصله وكانه اغسله لغيره وادعاه لم ينجب به في الخط
الا في عيان الساجد مثله غير انفس الذي وادعاه في اطلاق اخذها وان كان ماله وقدره ولو جعل على ما لا ينجب
اخذ المالك له لو صبر الى نكاحه لان قربا ونزع البنية في **نحو** حرج حيوان **نحو** امي او غيره **ان**
من نزع محض ورجع بنية خلا فالتقيد للماوي بالملك فان خاف في ذلك لم ينجب من غيره من انما لم يرد
ذلك المتبين في غير الا وهي خلا فالتقيد للماوي بالملك فان خاف في ذلك لم ينجب من غيره من انما لم يرد
لنكح ما كولا وللماضي كغير المالك وللهي من دمج الحيوان لغيره كوله وهو وان كان من سلام يقتصر لانه
لم يوجد في الباب غير نوجب الانكشاف لاجله احتياطا على الظاهر لاسيما وهو ما في الاصل من خلاف
الحيوان الذي لا يودي بغيره خوفا من المالك لانه لا كل خاصة وفيها اذا خاطبه جرحا لادعي التراب عليه وان
جعل المالك كمن قرب اليه مقتويا فكل ما خلا جازيا **ما** من الحيوان **نحو** لو كان **ادعاه** وانما ينجب في
البنية لحرمة الميراث وقيل لا ينجب من الا في اذاعات وعليه جري الماوي لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم في
البيت كسر عظم التي وجب **ب** بعد نكاحها بان ذاك في الكسر ومن هذا نوع لما جرح في رقبته وانما
نكحها لم ينجب والانع وصح في الكفاية كما لا يرد **اي** لم يمت وكان **اراد** او كسر او نون وهو محسن فيها
يظهر ولو وجد ضابطه جرحه لانه جرح محرم فاشبهه الكلب الذي لا ينجب والزا في المحسن والمجرب والمرد عند
خياطته به وما تقرر من علم ان قوله محرم لا ينجب عن قوله وان لا ينجب لانه لبيان انه الجرح بالاحترام وعدمه عند النكاح
لا عند التباينة وهذا لا يستفاد من اطلاق الاحترام على انه يستفاد منه ايضا من قول الامام الا وجه
انه لا ينجب منه لان المشقة بحرمه وليس كما قلنا بالبيت لقرع اسلامه ولو خطب بالمحصر نحو نكاح
فيما سرت حيث حرم نكاحه وجب بنية الميراث على المالك او في الجرح والفرق عليه كاسر وجان عضيه
استدائها لغيره حيث لم يجرى بغيره مقامه وحيث لا خلاف المالك فيها اذ وقع له في جرحه او قتلها
ولم يكن اخراجها الا كسرهما وحرمه **كسر طرف** او **كسر** **نحو** انكح الوانج وانما جرحه في ذلك ان لم يكن
هو المالك كما هو ظاهر **وبار** اي مع غيره ارض النكاح بالكلية او بالجزء انا دخل الخصم
ملكه ساوان ان وقع بغيره او بغيره اجنبي او لا ينجب بغيره **لا** ان كان بغيره يملك البيت او الميراث فلا
ارض حبيث **المالك** لانه الذي **نيل** ما اوجب الكسر او الدم سواء اعد او سيرا او فرط حتى حصل ما اوجب

وهو حق وان قيل الفرق بان علم ما من ان الموطورة شبهة قد دخل تحت اليد بخلاف الزوجه حيث خرج
بغوي يقي اليه اضر به الحكم واجتمعت ومن انتج التصرف حسبه ليرده حاكم اذا كان الخاص بملكه او خرجا فلا ضمان
في شيء من ذلك لان يد الحكم طامية بطلان ضمان الخاص لثبوتها من المالك ويد الاخرين من المالك وللزوجه
مصلحة علي يد من لا ضمان عليهم بخلاف يد الاخرين خيرا ولو حسبه فانه يضمن كافي الرخصة واصلا في النقص وقيل
ان عزم الضمان كان الخاص بحيث تفرقه مطلقا فلا ضمان له والى وقال ولله في تقسيمه انما كان
المردم بغير الامتناع والاوجب لان الترتيب جليل في جميع وانما المالك مع القدره علي هذا يعني تنزيل المالك انما
وهو من غير ما لا ولا احد الا اول وكان شبهة القول بطلان الاخذ مطلقا سقطت عنه الامتناع عند من يرضى
فهم في اقرم عنون براه ويؤيده ما من عن الماوردي في التبيين واذا غرم الاخرين الخاص بملكه مستقر عليهم ضمان
عائنه عند طلبه بوجه باق علي الخاص بملكه لا يضمن ما يخص من الخصم قبل وضع يده لانه لم ينفذ في يده
فلم انه علم ان الخصم **ووجه** علي الخاص **ان جعل** الخصم بالايضين لواجبه من ماله بان كانت يده في اصله او لانه
لم يثبت كرتين ومساخره ووكيل ووديح ومقتطع لم يملك اذا التزم بيمين علي الخاص دون لانه دخل علي ان
يده بآية عن يده وذلك يقتضي الرجوع ولا يثبت في كونه طرقي في الضمان **لا باجماع** **ولا خلاف** من ماله بان كانت يده في
الاصل ضامنه **اورثته** بان اضر وان كان يده بها ماله في الاول **كشتر** وشتره وصغير فلا يرجع علي اخصه
عزيمه في المالكه لثبوتها لغيره المالكه في نظره وخرج بقوته ما لو كانت تحت يده فخرج بها كاي في وما
الاول فلا دخل علي الضمان بل وعلي التملك في جفته فلم يضره الخاص ولا يضمن زيادة كانت في يد الخاص ونصته
ما تقرر انه لا يضر في التمسك المشروطة فانه في المسجل فادخل ليعين بيمين المالك فاذا غرم الاخصي لم يرجع و
بمنه نظر الي وجود اصل الضمان وان لم يدخل في العقد علي ضمان الاخصي ومن تراخى عنه الاجرة من المستجير لم يرجع
بالعلي تنصيصا بان يضمن بوجه من الحق علي ضمانه وقرار الضمان علي التمسك ايضا وان كان يده ليد تاييد ضمان
كأقاله الضمان وغيره فلا دخل له في الصفه لانه دخل علي التملك والذي يضمن المشتري وغيره هو التمسك القبيح
الي التمسك **ولا يرجع** المشتري حيث جعل الخصم علي الخاصه الا بالثبوت الذي غرضه له لا يضمن ولا **ينجيه** بغيره
لما كان في مقابلته المبيع وان نقص الشيء عن كماله الشا عطف ضمانه فلم يرجع علي بغيره ولا يرجع عليا بآية من حيث
الشر بسبب عين وثقل عضو جعل المشتري او كافر سوا المالكه وغيرها كالا يبيع بالقيمة من المالكه المثل لشبهة
بين المثل والاجر يرجع عليه اذا غرم المالك بطلان ما دفعه وقوا به لم يضمنه بخلاف ما غرضه له بطلان ما استوفاه من اخصه
منه في مقابل وطيه لانه المبيعه فلا يرجع به لان منصفته عاده اليه ولا تملك المالكه فلا يضمن **لا يبيع** **ينجيه** **ولا**
حرم بغيره وارضى نصه واولاده اذا غرم المالك لانه شرع في العقد فاني لا يلزم شيان ذلك وقوله الم ومنه لا
يضمن العاقل المتخوف حرا او اسير لم يضمنه التمسك الخاصه كالمشتري في ذلك وجهان ما في البليتي ومن بطله الاول
وتعليق مقابلته بان الاول هو المبيع والبايع ضمانه سلطة الاول بل عدم يده الاستوي بان يلزم عليه ان لا يبيع
للبيع بوجها فاسدا علي المشتري قيم الولد وليس كذلك فانما يضمن المالكه بخلاف المالكه اذا باع فاسدا غارما
ايضا لا اذا قدم غارما بفساد البيع وخرجه بان من شأن الخاصه لا يخرجه مع ما بين من التمسك بخلاف البايع بوجها

فانما نسب ان يضمن الخاصه بان يضمنه وتعليق وحل يضمنه الاول حرا اذا خرجت المبيعه ستم او لا بآية من حيث قال
الطلب المشهور الاول وحل غرم القيمة للمالكه انما انفصل حرا او مبيعا بوجها ولا يضمنه غرمه كاجرم به في الاثارة للقيمة
المبيعه ويعتبر جميع العلالة وخرج بقوله حرا ولو في المشتري عا لا بالقيمة لان الولد حينئذ يرضى بغيره فانه
يضمن لغيره في يده لم يبيع بوجها لا يبيع بيمينه اجماعا ولا يرجع ايضا التمسك من الخاصه عليه بغيره لم المالك في مقابل
وطيه لانه دخل فيه علي ان يضمن المبيع بخلاف يمينه الولد والى وانما يرجع الغرض بالقيمة علي غارم المالكه لانها حرة
جمع وملكه ان يضمنه بالبيع فاذا دفع انقضي التمسك استنجا دعا بطله وهذا التمسك باطل وانما غرضه لانه منصفته
المبيع وضمنه لو كانت الغرضه لانه لا يضمنه لم يبيع بالقيمة لطلبه التمسك ولو تعلق المالكه غرضه المشتري وبآية
علي الخاصه بارض غرضه **وارض** **بنا يبيع** وهو بان يضمن بيمينه تايما وسقوله لانه يرضى عنه في العقد علي ان المالكه
واضرها بما جاه بقرين الخاصه بخلافه المبيع وخرجه لانه شرع في العقد علي ان يضمنه المالكه ويطالبه ماله مضمونه
نارجهما اذا اضرها حلا بغيره فلا يرجع به علي الخاصه لانه شرع في العقد علي ان يضمنه المالكه ومن كان اجره
ان استحق بها لانه لم يملكه بالتمسك علي الاستخدام فانه لم يستحقها بوجه وصاحب ذلك انما هو من
اشتبه يده علي يد الخاصه بما هلا فانه دخل علي ان يضمنه كالتمسك والمهر لم يرجع به علي الخاصه او علي ان يضمنه
كاجرة المانع يرجع ان لم يستوفه ولم الرجوع عليه بآية من شاهه بضعه مضمونه المالكه وغرمه بطله لانه لم يزل
فيه علي ان يضمنه ولا عاده بغيره المالكه المالكه مع انه اضره في سخطه اشارة وعاد نصه لانه اشبه
بما لو خسر علفا وعلق به يمينه حاكمه ولو اضره مشتري اضره ما واره ولو اضره غيره لانه اضره ولا
يرجع بها كالمهر ولا يضمنه بعد الا لانه لا يضمنه ما لو اضره المشتري اضره ما واره ولو اضره غيره لانه اضره ولا
لاضمانا فانك انما لم يبيع بيمينه بخلاف ما لو تملك وعلي مستجير الخصم وصغيره اجره المثل للمالك فاذا غرم
المستاجر يرجع بالمسحوق في عقد الاجارة او اجره يرجع بها لانه يستوفيه منها ومضى العقد علي الفاسد والمثل
منه انما يرجع به المثل علي ان غرضه الخاصه لا يرجع به كقيمة الولد واجر المانع الفاسد فانه به وحالا
يرجع به ان غرضه يرجع به كقيمة العين والجزا والمنازع التي استوفاه **وان غر** الخاصه غير المالك بانضامه
بالخصم استقر الضمان علي العتق وان جهل او قال له هو ملكي لانه التمسك في الاخرة لا يرجع عليه الخاصه بآية
لا غرضه ان ظلم غيره فان قدمه لغيره كان الاكل تجا به بآية من شاهه في التمسك او ليهيمه بآية المالكه بآية
بغيره ان لم يرجع ومطيع الخاصه في دفعه مضمونه لا في تخلفه بما هلا يرجع عليه لانه اذا دفع له لا يضمنه وكذا في كل
ما استعان به الخاصه لغيره وفاته في دفع المثل بان حرام ولو يضمنه بغيره كان ولا يرجع به علي الخاصه
يرجع عليه ما ضمنه **وغير المالك** بان قدم المالك ما ضايعه **فان كل** وهو لا يضمنه لانه خاصه بغيره المالكه
علي السبب هذا ان قدمه علي هيمه ولو غصب منها وعسلا ودقيقا ومنه حلوي ثم غرضه لانه لم يملكه لا يضمنه
فانما هو المبيع لانه حرا كان وانما التمسك لغيره وحل لا يستحق لغيره الا بيمينه مستحقا وعلم من انهم
فان لم يكن غرضه بان دخل المالكه دار الخاصه واعلم فانما لانه لخاصه فاني بالبراهة **اورثته** **المالكه** **الامة** **المضيق** **الخاصه**

[illegible][illegible]

وتنقسم امر جواز الامر من كنهه فكله الوحي من خلافة وعلم فالذي يتبعه الثاني ولا يتم ان يثبت احد هاتين
يعمل للآخر من الشريطين نادى حضر الخائب وغاب الماض فانه كان الثالث اخذ من هذا الشك ولو استحيى حشر
عنى الماض وما ان الخائب فليحضر اذا وشره اخذ اصل ولا يترحقه لاختاره الا ان يحسن الادلة ولو صرح بالاول مع
من اجرة وثمن وغيره فاستلزم فلا يجرى الثاني والثالث بل باخذ كل منهما ما يتجسد **بالاربع** لحدوثه على ملكه
الاول كما لا يرام الشفع المشتري وعلى ذلك كما علم من العلم المذكورة وعامر اوله الباعث في غير مانع من غير القوة
بقي الثاني والثالث مع الثاني كالثاني والثالث مع الاول خلافا لما يوجب كلام الماري ولوليتي الاول او عرس فيما سمع
للملك يمينه وبين العائدين ثم حضرا لم يعلما عليه جماعا كالب الشفع لا يتلج به المشتري وغيره **بالحرف** فاما
باخذ كل منهما على **المادة** فافاد خرج الشفعين مختلفا بعد ما اخذ الاول ملك والثاني المصنف والثالث ملك لم يبد
كل منهما مع الاول على المشتري بالثالث كله والثاني على الاول بالشفع والثالث على البايع كايحج المشتري على
الباع لان التملك وتسلم التمسك جري يمين كذا وتسلم كلامه ان اريد الماخوذ منه ولو حكما المشتري وان لم يحدده
بما اذا امتنع المشتري من قبض المبيع للشفع فكيف يتصور لياخذ منه فانه كان غايبا لغيره فلكم من يوجب عند
في ذلك لم ينعاه لاحد من الباع كما ذكره المصنف وغيره على المشتري وان اخذ من الباع لا يتقوله الملك اليه منه
لا اذا اخذ الشفع الشفع بالشفع **ملك وان تدر** بالانتماء للمالك المشتري عليه بعد البيع وقيل الاخذ والميلان
شي من اجراء فلا يمنع ذلك من تلك العوض مع المقتضى بجميع التمسك لان ضرورة الشفع منه والمعرض من ابد البيع
وتعلق حق الشفع به فلا اعتبار له بالايه مع طر والعدم بعد التمسك ملك المشتري للمصنف وان لم يدخل في البيع ولو
جري وجب منه بدمه وكلا لا يرام فيما ذكره الخبيب بغيره فيما ذكر على التمسك او تركه اما اذا وقع تعلق بغيره فافاد ان
يحصن من التمسك وانما يحصل ملك الشفع بعد روثه الشفعين وعلم بالثمن بان ياتي **بالحرف** بالشفع او **اخذ**
بالشفع واخترت الاخذ بها اول مراتب بذكره كانه من باب المعاملة وغيره المصلحة لما ذكرته منها بانه وخرج من قوله
انما طالب بالشفع ونحوه لان مجرد المنة لا تدخل في الملك بخلاف عواذته فانه وان كان له من خلافه الا ان لا يحصل
سهم الا ان اتم اليه كون المشتري **تدري** **دعته** اي ذمة الشفع **والثالث** انما لا يكتفى بذلك وان لم يسم
الشفعين لان الملك في المعاملة لا يتوقف على المقتضى وخرج من قوله بان ياتى ولا يرام ما لو باع شخصان دارا
صفاء وجب بعض او كله يتبعان بعض في المجلس عند من اسلم بها كما علم من باب اما لو كان التمسك ذميا فلا يصح
للمنة فاعادة مدحه **لا** يكون الشفع **تدري** **بالحرف** لا ياتى بملك عند القاضي ويحكم له بها بعد اثباته بدمه فانه عند
وان لم يعلم الحوض لانه من له منزله الشيء حتى كان الحق وتوقع له الامانة بغير بين الاخذ والتركه فاذ طلب وانما كلفه
بالتمسك وجب ان يحكم له بذلك وما يقرر من ان الحكم اذا يكون بثبوت حق الشفع لا الملك هو ما صرح به ابن الرخوة
كالامام والخبر الى ان حكم التمسك على ساقين وانما يتلج في حق التملك بالشفع لا الملك لكن مرجح صاحب الثاني
ان يكون بثبوت الملك وكلام المادوي فيها عده والذي يوجب خلافا لاسماء انه يجوز له كل سنة الامر منه ولا خلاف انما
في الحقيقة لان الذي في ابن الرخوة سمعته هو الملك نفسه والذي اشتد الكافي بسببه انما هو ثبوت الملك اليه الملك
فانما جازي في ذلك بانما ما لو تملك عند الشفعين فلا يملك بالاشهاد منه مع كايحج به المادوي بخلاف التمسك لانه

كلامه ان لا يخرى هاتين فكله القاضي ووجوده كنه ان الرخوة هي الشفعين الا ان في حرب الثالث حيث يقر بالاشهاد
سقام الشفعين بايجاب شفعين بان الذي يقر بهذا الشفعين من هذا الشفعين باحد عديدين الامر من باحج المشتري
على تسليم الشفع حتى يسلم اليه الشفعين او من ان يكون المشتري سلم الشفع الى ان لا يلبس منه ان يوشح بغيره فاما
اخر الباع حقه فان غاب الشفعين اصل ثلاثة ايام ثم يبيع الثاني حتى يملكه **وكونه** **في** **سليم** الى المشتري عنصرا فاما
الذي يباع سلمه اكتمل المبيع حتى لو اشترى المشتري من سلمه خلي بينهما الشفعين او راعى القاضي ليلزمه التسليم
او يتيه عنه ولم يخبره عن بايع الشفعين والار كغيره عن الربون لان الايراد ان يكون بجود ثبوت دين ولا بد من بعد
لكن على يكون ابراهمه بقره الوحي بدمه قال ابن الرخوة فيه احتيا لان اخرها ثم لم يعرض اما مثلي او مقدم في
الاول بسلمه **كالمشتري** مثل التمسك فاما بايع الشفعين او جعله راس مال سلم او صالح به من دين اذ
يخرج كايه اخذ به مثل اتمت او سلم فيه او الدين او التمسك كانت مثليه وقد وكل منهما بايع الشفعين فان كان يبيع
كايه رطل فخطر اخذ بتمه وزنا كما سلمه كلامه صرح به الشفعين وانما تبيع فيه اية الرخوة بان الذي عليه للمدعي
انه باخذ به بقره كايه فانه حرم التمسك وقت الاخذ ولو كان وحده بانه على يمينه او من غير الوصول اليه مانع
احتيا عامر في العصب **وكونه** **في** **العوض** متوقفا على تسليم **تدري** **في** **العوض** **او** **مقدم** **ليأخذ** بها وانما ملك تسليم
المثل او التمسك لم يوال الاخرات بالمشتري واعتبارهم التمسك والتيمم فيما مقيس على العصب ومنه يؤخذ ان
بانيه فانه يقر ما ذكره من ان يقر الشفع بالمشتري بملك اخرها خذ فيه وعواذته باخذ بالمثل وبغير المشتري على قبض
هناك ان لم يكن النظم معونة والطريق امن والا اخذ به بالتيمم حصول الضرر بقبض المثل وانه التمسك حيث اخذ بتمه
لغير حصوله لان ابن الرخوة في ذلك احتيا لان غير ما ذكرته لم يجر منها هو ولا غيره شيئا وقد علمت انها ذمته
هو الغايه وليس ذلك عذر الم في تاخير الاخذ ولا الطلبه وبجانب ابن الرخوة ان الشفع لو ملكه التمسك قبل
الاخذ ليقين الاخذ به لاسم المتوقفا لانه الحصول عنه انما كان مقتضاه وقال ويحفل خلافا لما بينه من الشفعين
قال الاذوي والاول اصح والمصنف في الثاني الذي قد تيمم يوم الاخذ وفي المتقدم تيمم يوم **عند** **لانه**
وقت اثباته العوض واستحقاقه المتقدم فيعتبر في بيعه يوم البيع واما طهر الشفع بالمشتري بملكه
بلو البيع واخذ فيه ففضله العلم اعتبار تيمم بقبوله بملك البيع لانه الاتيات والاستحقاق المذكورين كانا فيه
لا في بلوا الاخذ وفيما يصلح به عن دم تيمم الربوب يوم الصلح كما افاد كلامه جازا لجماعه واما ما مضى عليه فاما
في بدمه كالتيمم من اعتبار يوم الجنابة ثم ردد بانه غلط فيها استنا جرمه اجره المثل لانها تيمم المتقدم وفيما
اخذته او اخلعها فخرجت عليه او امتنع مطلقته من المثل او صنفه حاله النكاح والمخلع والامتناع لان البيع **مقدم**
وتيمم من المثل ولان مقتضى المثل هي الواجب به بالطلاق والشفعين عوضها وفيما جعله جعلا على عمل الاخذ
بعد المثل باجرة وفيما اخرته باخذ به بعد ملكه المستقر من الشفعين بجمعه وان تعلقا المشتري بدم المثل المروي
وبما يقره علم ان العوض المتقدم يكون كغريب وهو ظاهر **بالحرف** كايه الاصلان والمخلع يبيع مع المثل
وم **مدرج** عنه بالشفع فيرجع لاسم **ومتقدم** اعني في مقابلتها يترجع لانه المثل لا يبره لاسم **لوا** **اخذ**
المبيد شفعين بدمه الخائب عن **يخرج** اخذ الشفع بغير المثل فاما ان كان مثليا كما مر او يتيه ان كان منقولا ولو

لأنه الشفع أو وادعه يتغير وإن تغير المولد بموت المشتري بين تعيين حصة الثلث والاخذ في المال وبين الصبر إلى حلوله
والاخذ به ويكون تأخير العذر وليس له الاخذ به لأن المولد لم يتغير ولو اختلف المولد والاشد فإنه لا بد من كونه
ابن المولود وخلفه المولد في حقه بما إذا لم يكن من بيت تحت من علي الثلث المملوك المصباح والثلث المملوك المولود
ذكر في الشفع عند حلول المولد تأخير الاخذ في حلول الثلث ولاعتلاء الحصة للمال واخذ ما كان له
لأنه من ثمة الصفقة على المشتري ولو لم يكن المشتري بدفع الشفع وتأخير الثلث إلى حله فإني الشفع الصبر إلى
الحل بطلت صفقته ذكر ذلك المادود دي وليس على الشفع بما ذكره اعظم المشتري بالطلب ادلافاً فيه وما وقع
في أصل الموضع من ان يجب اعطاه رده بان سيق فلم لا تركه لاجل **كذلك** صدر من غيره بالشران كان **بن موده** في
الثلث كان قال انه ان كان حصة ما به بخلاف الكذب بالمتنص كان قال ان يحسم ما به بالثث في الشفعة لانه اذا
لم يرد فيه خصما به بالثث **اولي وجنس ووقع** كان قال انه اذا كان من ثمة وسلا بوري بنان حرموا
وعذر عن تعيين اصله فليس إلى الموضع لانه منهم من لا يولد ولا يولد ولا يولد **شفت** كان قال انه اذا كان من ثمة وسلا بوري بنان حرموا
واخذ بنان اثنين او كسبه ومنه ما قال المشتري الشفعة لنفسه بنان وكليهما **وقد** كان قال باع كل حصته
بنان ان باع نصفه او كله وكان ذلك **بعض** اي مع خضعت بوث مع الكذب وتعد اجل كان قال باع بوجه إلى شفع بنان
التي شفع وحلوله كان قال انه اذا كان من ثمة وسلا بوري بنان حرموا **شفت** كان قال انه اذا كان من ثمة وسلا بوري بنان حرموا
لا يخلو ان العرض بذلك وخرج بقوله من ياد منه بجزء ما لآخره بان باع كله بالثث بنان بعضه مبيعاً وشفعه
اخره بان بوجه بنان حالاً لا قبل بطل شفعه ادلا عذر له لانه اذا لم يرد في كله بالثث في بعضه **اولي** وليكم من الثلث
في التامه وسقطت الشفعة **بأدله** اي الشفع عن نصيبه او حصة او غيرهما خلافاً لما يوجهه كلام اصم وانما
ثبوت الشفعة له او غيره ببيع شركه لرواها سبها وهو الشفعة واستثنى في ابي عروبة ما رواه بغيره المأثور او لما وضع
البيع ثم علم علم الشفعة وكان سقط لوانه ملكه عن بعض نصيبه عما يذكرون في بطلان في البعض سقطت في الكل
كالبيع عن البعض **لا يارائه** عن بعض من ملكه **الاجل** كان في المروضة خلافاً لما في المادود لانه مع بقا الشفعة
ولون الى البعض بعد كان مات الشفع وعليه دين قبل الاخذ ببيع بعض حصته في دينه جراً على العارث وفي ما يراها
لو ثبت له الشفعة لاجته ابن الرضا اذا لا يرد فيه شفعه بعينه **ولا** سقطت الشفعة **ان صالح** الشفع **عفا** على ما كان يعمل
اي مع جعل حال المصالحه بنسباً الصالح لعذر خلافاً لما لو علم بنسباً به فيبطل الشفعة فانما ملكه في الكل على غير البعض
فغيره احوال في المروضة واحكام غير ترجيح وابدو المصدق كالانوار في ذلك فقبضه خلافاً لما عاوه وروى بطلان المصالحات
الشفعة لا قبل بعرض وقد الشفعة ان علم بطلان **والا فلا** **وان كان** الشفع المشتري **بجمله** اي مع جعل الشفع حال
المطابقة بان لها الشفعة لعذر وانما نصيبه كالف عليه ويحرم شفعه الشفعة معاً لانه مع انما ثبتت غالباً في
الشفعة بينك المشتري بان اظهر المشتري انه جهم المصالحه **شفت** اي ان اظهر له اشتراكه بين كسبه ثم ظهر له بان ثلثه
بطله وكسبه البايع فبقا سمه وبان يركل من يقاسم شركاه والمشتري منهم يقاسمه او يركل بغير علم الشفع وبان يكون له يركل
في الشفعة وفي اخذ او شفاً ما يركل في شفعة لظن في تركه تركه ويقاسم ثم يركل من الشفع ويظهر ان للفظ في الاخذ
وبان يسأل المشتري الحاكم في غيبة الشفع والحاكم اجابته لانه وبان علم بالشفعة وشاع الاخذ وانما جاز الاخذ

بالشفعة فيما ذكر مع كونهما ما جارياً لان المولد انما يبيع في الابتداء وانما يباع فيه خلافاً بان المولد يبيع الشفعة
يشترطه الثاني بين الميراث وسوا المادودة ومن ثم يثبت الشفعة به **واذا** بين المشتري او يبيع او يبيع
في الشفع ولما علم الشفع بغير علم جاز له ان يبيع ذلك جازاً لانه يبيع على شركه خلافاً لما اذا بين او يبيع
او يبيع في نصيبه بعد الشفعة جازاً لانه يبيع بالشفعة لانه يبيع في ملكه الذي ينفذ بشفعة منه ويخلق على الشفعة لا يمكن
من التعلق بما لا يخلق على الرجوع بالارض الموهوبة وفي هذه الحالة **في** **نص** اي المصداق لانه اعملاً ينتظر علان
البناء والخراس وانما يبقى **بلا ارج** للارض لانه ما روع ملك نصيبه خلافاً للمستجير والشفعة جازاً لانه اذا روع
المصداق لانه لا يشفع به بطل وفي جواز تأخير الاخذ في الميراث لانه في الشفع شفعه عليه شفعة الشفع بالشفعة
وجازاً والغرض ان الشفعة لا يشفع في الاخذ بالماخوذ خلافاً للزور **وكما** **بجمله** **وه** **عذر** سم في انه اذا
لم يغير المانع خيراً الشفع بين المانع وحده الارش والملك بالقبض لا الاخذ بالجره خلافاً لما في المادود وانما حشي
عليه الشفعة هنا كما قدمت بياناً ثم لا تكلف المشتري تسوية الارض وانما اخذنا لانه لانه كان مقرر في ملكه فان
حدث في الارض نصيب اخذ الشفع كغيره بالقبض على بعضه قبل ان لم يكن شهد بطل عقده للثمة ولا يملك
شهادة البايع بالقبض بطل استيفاء الثلث لانه قد قبض المروج اليه الحق بقبض بالانقضاء خلافاً لاجده كما
جزم به بيع مقدر موت وتقدم بيعة العفو على بيعة الاخذ وان كان محققاً بطل منها **وه** السيد الثاني بطل
شفقة بن شفع المجامعة لانه الشفعة انما تثبت بها خلافاً لشفقة وانه لا قبل له ولا يبيع او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع
في المولد وانما استثنى الاستقصاء لانه الشفع مع المشتري كالشفع في من عاصب معه فيما يبيع به عليه ولومات
دو شفعه عليه منه مستحق جاز الشفعة في الدين اخذ الوارث بالشفعة اذ الدين
لا يبيع انتقال ملك الشفعة للوارث وانما باع الوارث في الدين بعض دار الميت لم يذكل منهم ما خرج عن ملكه باني ملكه
كا لو ذكل بيع بعض داره ليس له الاخذ بالانه المبيع ملكه اما اخذ كل من نصيب البايع بالشفعة خلافاً لانه يركله
للبيع في دفع الشفعة لانه انما الضرر لا في دفع شفعه للوارث عن البايع **بأدله** ان يبيع الشفعة بنان **بأدله**
بغير شفعه عن عرض بغيره انما عليه اوجب المداه بعد انقضائها او شفعي البايع او لا العرض المتكوت
بالقبض ثم يعطيه الشفع عوضاً عن العرض او يشتري من الشفع جزاً بغيره **بأدله** ان يبيع الشفعة بنان **بأدله**
بنا غيره فقد لا يبيح ما حبه وان يبيع بعلوم ويجوز او يبيع بعلوم متناه ويبيع بعلوم متناه بغير علمه او يبيع
كله او بعضها وانما يبيع الشفعة بطل شفعه لانه لا يركله بغيره ولا غيره في هذه الحالة لا قبل له ولا يبيع او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع
عدم الدوا بالهم وكلا اثنين ليقبض على منها ما يان باب الشفعة ويجعل في يد ابيته ليقبضه اياه ويبيع الاخر
قد تمت ويجعل في يد ابيته ليقبضه اياه بغيره **بأدله** ان يبيع الشفعة بنان **بأدله**
في النراض **الفرق** مشتق من الفرض وهو التعلق لانه لما كان في المالك فباع للمالك من ثمة بغير علمه او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع
اي بما عتار ما يركل اليه غالباً ويسمى ايضا خلافاً لانه كلامها بغيره بسم في الزرع وحققاً به وهي المادود لانه
في الزرع واحمل قبل الاخذ في قوله ثمة يواخره ويصرف في الارض بغيره من ثمة بغيره اسم وقوله ليس عليهم جاز
ان يشفقوا بطلان في كسبه وتضرره على اسم عليه ولم اهل عصره عليه فان كان كثيراً فيما يبيع بطلان في كسبه

منه باع

على صفته او كسبه خاصة
مقتضى بطل البيع
منه باع الشفعة

على ذلك ان لا يملك الشخص نقل الاشياء ام قد ثبت الاشتراك في وحده كان قابضه على منعه من الشرا بغيره
مثلا يبيع سوا قاله وك البيع ام سكت عنهما اختصت عبادة المتاجر واحله كالسبب وعنده في المطلب وجزم به غيره
وهو الوجه وان قيل فبعض ما في الشرطين والموضع المزمع بالصاد وجزم عليه في الكفاية لمصلحة الاستنتاج يبيع
الذي يعلم بعد المدة والملك المالك من ضمنه الشرا حتى شافنا انه يفرق في الحق وعلمه قال الامام ان يكون
المدة شيئا في الشرطين البيع ولو كانت المدة مجهولة كداهه الحسنة فبعض وجهان في الثاني والذي يجرى
المسند وانما يطل ذلك المدة هنا وجب في المسألة لان مقتضى هذا هو الترتيب بغيرها لغيره وانما يعلو على صحة
مضى شرا ويصح قابضه حاشيت او ما شئت لان ذلك شأنه الحق في الجازم كالم الماردي ولما دفع اليه الخصال
اشترى بها لولا ذلك نصف الميزج ولم يتجرى البيع لغيره الغرض لخصوصه لشرائه البيع فبعض ما في الاصح من
ان الترتيب لشر لا يفي عن الترتيب ببيع والبيع فيما اشترى له لانه لا يفيده اليه وانما يستحق العامل فيه
بالشرط في العقد الصحيح وكقولك ويحققه الميزج قوله بالبيع لا يضر انما لما لا يملك يستحق بالملك بالشرط
فأمره بالشرط بالطلوع في هذه المدة وما يجد ما من يادته وان لا يفيده بالبيع في غيره ما في من يطل
عقد الغرض على الترتيب في ناديه بان عينه لملكه الحقا به ما ينفذ وجوده كماله فبعضه انما ينفذ بغيره
بمقتضى العقد بخلاف ما لا ينفذ وان كان ينقل كالم ليه اذ لا يفيده وكذا ان نود كان بغيره بغيره وجوده فبعضه
والمراد به وبطل ايضا في قوله كما انهم قوله ان في عبارة اذ هذا في الحقيقة بغيره ذلك كما يشك على هذه
الذاتين لشرطين بطل او قلها فبعضه او غيرا فبعضه او ثوبا بغيره او غلظا لشرطين او دواب لشرطين
او مستقرات وتلك الغلظا او شيك لشرطين وادوا لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
اخاله بغيره لشرطين لان ما حصل من شر الفل ليس بغيره العامل بل من عين المال والحيل للصواب وعليه امره الشك
كذا قاله الشافعي وحققت صحة شرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
في حيلة البصر فان طين البصر لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
لان لم يتجدد ولا اجرة له في الطين فان كان استاجر عليه لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
شرطان الداخل يستاجر من بغيره ذلك من مال الغرض وحط العامل الحق فبعضه لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
يفتأ عن الاستبضاع لا العمل ومن ثم قال القاضي او قابضه على ان يشترى بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
يصح لان الميزج ليس خالصا من جهة المقتضى وفي المقتضى وكشرط بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
اخرى لان ينقل على ان يعلو على الترتيب في مالها لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
في بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
لغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
قال الماردي ولو شرط ان لا يشرى الا في سوق معين صح بخلافه لما ثبته المجيب لان الاول كالزوج العام والثاني
كالغرض المجرب ولا يشرى بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
العامل اطلاقا لانه انما يفي مقتضى هذا بخلاف الاول لانه لا يفيده لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره

وعليه ان يشرى ما بين له في الاذن في البصر يتناول من غير ما يبيع لا في السيرة ويحظر لان ما يبيع لا يبيع في الشرطين
ايضا بشرط **على** بغيره مع العامل لغزات استقلال العامل الذي هو شرط كماله ومن ثم كان هذا في غير
قوله انما يبيع عامل لانه لا يبيع في الشرطين المالك **على** بغيره او اجبره على بيعه كونه مبيعا **بغيره** فلا يطل
كالشرط ان يبيع بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
وبخلاف ما اذ الميزج بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
يفوت مقتضى الغرض كما مر بشرط علم الترتيب والبيعة بالروية او الوصف ويصح شرط جزئي الميزج لشرطين بغيره
لم يعمل معه لم جزم ما شرط له اليه والتبعية بقوله بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
الطلاق لفظ العبد عليه وخروج بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
ان يكون شرطه من شيء من الميزج بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
الجزء من الميزج لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
بغيره بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
اخرى ولا يشترطه شيء لغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
لا حرجا بطل العذر سواء شرط المالك اعطاه من تعيينه امر من تعيين العامل خلا فاما دفع لشرطين بغيره لشرطين بغيره
انما يبيح بالمال او بالحل وليس لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
او علوا لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
فقال نصف الميزج كذا ونظري ومن يبيح لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
فقال كذا على ان يشرى او امران نصفه لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
ومعني قوله ان ذكره شرطه لا يبيح لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
وعلى شرطان الميزج **بغيره** لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
لك اولي دينارا او نصفه ودينارا او الا وعلينا ان خصمنا بداية من مال او بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
احدا لا يفيده ولو حله لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
العلم بالبيعة في الثلاثة بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
ولان التركيب قد ينقص الدابة واختصاص المالك ببعض الميزج ولو قال لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
صح والا فلا الميزج بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
اقله لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
صح وحا حكمه لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
الميزج لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
من الاختصاص والاشارة والتبعية بالبيعة **بغيره** لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره
الباقي **بغيره** لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره لشرطين بغيره

بدو فثبت ان لا استيفاء ولا تقصير منه وينبغي ان يكون له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود
 فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود
 بعد معنى هذه الاستيفاء حاله على دابة فانك ستعرف ان كان لا يستعمل كماله في الحقيقة والاعتناء بقصدها
 العادة انما لا يترك بالذات مع استقلال المتعالي او حاله به ومنه يوجد ان كان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود
 على من هو من ذوي الحيات الذي لا يملك الجاهل ولم يجد حاله وتبين في بعد المدة وان كان الاستيفاء مضمون
 بنا على ان يكون له من الوجود وهو ما ذهب في التبيين واقره في التصريح وجميع بينه هذا وليس عن الشيخ في البيع
 تترك فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود
 من كان وكذا اذا مضى زمان وقد استكمل احد ما في كماله في الماورد في ان يتبين وتبين الا ان كان له من الوجود
 من ان حصل للظن فيما لو ترك الوجود بل عذر الا فلا ضمان فطرح في هذه المتعاليات وحده الماورد في ما اذا لم يترك
 المالك فان طال به انتفع فخاصب فطرح فان استظهر فانظروا في المتعاليات فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود
 المستاجر عليه فلم يتبين ان كان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود فثبت ان له من الوجود
 الاجابة او من ان كان الاستيفاء اجري في عقد الاجارة في الحقيقة وان لم يستوف المستاجر المستوف ولو لم يترك
 استاجر له لعل ان المتعاليات تلت تحت يد من استوف الاستيفاء اختيارا او حثا في الحقيقة او المرفق ولانه ليس في
 الموجب الا ان يكون له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود
 الاجابة في ذلك المستاجر لما ان يجره خلافا لفعاله او كانت الاجارة على ما عمل في ذلك فثبت ان له من الوجود
 الموصوفه ونحوها سم ذلك او عرضه على المستاجر فيستوف الاجارة ايضا وتبين ان لا يستوف الاجارة فيستوف الاجارة
 المثل فيها بما يستوف به المستاجر في الحقيقة ان لا يكون له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود
 من صاوات اجرة المثل المسمى وعربا ونار في الحقيقة في الخارج الفاسد حيث لا يجب الا بالولي بان اليد لا تثبت على
 البيع فثبت ان المستاجر لما حصل المأجور ان يجره حتى حصل بان انهم عليه بيت جيب له فيه وقت العمل فان جسا
 لغيره المستاجر وقت جيبه كالمأجور ان يجره حتى حصل بان انهم عليه بيت جيب له فيه وقت العمل فان جسا
 تلف بالاجرة فثبت ان المستاجر عليه السقف في ليل لم يترك استوف له فيه ومن ذلك علم ما انهم كلام المصنف من ان
 الضمان بذلك ضمان مبنية حتى لو لم يتلف لم يضمن لا ضمان به حتى يجره مستوف عليه وان لم يتلف اذ لو كان ذلك
 لصحت بتلفه بما لا يجد فثبت ان المستاجر عليه السقف في ليل لم يترك استوف له فيه ومن ذلك علم ما انهم كلام المصنف من ان
 ساق في وقت لغيره المستاجر بالاجرة في ليل لم يترك استوف له فيه ومن ذلك علم ما انهم كلام المصنف من ان
 لغيره المستاجر بالاجرة في ليل لم يترك استوف له فيه ومن ذلك علم ما انهم كلام المصنف من ان
 العين المستاجرة كان في تمام فيها استاجره للباس لئلا او نقل فيه نرا بالالمس من دون في ذلك فثبت ان له من الوجود
 انما من كذا او عرضه على المستاجر فيستوف الاجارة ايضا وتبين ان لا يستوف الاجارة فيستوف الاجارة
 ويجعل في الاجابة لما يجره في حاله لا يتبين في المستاجر لكونه او جذا بالالهام فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود
 منه والمال بالاجرة في هذا وحالها في انها تدخل في ضمانه وان لم يتلف لم يضمن به لامتياز جذا به خلافا لما يجره كلام المصنف

ويضيق بين هذا وما مر بان التقدي هنا في نفس الذات فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود
 التقدي المتعاليات عليها فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود فثبت ان له من الوجود
 باعنا ناديا بغيره وفيها اذا ارادها انقل منه يكون من ان الضمان على الثاني ان علم الحال او كانت يد به فثبت ان له من الوجود
 ليراسية كالسما في يجره على الاول وفيها اذا ارادها انقل منه يكون من ان الضمان على الثاني ان علم الحال او كانت يد به فثبت ان له من الوجود
 من خبير انكره لعله وان لم يترك احد على الاخر سوا كانت التقدير من انهم كمالا وكما علمه وهو ان يجره على الثاني ان علم الحال او كانت يد به فثبت ان له من الوجود
 بدلا عن ما انكره لعله وان لم يترك احد على الاخر سوا كانت التقدير من انهم كمالا وكما علمه وهو ان يجره على الثاني ان علم الحال او كانت يد به فثبت ان له من الوجود
 في موضع واحد والشيخ في هذه الوجود ان كان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود فثبت ان له من الوجود
 ان دب بها لعل ان يجره على الثاني ان علم الحال او كانت يد به فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود
 ولا يترك في علم ما بين تعلقها بذلك السبب الذي التقدي به ويجزى لان يد به صارت يد عن وان كانت انما هال اليك سيج
 فربك عن با او عكسه لان الاول اضربها والثاني يد يد على المستوف او سيج فربك يا كان وليس مثل المسح او اخذ منه
 ونه وضربا بخلاف عكسه لان الاول يكون انقل من الاكاف او لعل بان كان فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود
 من السج ومكان الكري اذ لم يترك الي مكان فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود فثبت ان له من الوجود
 معها ولعله انما المثل ان ايدى في يجره على الثاني ان علم الحال او كانت يد به فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود
 فان تلت تحت يد يجره على الثاني ان علم الحال او كانت يد به فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود
 او بسبب اخرى من الكمال او جذا ولم يتبين المالك لولا الخلفات ولورج من نصف المسافة لاخذ حاشية ولو ما شيا
 كما انشاء كلام الخولي وغيره وتبين الشيخ بان كروب على ان يجره على الثاني ان علم الحال او كانت يد به فثبت ان له من الوجود
 لا تقين ولان الاجرة تجزى من يجره على الثاني ان علم الحال او كانت يد به فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود
 وان لم يستوف وقتهم وان وقف بالاجرة شرا او يزداد في الطريق ليعتق مثلا حسب من المدة بترك الكروب اذ انهم
 مقصده يجره ذلك ولو انهم في مقصده مائة من شرا طر يجره على فاقعة هذه المسافة من حسب الزمان فثبت ان له من الوجود
 يجب بترك في جرحه اذا جازا وجره يجره جرح يستحق بان شرط الكروب اياها ايضا فلا ضمان ولا اجرة لاجرة
 لانه يستحق ذلك المسافة فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود فثبت ان له من الوجود
 اليه لم يرجع بالاجرة الى وكيل المالك فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود فثبت ان له من الوجود
 الفرض هو لا يتركها بل يسبقها او يجره على الثاني ان علم الحال او كانت يد به فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود
 بانها لعل بان المدة لان لم يتركها بل يسبقها او يجره على الثاني ان علم الحال او كانت يد به فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود
 ما جرحه كانت استاجر به كسب صك في يجره على الثاني ان علم الحال او كانت يد به فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود
 او جرحه بترك الكتاب بحيث لا يمكن ان يجره على الثاني ان علم الحال او كانت يد به فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود
 فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود
 مع المسح لعل بان المدة لان لم يتركها بل يسبقها او يجره على الثاني ان علم الحال او كانت يد به فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود
 مثلا لوضع امته في هذا فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود فثبت ان له من الوجود ان لا يكون له من الوجود وان كان له من الوجود

[illegible][illegible]

فترجع على امرئ ما معني وما يعني من المدة لا على الزمان فلا تفرج على المتدين لا مثله لا تفكر في امره وشعره على امره
فاذا كانت المدة سنة وسنتين مضيقا وانتهى به فمكمل ضعف اجرة المثل في الضيق الباقى وجب من السبي ثلثا وفي كماله اصاب
الملك قبل العتق او بعده وقبل معني مده الاجرة فتفجر به الاجارة بالملك فلا يجب شي من السبي وانصرف بقوله بطل
في عيشته من يادته ولو اقدم بعض الامور فمكمل بل ان امكن اصلا حلالا ودخل فلا خيارا ولا اختيارا وخرق
الامانة لم يترفع اجسارها في حدة الاجارة ولا يقدم الامور فيها ذكره ولا يخصصها بها في فان خرق بعضا كسنتها
بعد نصف المدة افسخ فيه وتبين في الباقي في بقية المدة فانه فسخ ولا تفاوت في اجرة المدة ويجب نصف السبي للمالك
وان اجاز وجب ثلثا من اجاره نصف الباقي والربع للباقي وينفخ ايضا بنقلها الى الرعي والبيروا لغيره ما لم يكن يحتمل
ما من عمل اخر كما يقدم الامور بجامع ذات المقصود فان استاجر طاحونين متساويين في الاجرة ونقص الاثني ما يدرهما
ولم يفسخ لغيره اكثر مما ويتكده الا في ما اذا كان يكتفي اداها في ثلثها قاله والافتد يكتفي القليل الاجرة ذوات الارض
فكيف يلزم ذلك انتهى وقد عاب بأنه مقدر بعدم الفسخ وينفخ بثلث الاجرة المحمي بالنسبة **اولا** كانت **اجرة** مات
لكن انما يجب له النصف من السبي **ثاني** مات بعد ان **احرم** بنصف حنين السبي على العلى والسبب جعله لان للوسايل
حكم المقاصد وحقه في السبي اكثر من غيره لانها قبل بشي وفي قوله لا شيء له وان احرم وقت اداها مات قبل الا حرم
فتفسخ بالملك ولا شيء له وان ساله لانت السبب لم يكتف بالحقوقه وحضر بقوله بعينه اجارة لا من فسخ بثلث
العين كما ينبغي بل يملك المجرر بالعين التامة غيرهما ويستأجر ارضا الاجرة المثل من باقي بالحق المتأجر له في حصة
الحق في الذم قبل الا حرم لو ادته ان يستأجر من سببا في حق المتأجر لان امكن في حصة لبقا الوقت وتعلق
والا تخلى المتأجر وتفسخ الاجارة لا بعينه ايضا مع ضبط الاجرة **ثالثا** في المتأجر والعين المجرر كان غيب
او ابقى الرهن او وقت العارية **فقد** عقد الاجارة فان قد مره الحان **مدة** تفسخ بها انقضت في وقت مضيق حصته
من المحمي وتنتقل العين في الباقي فان استمرت لليلولة الى انقضاء المدة افسخ العقد بالملك اما اذا كان التقدير
بالعمل فيستوفى من غير على العين ولا شيء وعلى هذا المستقبل ما اذا جاز العقد لا يفوقه لليلولة بخير كما سيعبر
به ان لم تنقض المدة ولم يرد المجرر لا تنزع العين لفسخه الاستيفاء وانما لم تفسخ لبقا عين العقود عليه فاذا جاز
فضل بين المقدور على وزمان كما تقرر وتخرج باجاره العين هنا ايضا اجارة المدة فلا انقضاء فيها ولا خيارا بل
على المجرر الاول كما مر فان افسخ اجرة عليه قاله المادي ومكانه عند سببها به بذلك دون اعساره وبقوله المتأجر
وتفسخ العينين معا وهو الذي في المدة بثلث المستوفي به المحمي كالمضيق والمؤخر في حق القاطن لثقل العتق بالعين
دينين ان يكون سببا على عدم جواز الابدال والافلاج لا لافساح **لا** بالاستيعان من فسخه نظره الاجرة بسلم الامر
منفسه ومعني اصابة العلى كسب **ولا** **اروت** **عاقبة** نفسه او غيره بولائه او كماله لانها عقد لازم كما يبيع بل ان مات
المتأجر خلفه وان لم تستطع المنة او المجرر تركت العين عن المتأجر الى انقضاء المدة وانما سببها بكون الاجارة
كما ليس كونه عاقبة بل لا يجوز به الحق ولو اكرم عملا في دفعه ومات ولم تركه افسخه جرحه **والا** فان لم يم الوفاة
العمل ثبت لمتأجر الفسخ ولو ارجد اولا او لم يمت بعد حياة افسخت الاجارة بكونه لانها عقد بغيره من جعلت
اليوم منه الموصي ولا ينافي في ذلك ان الوصية بالفسخ اياها لا لا تملك فلا فسخ اجازة لان حكمه في الوصية بان يفسخ بالارباب

لا يفسخ

ولا يفسخها الا هنا فخرج ماله المستوفى من المدة ولا يفسخ بمرورها **لا** في موقوفها من ماله اوقات المناظر
المستوفى واجز بدون اجرة المثل فان الاجارة صحيحه كلها فتفسخ بمرورها في اثناء المدة كما يفسخ من الرهن وحقوقه من ماله اوقات
الموجز **ثاني** وقت **اولا** كانت واجزة او افاه كلامه دون كلام اصله فاذا جرحه مدة من قبله في الثاني افسخه **ثالثا**
قبل تمامها وكل بطلان النظر مدة استحقاقه فقط فتفسخ الاجارة بعينه انما يبين بطلانها لا تمامها معني من المدة
لان المانع بعد موته اجرة ولا يملك له عليه ولا ينافي اذا امكن الذي يلزم لا يملكه من الرهن ولا يفسخه
في حق من بعد ولا تفسخ اجارة المناظر للمالك او غيره بمرور ولا يموت غيره لانه باطل للجميع لان كان اجرة للبطن
الثاني مثلا فان البطن الاول وانكسرت مائة الوصف اليه انكسرت لاس جرم مائة بل لا تقال الاستحقاق اليه المستأجر فلا
يسبق للخصم على نفسه ويجوز لكل بطن ان يفسخ استحقاقه ذلك بان انفسخ ماله النظر فهو مبرور له الوقت فلا
تفسخ بمرور الا فلا نظر له فليفسخ اجارته كمن يملك عليه ما ياتي في البطلان بالاختلاف واجيب بان نظره البطن الاول
مطلبا ايضا هو بان الوقت قد فسخ على شيء فلا يتجاوز عنه بخلاف نظره الوفي واجاز بالسداد له وكذا جاز له بطلان
تفسخ بمرور في المدة لا فيما مضى وكما مضى ففسخ لا يحلوم ففسخ لا يحلوم ففسخ لا يحلوم ففسخ لا يحلوم ففسخ لا يحلوم
المدة كما يطلع بانس منها فلا يجوز مده ففسخ فيها **ثاني** افاق بجوز اجرة وليم ماله او **ثالثا** في **سبي**
في اثناء المدة التي اجرة فيها وليم لها ولو وصيا او ثانيا **اختلاف** وحصة او حبل او بنات عاتق في ذلك الكافر سوا البقرة
ام سوا لانها لا وليا من نفقه ونه عليه المصلحة فيلزمه كما اورد وجها وارج ماله واجاز ماله في اجارة فيها ذكره ومما ياتي
اذا اذ اجرة مده يطلع فيها بالسبب فيفسخ بمرورها ففسخ بعينه ان تبين بطلانها في الرهن على ماله فلو لم يفسخ ولا يفسخ
معه وفاقية ما قبلها بان يلزمه بانس لها من محكوم فالوجه مغضرا الى ياديه عليه بخلاف بطلانها في الاختلاف واختلاف السنوي
على السبب مما ذكره الصبي لو غاب عن ماله يطلع فيها بانس لو لم يعلم وليه ايلس متبدا ام لا يكتفي له الصبي في ماله استحقاقا
حكم الصبي وانما يفسخ المالك ونه كلامه في بطلان اخر الجرح وما افسخه ما افسخ من ان يجره لولي اجارة الصبي فيه ان الرهن
صبياته هون اهلها قاله والا ففسخ ففسخا لما فيه من استحقاقه وظاهره انصاده بكونه من اهلها كونه لا يفسخ بكونه اخره
ايده او ففسخه كذا لو احسن ماله يطلع به ولا يفسخ بمرور اي الولي حصته في اجارة ماله لا يفسخ به فلا يفسخ
الوامر بغيره للصبي **وان** **عق** الرهن الذي اجرة سبيل مده ان اشترى با عتاقه وعتاقه لا يفسخ الاجارة فلا يفسخ
ان الملك من المانع مده بطلان ففسخا لا عتاقا انما يفسخ ماله ان ماله ولا يفسخ اجرة ماله ففسخا لا يفسخ اجارة
اجرة ففسخه وقامت في ام الولد بان ملكه ففسخه الميراث ففسخه الميراث ففسخه الميراث ففسخه الميراث ففسخه الميراث
بالموت من غير تملكه ومات ابن الرهن ان اجاره الوصية استيفادها كانت كالعبد لتمام استحقاقه المنة على سبب
الخلق **والا** **خيار** للصبي يلوثره كونه من تحت البنت تراجعت ولا لفت بفسخه لان سببه بفسخه في خلاص ملكه فلا يفسخ ولا
ولا **ارجع** **لغيره** او الامم على سببه لغيره لا يفسخه لان بفسخه في ماله ففسخه في ماله ففسخه في ماله ففسخه في ماله
او افسخه واستقرهم بها ففسخه لان بفسخه في ماله ففسخه في ماله ففسخه في ماله ففسخه في ماله ففسخه في ماله
على اذن من نأيا **ففسخ** اي الفسخ بعد الفسخ الى انقضاء الاجارة لا يفسخ على السيد لفسخه بطلان في **ثاني** **ثالثا**
كسب احواله وان جرح من ولو فسخ الاجارة في اثناء المدة بعيب في العتق ملك منافع نفسه كما رجعه الزوي وان في ماله

بعد

او بغيره جازي في نفاذ الزوي عن الفاضل وعزوه وتدل من النفاذ بان هذه حلاله قال وليس من باب المشقة واعتراضه
بان في حادي الماوردى ما يجازيه وهو انه يجرى على النافع فيما ليس واجب عليه اخذ من اعلى شقة او من سفلى عليها
وبان النفاذ لا يثبت وجوبه بان عليه من جملته التي من المكن وهو من فروع الكفاية فثبت بان الفاضل
مستلزم للزوي عن نفسه فلا يثبت جلاله ولا يثبت من جملته المالك على تقيده المصاوان جازي ان يكون عليه او يذهب
له بدل ان يذهب الا به ويح ذلك نعم اخذ وجوبه بان حادي الماوردى لا ينافي ذلك لا كان حله على ما اذا شفع فيه
له مال فاحذره وهذا حرام لان عمل متبرعا فلا يثبت شيئا واحتمال النفاذ متعديه وتخلصه وان كان ذلك كفاية
الا ان الماخذه انتقضت المسامحة في احد عوض عليه لا يخلو ان الناس اليه والمطارد عزيم لعدم الحسنى من الايقان وتعدا
ان يفتح نفسه على تقيده المصاوان اي الفاضل اجاب عن احتمال النفاذ بان وان كان مريض كفاية هو لم يثبت عليه
وبان في بعض فروع هذا الفرض اليه اصلا فحذره وكن لا يخل للمخالف ان كلف الخطر المانع من الوجوب ويستلزم في الدليل
يكون فيه كلف فلو سمح التذات ان العبد في يده ووجه لم يثبت الا ان كان في المالك كلفه والا فلا فلا مالا كلفه لا يثبت
بعضه وتفتيه كلامه لا يستحقان حيث وجدت الكفاية وان كانت بغيره بغيره وجوب المردا كاستحقاقه والماوردى كفتيه
تعليمه ما لو وجد من دل عليه جعله بدل عليه من غيره به لم يثبت بان ذلك واجب عليه شرعا فلا يثبت عليه عوضا
وهو الذي يجرى من غيره وتفتيه ايضا لو كان العبد غير كلف استحقاقه من ليس به في نفسه لان النفاذ لا يثبت
مستحق باليمن عنه ولو جعل ان اخذ به بكن اجلا فاحذره لم يثبت الا ان تعبد وحده في اجابته وكان المستحق
في المصاوان فيفسخ حذره كما صرح به الماوردى قال الا في الماوردى وكلام الماوردى كانا لما بالعرضة بان يثبت مستحق في كفاية الماوردى
وتعبر به بالتبشير الذي ذكره وان كان لا يثبت من المصاوان في الماوردى حذره وان شفع في العمل المجهول والمعلوم بتدريدها
لا تخلو الشجاعت وانما لا يثبت بان لا يثبت به كان قدر المدينين مثلا لم يثبت في الفراض لان تعبد المدينين
بمقتضى العقل لئلا يظفر به فيها فيفسخ سعيه ولا يجعل الفرض ولا يثبت في مقتضى السعيين الماوردى خلا كما لا يستحق
الكفاية عن الفاضل من المصاوان اذا قال من يدين في الاقربان البصرة في الشفعة لم يكن الا ان يتبني بالبصرة ليس المراد به
الاقتبال للمالك لا سيما اذا كان عليه كونه فيها ويحب للمالك له اصلا لئلا يفسد ما ناس من النصف بتقليد اولي بان لا يثبت من النصف
ليس اذ كان له الا خلا لا يجوز ان يعقد كاس **وجوب** للعدل على القابل **السابع** نداه العام وتعدل بعد ما سجد لانه الماوردى
استعمله بواسطهم بدو لافا لم يكن قال ان يدين من سبع نواي فانه حينئذ لا يثبت الا من سجد بلا واسطه كما قاله
الماوردى بان سجد لم يثبت فلا يثبت شيئا لانه يثبت في احدى اجزه نعم بالزام المالك ضد لوجوب له على انفسه شي وان شفع
ولا على المالك ان يدين لعدم الاكلام ولا يثبت شفعة النصف له نعم في تزوج قوله وقا بان في قبيل الماوردى من انه
لو قال وصيت بثلثي لرجلي بسبعة اوصي متعدي اوصي جلا ذكر به الماوردى فانه قبل شفعة شرا وان كان شفعة في تزوج قوله
بان المصاوان يدين ولا يدين ونقض باسناد المالك اليه امر القيين وهو محزون بما ذكره الماوردى وهذا القابل الاول له لوجوب كونه
المالك كذا بان كانت ارضه هنا بشفعة قوله ارضي هنا بشفعة لوجوبه على الماوردى وعلى المالك شي وان صدق كما
لوهده غير عالم بالذمة وجب المجل شخص **معي** هل بعد علم بتعديده اذا قال ان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي
بعد علمه بتعديده اذا قال ان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي

ين كونه وتفتيه ان كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي
لا يثبت في الجاهل ان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي
شيئا لعدم اشتراط شي لوجوبه وعدم سماع يدين وانما يثبت للعدل للمصاوان **المعني** من العدل هو من يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي
المالك قبل تسليمه اياه او مات او غيب او تركه العاقل فلا يثبت له وان حضر الا بان له ارضه وقا بان حالي الماوردى
يجب عنه نافي بعض الاجل ومات حيث يثبت من الاجرة يدين وما على بان المصاوان نزل التراب وقد حصل ببعض العدل هنا
لم يجعل شي من المصاوان وان الاجرة لا يدين بها بل يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي
بالشرط لم يوجب وتفتيه الثاني ان الجاهل في الحج كنهنا وتفتيه الاول خلافة وهو القرب **وحي** اي الجاهل **حاي** من
الماوردى قبل تمام العدل لا يدين بعده والاول فلا ينفذ تطبيق استحقاق بشرط كالمصاوان لان العدل فيها جملته لا يثبت
واما الثاني فلزم للعدل فلا ينفذ ولا ينفذ وحده جوازها ايضا تنقضي بموت احدها وجودة واغايه وظاهر كلام
هنا لا يثبت بينه لا في الماوردى وعنه وتفتيه بان الجاهل لا يثبت مالا بوضعهما واحتياط لانه مالا يثبت مالا لا يثبت
بوضعه لو كان ولا يثبت في الجاهل من كنهنا المتطابقين بان ينفذ والماوردى في الجاهل او العدل
وتفتيه **المعني** بان ينفذ العاقل العدل قبل الفاضل فلا يثبت له لانه احتج باختياره ولم يحصل عرض المالك سواء كان له
مصلحة او لا ولو اد المالك في العدل علم بوضعه العاقل بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي
الذكر وان ينفذ الماوردى في الشرع في العدل فلا يثبت له لانه احتج باختياره ولم يحصل عرض المالك سواء كان له
غيره لا يثبت على من المصاوان لا تفرع الحق بالشفعة لانه انما يثبت المصاوان بان ينفذ من العدل وكل البضعة والمال
وجب القاطعة اذا مات المالك في انفا المدة لا العاقل بغيره العدل بعد الفاضل ولا ينفذ في الماوردى ولم ينفذ المالك من عطله هنا
تأخر في قياس المصاوان احدا للمصاوان بالماوردى وعنه وتفتيه بان المصاوان اعطى العبد على يده ليس كنهنا حقا لاجب
للعاقل شي ولا ليرجع لمصاوان المخرج منها وغا غير غيره فخرج ان له الاجرة تنزله لا غنا فتمت له شفعة وعنه على العاقل
شيئا بعد الشفعة فلا شي لم يكن الماوردى الشجاعت وجزم المصاوان بتفتيته من ان لا فرق بين الماوردى وغيره كنهنا المصاوان
تولد الماوردى والروايات لم يسي اذا كان جاهلا وخومعين او لم يسي المالك بالشفعة وان غير الماوردى جملته
نقص من **المورد** يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي
على المصاوان من من المصاوان فان لم يدين او كان بعد الشفعة في العدل وتبين فراضه منه وعنه **المعني** بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي
علم بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي
ان يجمع الاول ايضا كنهنا الواجب للمجل بعد سماع الثاني في فطر من المصاوان علم المصاوان الثاني فطره فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي
يجوز علمه على الماوردى ولو لم يجمع من سماع الثاني فطره فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي
المصاوان في الوسيط واتقاه كلاما لثاني ونزل الماوردى المصاوان للعدل الاول فيضحي الاول نصف للعدل الاول **المعني**
نصف الثاني فطره وان ارضه هنا بشفعة قوله ارضي هنا بشفعة لوجوبه على الماوردى وعلى المالك شي وان صدق كما
لوهده غير عالم بالذمة وجب المجل شخص **معي** هل بعد علم بتعديده اذا قال ان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي
بعد علمه بتعديده اذا قال ان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي فانه كذا بان يدين بثلثي

[illegible][illegible]

الرجوع على سببه ان ظهر له سببه وكذا على غيره كما لم يجمع حقيقة موت ونظم المؤرخ عن الرازي وتخصيص لم يأت
نظم الغريب سقط جني الزمان اجاب عن الادوي وغيره بان الحق وقت فرطها بان الكلام وهو اذا فرط
عليه من لم يجمع ثبت الرجوع لها ولا يفيق جني الزمان كما سمع من المؤرخي نعم وبان ذكره وان لم يأت في
اللفظ لانها في حق غيره يقين محض من صفة نادرا بان لم يفتق ما سمع اليه من غير فرض انما في المصنف وهو كذا قالوا
فيما لو ادعي اثبات سببه مولود من عن التفت على ما ينظر ان ابن اخوها جمع عليه الاض با التفت وباجاب
عن الاول بان لا سلم ان التفت وقت فرطها من الحاضر وانما غاية الاسراء اسره بالاولين من ذلك كونهما فرطاً
بالسببه اليه من صفة نفقة بعض الزمان وعن الثاني بان ما ذكره جني ان اولادهم انما خلا عنه اذ
الحاكم علي الخلاق الرجوع في المسيل المقتضى عليها وهي ما لو ادعيها سببه مولود وليس كان لكل شرط لا يجمع من
لغيره الولد ان يكون قد اتى ما ذكركم في الباب الثاني من العدد وثبات من قوله ان نفقة
المرتين سقط بعض الزمان انه السيد كالفريق في جميع ما ذكرنا فان فرقنا ما يكون نفقة المرتين اقرب لتقديرها
على نفقة الغريب فبان عن المؤرخ الرجوع على السيد دون الغريب ولم الرجوع عليه ان ظهر له مال او اكتسبه
فان لم يظهر له شيء ولم يكن كسبه فتعي من سهم الغنم او الساكن او الغنم من سهم المصالح لا اعتبار بذلك
وان حصل في بيت المال مال قبل بلوغه دياره فتعي منه كذا ذكره الشيخان ونظر في تعيينها بشبه البلوغ واستدل
ذلك الحق بان اذ المراد به مال ولا كسب تبين ان التفت لم يكن فرضاً بل جمع لها واجاب شيخنا عنه
بان كلامه علم اذ المراد به ان لا شيء له من ذلك فان علمناه فظاهر انه لا يرجع كالواشقة بل وحكم حاكم على
الاغنيا بالانفاق عليه لا يرجع عليه اذ السيد كاصح به في الانواق واستدل ايضا ما ذكره في المسائل والنفقة
بانها لا ينفي دين من ذلك واجيب بان يبرهن على ان كل كتابها او ما نزلها من كتابها المصدق فداها لكان صرف
الفاضل عن قدر كتابتها الي الدين والقاضي ان يادى المملوك في الانفاق من مال نفسه اذا احتج بالانفاق
ليرجع به ومنه واجد الضمان علم ان احكام التفت ارجع الاول اسلامه وهو ما بالماشيه واما بالتبعية فالاول
شوط التكليف فلا يرجع اسلامه عن الخلف ولو صيها بمزاج في المجرع ذلك خلاصته من الصلاة وغيرها من
العبادات كادل عليه كلام الشافعي رضي الله عنه ويذكر في المصنف وتعلقا بصحة ما طنا اي بالسنن الى اخره ومن
ان اطفال المشركين اذا ماتوا ولم يتلقوا بالاسلام يدخلونها على الاحج وينبذ ان يملك بينهم وبين اهلها
وضيف كذا بعد لم يفرق حرد فان امره واليهما واليتاني ثلاثة انواع تبعية العار والقرابة واليتاني والاول هو المطلق
بالفقط فاذا وجد **النفقة** بدار الاسلام وهي التي يملكها المسلمين وان كان في دار اهل ذمة او بين المسلمين وامر
بذل الكفار او كافرا فيكونوا اشقياء لكان الكفار عزا او بدار الكفر وهي ما عدا ذلك بان استولى على الكفار من غير
ولا جزية ولم تكن للمسلمين قبل ذلك و **جود** كونه **مسلم** بان كان نصرانياً يملك ان يكون عليه ولها ما وكان
تاجها او اسيرها **مسلم** تخليها للاسلام ولحق احد غيره الاسلام بطل ولا يفي عليه اما اذا لم يكن في مسلم فيكون
ان يكون منه كذا من كلامه سبحانه العارية المباحة والتبعية انه لا يترط سكتي المسلم بالنسبة له الكفر والاسلام
فرق بين الغنم والمافر الذي يملك بينه الرجل وكلام المسلمين اشترطها فلا يملك بالاسلام من وجوب جعل جنازة **مسلم**

واقام به الا انه يميز بين غير سكتي وامره المؤرخ على ذلك والا وجه خلاف ما انتقصه الجاهل بان وهو ما انتقصه
هم الشيخان من الكفا في دار الاسلام بالحقان تخليها لغيرها واشترط السكتي في دار الكفر فلا اثر في الجاهل
كالمجوسين في المطهر وما انتقصه كلام المؤرخ من اشترط وجود العقيدة في دار المسلم التي عرسان في البيت
بل اشترط وجوده ببلده لاداءه ولو اختلفت مله اهل البيت جعل من اقرهم الي الاسلام ويحكم بالاسلام من كونه
كفلا اي بين بالغ وشبه المجنون وان طرأ حذو **احداصوله** مسلم وان وجد ولو كان وكان الاض
جما كما رسم الشيخان وان دمج ابن الرضخ والسبكي خلاصته فيكم باسلامه بتعاله وان لم يجد العلوقة امانت
مسلماً ولو لم كان في ثوب الكافر ولو كانا عنده جمع مشاؤون وان فرقهم بين السبكي لانه من علم ولا ان
التبعية للغيرية وهي لا تختلف بها ذكره وانما يرتفع بمقتضى ذلك من اسلام جميع الاطفال بالاسلام جدم امه مسلم
قال السبكي لان الكلام في جد غير القاب اليه بحيث يحصل بينهما التقارن ولان التبعية في اليهودية والخرية
حكم جدي لغيره وانما العوار يهودا في يفرقه وتضميم اطلاقه والعلمين المذكورين ان لا فرق بين كون
المسلم حراً او تالفاً او متقاً وعكسه وهو ظاهر **او** اي صبي وشبه المجنون **مسلم** و **حده** مسلم وحده
اوضح ذي كماله القاضي وغيره وان المجنون صبي احكامه بالاسلامه ايضا بقا السبكي في الاول لان عليه
ولاية وليس مع من هو اقرب منه كالاب قال الامام وكان السبكي لا يميل الى تبعية تاليا كذا اشار
كائنات وانتم لم وجود اختار السبكي وولاية فاشبه بوليد بين الامرين المسلمين وتعليقاً على الاسلام
في الثانيه وحجج بوجده ما يوجب مع احداصوله في جيش واحد فيبشر في دينه وان اختلف ما بينهما لان تبعية
الاصلي امري ولا يورثونه بل هو ان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي وبسبب المراسمة ذي فلا يحكم بالاسلامه
بل هو على سببه لان كون الذي من اهل دار الاسلام ليرد في دينه ولا في اولاده فكيف يورث في دينه ولان
تبعية الدار انما يورث في حق من لا يعرف حاله ولا نسبه واخباره الذي من مسلم ليرجع لغوات وقت التبعية
لانها انما تثبت ابتداء امره وتثبت ولو اسلم احداصوله وهذا السبكي لم يرجع على ما انتقصه كلام اللخبي
لحكم كونه سبحانه بغيره وقدم فان تبعية الاصول المؤرخ من تبعية السبي فانما يناس تأثيرها وان تفرقت **ان**
حكم المحكوم بالاسلامه بتبعية الدار بان يبلغ واصح بالكلية **ناصلي** لا يمتد **ان** كان في الدار كافر يملك كونه
منه وان لم يكن ساكناً بها كما انهم كلاءه تخليها لغيره الدار فليس ماس مقرر على كونه وينفخ ما استقصاه من احكام
الاسلام من ارضهم فجمع وعرف ذلك مما جري في المصنف او بعد البلوغ وقبله المصنف لا يصلح بالكلية اما اذا لم يكن
بان ينفذ المسلمين بالدار ولم يكن كونه كافر أصلي فهو تدكا في الكفاية عن الماردي وافرقة واصا
اذا لم يفرق بكنهه فيمنع اصحاب احكام الاسلام عليه **الاسنان** وظا المحكوم بالاسلامه بتعاله لحد اصوله والمحكوم
بتعاله بغيره فان احدهما قال بلوغ وصح كونه من تد ان ينفذ احكام الله عليه قبل الحكم بردة من دينه
وغيره لانه كان مسلماً ظاهراً وانما خلاصته ما اذا قلنا انه كافر أصلي وانما يرتفع به هنا لان الحكم بالاسلام يجرى
به كونه على علم حتى يعترف حاله بخلافه في تابع الدار والى بقا تبعية على ظاهرها فاذا اهرق من نفسه بالكلية خلاص
ما انتقصه وبذلك اصح معني قوله تبعية الدار تبعية من يملكه بلوغ وامره لم يزل وان لم يجرى تبعية تباعا على الظاهر كاني

